جامعة 8 ماي 45

قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

تحت عنوان:

دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة: ولاية قالمة

إعداد الطالبتين:

- بن فطوم هاجر
- بلواعر راضية

إشراف الأستاذة:

- معيزي جزيرة

السنة الجامعية: 2016-2017

شكر تقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

قال سيد الخلق عليه الصلاة و السلام

من لا يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل

وعليه نتقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل وأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى كل من علمنا حرفا صرنا له عبدا

ونخص بالذكر الأستاذة المحترمة المشرفة على هذا الإنجاز القيم الأستاذة "جزيرة معيزي"

وإلى كل الموظفين بمديرية السياحة والصناعات التقليدية والموظفين بمديرية الضرائب

ونتقدم بشكرنا الخالص إلى جميع الأساتذة الأجلاء الذين رافقونا خلال مشوارنا الدراسي ونذكر على سبيل الحصر الأستاذ "بوقموم " و الأستاذة "بزازي" و الأستاذ "حجاج"

و الشكر والعرفان لكل من يعرفنا من قريب أو من بعيد

شكرا

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب"أمي الغالية"

إلى الذي أستشرف بعمل إسمه إلى الذي أفتدي بخطوات رسمه عينا سهرت و يدا تعبت زرعت وحق لك الحصاد"أبي أطال الله عمره"

إلى قرة عيني وتوأم روحي أختي الغالية"عبير"

إلى من هم أقرب من روحي إلى من شاركني حضن الأم أخواي"عبد الله ،عبد الرحمان"

إلى كل عائلة بن فطوم و عائلة براهم

إلى من شاركتني هذا الإنجاز "راضية"

إلى صديقاتي"أميرة،شهرزاد،سمية،مريم،سلمى،مليكة،إيمان "

إلى جميع طلبة علوم إقتصادية

هاجر

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم الذي أشكر وأحمده على نعمته التي لولاها لما وفقت ونجحت.

أهدي ثمرة جهدي وعطاء سهري إلى من يرضى الله إلا برضاهما.

إلى من أرضعتني لبن الحنان وسقتني ماء الحياة، إلى من يفيض قلبها بالمحبة والعطاء، التي إنتضرت نجاحي بفارغ الصبر والعطاء رعاها الله وأبقاها تاجا على رؤوسنا أمي الغالية.

إلى من جعل الدرب واسعا لأشق طريق الأمان وأوصلني إلى ما أنا عليه الآن أبي العزيز.

إلى قرة عيني ودفئ البيت وسعادته إخوتي: شعيب، إسلام ، نوال، حنان و الكتكوت فيصل إياد.

إلى كل صديقات المشوار الدراسي.

إلى كل من كان سندي وفي ذاكرتي ونساه لساني وتذكره قلبي.

راضية.

فهرس المحتويات.

المحتوى	الصفحة
تشكرات	
الإهداءات	
فهرس المحتويات	(I-V)
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VIII
المقدمة العامة	(أ- ب)
الفصل الأول: التأصيل النظري للتنمية المحلية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.	03
المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المحلية	03
المطلب الثاني: التنمية المحلية: المفهوم و الأهمية.	04
المطلب الثالث: التنمية المحلية: الأهداف و المراحل.	07
المبحث الثاني: الأسس التنموية للتنمية المحلية.	09
المطلب الأول: مبادئ التنمية المحلية.	09
المطلب الثاني: ركائز التنمية المحلية.	10
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنمية المحلية.	14
المبحث الثالث: التنمية المحلية: مجالات و مقومات، عوامل النجاح، معوقات.	17
المطلب الأول: مجالات و مقومات التنمية المحلية.	17
المطلب الثاني: عوامل نجاح التنمية المحلية.	20
المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية.	23
خلاصة.	25
الفصل الثاني: التأصيل النظري للسياحة.	
تمهيد.	27
المبحث الأول: مدخل إلى السياحة.	28
المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة.	28

المطلب الثاني: مفهوم السياحة و خصائصها.	31
المطلب الثالث: أهمية السياحة وأهدافها.	34
المبحث الثاني: المحاور الأساسية للسياحة.	38
المطلب الأول: أنماط السياحة.	38
المطلب الثاني: أسس السياحة وأركانها.	42
المطلب الثالث: عناصر الجذب السياحي.	45
المبحث الثالث: الدور التنموي لقطاع السياحة.	47
المطلب الأول: مساهمة السياحة في الجانب الاقتصادي.	47
المطلب الثاني: مساهمة السياحة في الجانب الاجتماعي والثقافي.	49
المطلب الثالث: مساهمة السياحة في الجانب البيئي.	51
خلاصة.	54
الفصل الثالث: السياحة في ولاية قالمة، واقع وآفاق.	
تمهيد	56
المبحث الأول: تقديم عام لولاية قالمة.	57
المطلب الأول: التعريف بولاية قالمة.	57
المطلب الثاني: المقومات السياحية لولاية قالمة.	59
المبحث الثاني: تقييم الوضع السياحي لولاية قالمة.	64
المطلب الأول: واقع السياحة لولاية قالمة.	64
المطلب الثاني: برامج الاستثمار السياحي في ولاية قالمة.	75
المطلب الثالث: معوقات السياحة في ولاية قالمة.	79
المبحث الثالث: دور السياحة في دفع عجلة التنمية.	80
المطلب الأول: مساهمة السياحة في توفير فرص العمل لولاية قالمة.	80
المطلب الثاني: الإيرادات و الضرائب السياحية.	85
المطلب الثالث: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة2030.	87
خلاصة.	92
الخاتمة.	94
قائمة المراجع.	97
الملاحق.	103
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور المؤسسات الفندقية المعتمدة لولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).	65
02	وضعية طاقة الاستيعاب قدرة الاستيعاب الإجمالية لولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).	67
03	توزيع سعة الاستقبال حسب نوع المنتج السياحي بولاية قالمة.	68
04	تطور عدد وكالات السياحة و الأسفار لولاية قالمة خلال الفترة (2010-2016).	69
05	تطور توافد الجزائريين لولاية قالمة خلال الفترة (2006-2016).	71
06	تطور الوافدين الأجانب لولاية قالمة خلال الفترة (2006-2016).	72
07	متوسط الإقامة للسائح	73
08	التغيرات الموسمية السياحية (الوفدين الجزائريين والأجانب) بولاية قالمة خلال سنة 2016.	74
09	مشاريع الاستثمار السياحي طور الانجاز بولاية قالمة.	76
10	المشاريع السياحية التي لم تنطلق بعد بولاية قالمة.	77
11	تطور عدد المستخدمين الدائمين في الفنادق بولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).	80

12	تطور عدد المستخدمين المؤقتين في الفنادق بولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).	82
13	مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعة التقليدية بولاية قالمة خلال الفترة (2006-2016).	83
14	تطور الإيرادات السياحية.	85
15	تطور الضرائب السياحية.	86

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مبادئ التنمية المحلية.	10
02	ركائز التنمية المحلية.	14
03	المقومات السياحية لولاية قالمة	63
04	تطور المؤسسات الفندقية المعتمدة لولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).	65
05	التقسيم حسب نوعية المنتج السياحة لولاية قالمة	66
06	وضعية طاقة الاستيعاب قدرة الاستيعاب الإجمالية لولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).	67
07	توزيع سعة الاستقبال حسب نوع المنتج السياحي بولاية قالمة.	68
08	تطور عدد وكالات السياحة و الأسفار لولاية قالمة خلال الفترة (2010-2016).	70
09	تطور توافد الجزائريين لولاية قالمة خلال الفترة (2006-2016).	71
10	تطور الوافدين الأجانب لولاية قالمة خلال الفترة (2006-2016).	73
11	متوسط الإقامة للسائح	74
12	التغيرات الموسمية السياحية (الوفدين الجزائريين والأجانب) بولاية قالمة خلال سنة 2016.	75

13	تطور عدد المستخدمين الدائمين في الفنادق بولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).	81
14	تطور عدد المستخدمين المؤقتين في الفنادق بولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).	82
15	مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعة تطور التقليدية لولاية قالمة خلال الفترة (2006-2016).	84
16	تطور الإيرادات السياحية.	85

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	المقومات الطبيعية	103
02	المقومات البشرية	104
03	تقرير حول متعاملي قطاع السياحة من سنة 2000 إلى غاية 2016/06/30	105
04	تطور عدد وكالات السياحة والأسفار من 2010 إلى غاية 2016	107
05	توزيع الليالي السياحية الخاصة بالجزائريين والأجانب خلال 2012 إلى غاية 2017/03/31	108
06	هياكل الإيواء والاستقبال المعتمدة على مستوى ولاية قالمة	109
07	مشاريع الاستثمار السياحي طور الإنجاز	110
08	مشاريع الاستثمار السياحي (لم تنطلق)	111
09	جدول ملخص لوضعية قطاع السياحة في ولاية قالمة	112
10	مناصب الشغل للصناعات التقليدية والحرفية	113
11	الضريبة السياحية	114
12	وكالات السياحة والأسفار المعتمدة على مستوى ولاية قالمة	115
13	قائمة المؤسسات الفندقية المعتمدة على مستوى ولاية قالمة	116

المقدمة:

تعد التنمية الشغل الشاغل لمعظم دول العالم، ولتحقيقها يتطلب تجنيد وتعبئة كل الموارد المتاحة منها المادية والبشرية، ووضعها ضمن استراتيجيات قطاعية في إطار الهندسة الشاملة للقطاعات المعتمد عليها لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية في كامل مستوياتها المنشودة.

في هذا الإطار يعد قطاع السياحة من القطاعات التي تراهن عليها أغلبية الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الأفراد و الدولة ككل على حد سواء، لذا كانت الحاجة الماسة والملحة لتنمية وتطوير وتخطيط وتفصيل هذا القطاع من أجل تحقيق أقصى استفادة منه.

والجزائر كغيرها من الدول التي تراهن على القطاع السياحي ليكون أحد حركات التنمية الاقتصادية، وواحد من البدائل الأساسية لقطاع المحروقات، حيث ظهرت السياحة ضمن بيانات الاستثمار في إطار مختلف المخططات التي مرت بها عملية التنمية في الجزائر.

وتعتبر التنمية المحلية إطار جزئي للتنمية الاقتصادية الشاملة، حيث تتطلب عملية التنمية المحلية بطبيعتها تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية و خاصة الذاتية منها، مما يتوجب استغلالا كفئا للثروات السياحية الموجودة على المستوى المحلي بهدف المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية الشاملة على مستوى الدولة، فهي تعد عاملا مهما في استقرار العمالة السياحية، وتؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة ترتبط بالخدمات السياحية (فنادق، ووكالات) وبالتالي تساهم السياحة في رفع مستوى المعيشة.

إشكالية البحث:

ü ما مدى مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية؟

ومن خلال الإشكالية تمكنا من طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1- فيما تكمن التنمية المحلية؟
2- ما هي الآثار التنموية للسياحة؟
3- ما هي مشاكل و معوقات تنمية القطاع السياحي في ولاية قالمة؟

فرضيات البحث:

1- تكمن أهمية التنمية المحلية في تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، وذلك بتوفير مجموعة من المقومات البشرية، المالية، والتنظيمية التي تساعد على تطبيق مختلف البرامج التنموية.

2- يعتبر القطاع السياحي قطاع اقتصادي تنموي بالدرجة الأولى، له آثار على مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية.

3- يعاني القطاع السياحي لولاية قالمة من مجموعة المشاكل تحول دون تطوره.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية القطاع السياحي في كونه مورد هام للخزينة، وله دور فعال في تحقيق التنمية المحلية، من خلال توفير الإجراءات بالعملة الصعبة، وخلق فرص الشغل، بإضافة إلى ذلك تكمن أهمية الدراسة في إظهار القدرات السياحية التي تتمتع بها قالمة، وتبيان مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

التعرف على أهمية القطاع السياحي ودوره في دفع عجلة التنمية كأحد المداخيل الحديثة المعتمدة في تحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي، بإضافة إلى تحليل وبحث مدى إمكانية الاعتماد على هذا القطاع في ولاية قالمة كحالة دراسية.

منهجية البحث:

اعتمدنا المنهج التاريخي في التطور التاريخي للتنمية المحلية بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل البحث:

من أجل الوصول إلى النتائج المنتظرة من هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في **الفصل الأول:** التأصيل النظري للتنمية المحلية من حيث: ماهية التنمية الحلية، الأسس، المجالات، المقومات، عوامل النجاح.

أما **الفصل الثاني:** التأصيل النظري للسياحة من حيث: مدخل للسياحة، المحاور الأساسية للسياحة، الدور التنموي للسياحة.

أما بالنسبة **للفصل الثالث:** السياحة في ولاية قالمة، واقع وآفاق من حيث: تقديم عام لولاية قالمة، دراسة الوضع السياحي لولاية قالمة، دور السياحة في دفع عجلة التنمية.

تمهيد:

تستأثر عملية التنمية على المستوى المحلي باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لما يترتب عليها من نهوض المجتمعات المحلية ورفع لمستوى الدخول والمعيشة للمواطنين.

وفي العقدين الماضيين، شهد العالم تحولات سياسية، اقتصادية واجتماعية كان لها تأثيرها على دور الدولة بصفة عامة وعلى دور المؤسسات المحلية بصفة خاصة في عملية التنمية، وقد تمثلت هذه التحولات باتجاه العديد من الدول إلى اقتصاد السوق، وتطور دور القطاع الخاص والمنظمات غير حكومية، والاتجاه نحو المزيد من الديمقراطية، وتبني المنظمات العامة لمفاهيم مقتبسة من إدارة الأعمال مثل إدارة الجودة الشاملة، وبالتالي باتت المؤسسات المحلية أكثر استجابة وقدرة على تحديد أولويات التنمية عن طريق صناع القرار المحليين الذين هم أكثر إلماما بالشؤون المحلية وأكثر قدرة على الاتصال بالمواطنين المحليين.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.

لقد ظلت مسألة التنمية إلى غاية الحرب العالمية الثانية تطرح أساسا على المستوى الوطني والكلي (التنمية الاقتصادية)، ومع تنامي الوعي والتقدم عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم جديدة للتنمية فظهرت مصطلحات مثل التنمية الجهوية والتنمية الريفية والتنمية المحلية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المحلية.

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية حيث شهدت الدول النامية العديدة من برامج ومشروعات التنمية لتطوير الريف استخدمت في إطارها مصطلحات عديدة مثل: تنمية المجتمع، التنمية الريفية، والتنمية الريفية المتكاملة، وأخيرا التنمية المحلية، إذ أن تنمية المناطق الريفية والمحلية أطلق عليها في البداية مصطلح تنمية المجتمع عام 1944 عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستثمارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبرها نقطة البداية في السياسة العامة.

كما أوصى مؤتمر كمبريدج في عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الظروف المعيشية ككل اعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء المجتمع، وفي عام 1954 أوصى مؤتمر ashridge الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية للمستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي.

وعلى مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادراته الذاتية إضافة إلى الجهود الحكومية، وقد كان الهدف من برامج تنمية المجتمع مساعدة القرى على تحديد وإشباع احتياجاتهم في مجال الزراعة، المياه، الصرف الصحي، التعليم، الطرق ... الخ، بالإضافة إلى الحرف اليدوية أو حتى في الصناعات الصغيرة[1].

علما أن مفهوم تنمية المجتمع تزامن مع ظهور ما يسمى بالتنمية الريفية والتي عرفت بأنها "مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تهدف لإحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد

[1] العربي عيسات، حياة براهيمي، **دور المناطق الصناعية في تفعيل – المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج نموذجا -**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع و أفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي برج بوعريريج، يومي 14 و 15 أفريل 2008، ص 2 .

الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد المتاحة والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث التغيير"[1].

وأخيرا ظهر مفهوم جديد للتنمية لا يرتكز فقط على تنمية المناطق الريفية، بل يهتم بتنمية هذه المناطق إضافة إلى المناطق الحضرية، وهو ما يطلق عليه بالتنمية المحلية، وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينات القرن الماضي، وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية، وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح، هذه النظرة الفوقية (اتخاذ القرار من المركز دون التشاور مع السكان المحليين)، كانت مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه وتطلعاتهم، وبذلك طالبوا بتطبيق التنمية من تحت والتي تبنى على أساس استقلالية الأقاليم عن مركز القرار–العاصمة-(سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا).

لقد كان هذا الأمر في البداية مرفوض فلم يحظى بالقبول والاحترام، لأنه بني على بعد سياسي يطالب بهوية خاصة للإقليم، ثم استقر هذا المطلب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبداية من الثمانينات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول، وكسب تدريجيا اعترافا من طرف مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات، ومنها مندوبية التراب والعمل الجهوي (DATAR) الفرنسية التي أقرت في مخطط (1984-1988) التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية[2].

المطلب الثاني: التنمية المحلية: المفهوم والأهمية.

تعددت الآراء بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم موحد لتنمية المحلية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المحلية.

هناك عدة تعريفات للتنمية المحلية نذكر منها:

أولا: تعريف بعض الكتاب الغرب للتنمية المحلية:

ü تعريف كارول بوتم CARROLL BOTTEM: هو ذلك الجهد لزيادة الفرص الاقتصادية، وتحسين مستوى حياة الأفراد داخل المجتمع المحلي بمساعدة مواطنيه على التعريف بمشاكلهم التي تحتاج إلى

[1] منال طلعت محمود، **الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص 23.

[2] خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية واقع و آفاق**، أطروحة نيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص ص 12، 13.

قرار الجماعة، وعمل الجماعة بإنشاء وتطوير المشروعات وتحسين الخدمات مثل المساكن والشوارع وتطوير نظم التعليم والصحة[1].

- **تعريف الأستاذ آرثردوت هام ARTHUR DUNHAM**: التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي وتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية[2].
- **تعريف روس ROSS** : العمليات التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه ،وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها، ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف على الموارد الداخلية والخارجية التي تحصل، ثم القيام بعمل إزاءها وعن هذا الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن في المجتمع[3].

ثانيا: تعريف بعض الكتاب العرب للتنمية المحلية:

- **تعريف الدكتور فاروق زكي:** هي العمليات التي توجه جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية[4].
- **تعريف الدكتور عبد المطلب عبد الحميد:** العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا

---

[1] محمد بلخير، **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية-دراسة ميدانية لولاية تمنراست-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،2004-2005، ص ص 11، 12.

[2] خيضر خيفري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية-دراسة ميدانية على مجالس ولاية قسنطينة-**، أطروحة نيل شهادة دكتوراه عام في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص 99.

[4] محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة عامة وإدارة إقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013- 2014، ص 41.

واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة متكاملة"[1].

- **تعريف نائل عبد الحافظ العواملة:** يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع، والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الواسع إقليما محددا وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل المحافظة أو مجموعة من المحافظات، وتسمى التنمية المحلية من بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا[2].

ومما سبق ذكره يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها: "عبارة عن مجموعة من البرامج والسياسات التي تهدف إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، من خلال التنسيق بين الجهود الحكومية وجهود أفراد المجتمع".

الفرع الثاني: أهمية التنمية المحلية.

تتجلى أهمية التنمية المحلية في عدة نقاط أهمها[3]:

- تقوم برامج تنمية المجتمع المحلي بتوفير الوسائل لسد الثغرات أو إقامة المعابر بين التخصصات المختلفة المساهمة في برامج التنمية المحلية.
- تحقق تنمية المجتمع المحلي التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، والحد من العزلة لبعض المجتمعات للاستفادة من نتائج برامج التنمية الوطنية.
- في معظم الدول النامية يمكن أن تسهم التنمية المحلية في دعم التنمية الوطنية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية الوطنية والحد من المعوقات التي قد تقف أمام هذه البرامج.
- توفر برامج التنمية المحلية وسائل الاتصال بين المحليات والتخطيط الوطني مما يسمح بالتأثير المتبادل، وهذا من شأنه أن يسمح بتعبئة الرأي المساند لبرامج التنمية الوطنية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، مصر،2001، ص 13.

[2] نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية الأسس- النظريات- التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 151.

[3] محمد فايز، **دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تخطيط وتنمية اجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة 08 قالمة ماي 1945، (غير منشورة)، 2013- 2014، ص 50.

- تسهم برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المحلية، مما يجعل الموارد الوطنية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات جديدة، أو بمعنى آخر إن التنمية المحلية ترفع جزءا من العبء عن كاهل الدولة.
- تجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع، وهذا يمهد للتخطيط الواقعي للتنمية على المستوى الوطني.
- توفر برامج المناخ الملائم لتنفيذ برامج التنمية الوطنية بما يسمح بالتوافق الايجابي للتغيير الاجتماعي المقصود، والذي تهدف إليه برامج التنمية بصفة عامة، وتعتبر هذه الأمور من التسهيلات الأساسية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

المطلب الثالث: التنمية المحلية: الأهداف والمراحل.

قد ينظر للتنمية المحلية أنها عملية هدفها الأول والأخير إشباع الجانب المادي للإنسان فقط، لكنها في الواقع أوسع من ذلك، فالتنمية المحلية جانب اجتماعي ولتحقيقه يمر بعدة مراحل.

الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية.

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة، ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية فيما يلي[1]:

- توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما، ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها، ويؤمل أن يسهم توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية كافية في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والمجتمعات المركزية الكبرى.
- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق، وفي مختلف المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والوطنية، إذ أن الاهتمام بموضوع التنمية المحلية يشكل دافعا للتعاون والتنسيق بين كافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا.
- التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف مناطق الدولة، حيث أن الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والوطنية يحقق درجة عالية من التوازن والعدالة وتحمل أعباء التنمية ومسؤولياتها، بالإضافة إلى الاستفادة من ثمار الجهود التنموية وانعكاساتها الايجابية على مختلف الأطراف المحلية والوطنية.
- استثمار الإمكانات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الإمكانيات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة.

[1] نائل عبد الحافظ العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 154،155.

- تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من جهة أخرى، حيث أن الهيئات و الأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن أن تشترك في الكثير من المشاريع المناسبة للظروف المحلية، ويمكن أن يتم مثل هذا التعاون المحلي في إطار التنسيق والتعاون المحلي في إطار التنسيق والتعاون والدعم المركزي.
- المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانية الدفاع الوطني من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة.

الفرع الثاني: مراحل التنمية المحلية.

إن المراحل التي تعتمدها التنمية المحلية هي نفسها مراحل كل تنمية ذات طابع اجتماعي ومن هذه المراحل ما يلي[1]:

أولا: معرفة وفهم البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي.

يجب أن تقام دراسات للمجتمع المحلي من الناحية الجغرافية والمناخية والجيولوجية، فمعرفة البيئة معرفة عميقة يساعد في تنفيذ التنمية المحلية ولا يجعلها تقوم على التكهنات والأهواء بل على مستوى مدروس ووفق الموارد المتاحة لدى البيئة المحلية.

ثانيا: دراسة السكان وتركيبهم.

إن هذه المرحلة تعد مقوم أساسي أمام التنمية المحلية فلابد من معرفة من هم هؤلاء السكان والأعمار الغالبة عليهم، ونسبة العاملين منهم، ومستوياتهم الثقافية، والتوافق الاجتماعي والتفاوت الطبقي، والإمكانيات التي لديهم كل هذه المعلومات تقوم للتنمية المحلية.

ثالثا: التعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية.

إن معرفة مظاهر الحياة الاجتماعية المحلية ورموزها جزء لإنجاح العملية التنموية، فمعرفة العادات المكونة للحياة الاجتماعية ومدى تمسك السكان بأعرافهم وتقاليدهم، ومعرفة ميولهم وتطلعاتهم، وهل تتعارض هذه البرامج الإنمائية مع الأنظمة المحلية، حتى لا يتم معارضتها بالإضافة إلى سرعة انجازها وتطويرها.

---

[1] توفيق بن شيخ، لعفيف دراجي، **آليات تفعيل دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية – البلديات نموذجا -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 08 و09 نوفمبر 2016، ص 4.

رابعا: دراسة النشاط الاقتصادي المحلي.

ما يميز المجتمعات المحلية المنعزلة أنها مجتمعات متنافسة وذات تكامل داخلي، ولقيام التنمية المحلية فيها يجب التعرف على النظام الاقتصادي القائم في هذا المجتمع، كمعرفة صور الإنتاج الزراعي والحرفي والصناعي، والتعرف على أنواع الوظائف والمهن التي توجد بهذا المجتمع، فمكونات النشاط الاقتصادي تختلف من مجتمع لآخر، ولمعرفة الدخل التنموي لهذا المجتمع يجب معرفة نظام الأجور، مستوى أهلية المالية ومستوى التساهمية لأفراده.

المبحث الثاني: الأسس التنموية للتنمية المحلية.

حتى تتحقق التنمية المحلية يجب أن تقوم على مجموعة من المبادئ المتكاملة فيما بينها، بالإضافة إلى الركائز التي تعتبر أساس البناء والتنمية المحلية، بمشاركة هذه الركائز مع أفراد المجتمع المحلي.

المطلب الأول: مبادئ التنمية المحلية.

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية بحد ذاتها كعملية تكاملية بحيث إن لم تتوافر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المحلية ركائز تحقيق أهدافها الكاملة وأصبحت بذلك منهجا ناقصا، وتقوم التنمية المحلية على خمسة مبادئ نذكرها فيما يلي[1]:

الفرع الأول: مبدأ الشمول.

يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

الفرع الثاني: مبدأ التكامل.

يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية بدون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر.

الفرع الثالث: مبدأ التوازن.

يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر

---

[1] محمد إسلام تيلي، **دور السياحة في التنمية المحلية-دراسة حالة ولاية غرداية-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصيدي مرباح ورقلة،2013-2014، ص 19.

على ما عداها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

الفرع الرابع: مبدأ التنسيق.

توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف.

الفرع الخامس: مبدأ التعاون والتفاعل الايجابي.

يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية وألا يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء أو التفاعل بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض وليس لإعاقة بعضها البعض.

الشكل الرقم (01): مبادئ التنمية المحلية.

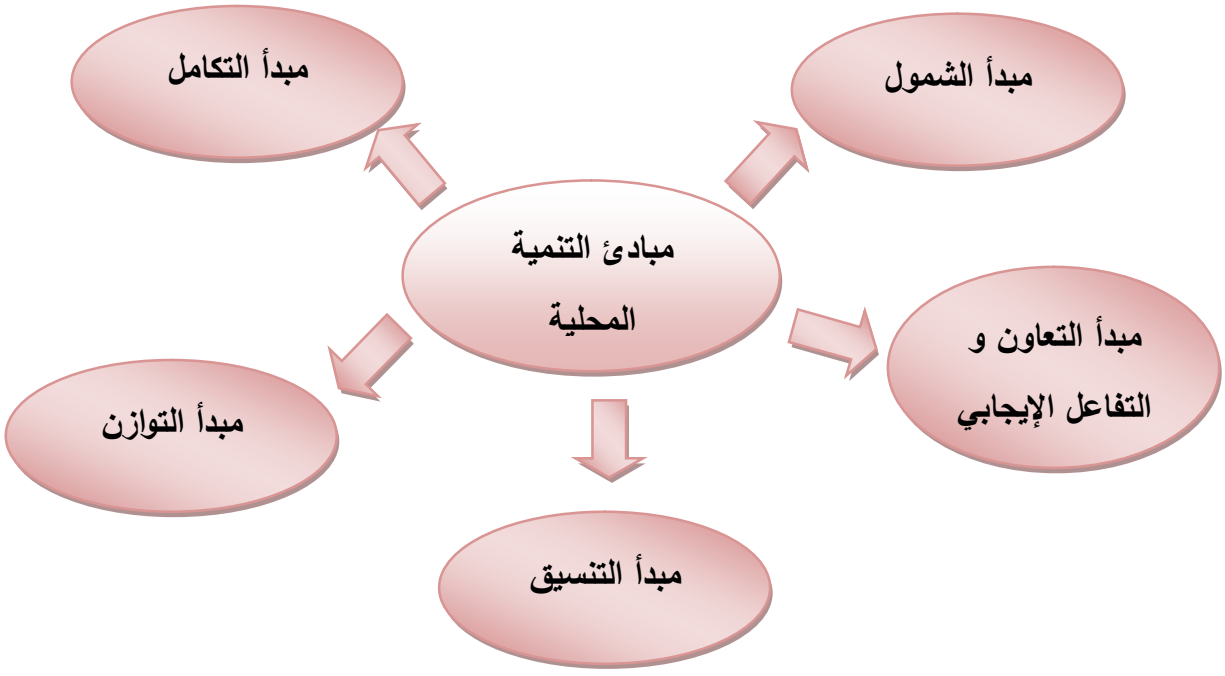

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: ركائز التنمية المحلية.

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية تتمثل في:

الفرع الأول:المشاركة الشعبية.

على الرغم من أن الديمقراطية متفق على أنها: هي الطريقة المثلى والمبدأ الأساسي في عملية نظام الحكم المحلي، والتمثيل الحقيقي للمجتمع إلا أن درجة الوعي فيه (المجتمع الريفي) قد تؤثر في اختيار من يمثلوه، لذلك يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك، وتهدف المشاركة الشعبية إلى تقديم فهم وتصور واضحين لطبيعة المشاكل في المناطق المعنية بالتنمية، وذلك من خلال إدراك المواطنين لحجم مشاكلهم، حيث تؤدي المشاركة الحقيقية إلى تعلم المواطنين عن طريق الممارسة كيفية حل مشاكلهم واستغلال مواردهم، كما تعزز المشاركة المباشرة الثقة بالنفس، وتجعل المواطنين أكثر تقبلا للمشروعات والبرامج التنموية، كما تقوم المشاركة الشعبية على مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع المحلي، حيث يحتم الشورى والممارسة الديمقراطية في كل ما يهم المجتمع وهي مرتكز أساسي تتم بموجبه المشاركة في التنمية المحلية، وترتكز المشاركة الشعبية على الديمقراطية أي حرية الفرد في اختيار من يمثلهم لتأمين حق المشاركة الايجابية، كما ترتكز على اللامركزية الإدارية والهدف منها هو إدارة الأقاليم والمحليات لشؤونها بواسطة ممثليها الذين يتم انتخابهم بواسطة مواطني المنطقة، وتصبح اللامركزية نظاما يشجع المواطنين في المشاركة الفعالة في تنفيذ المهام المحلية وتوجيهها نحو احتياجات المنطقة[1].

الفرع الثاني: تكامل مشروعات الخدمات.

من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع، وأن يوجد نوع من التنسيق، بحيث لا نجد خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات[2].

---

[1] عبد العظيم عثمان أحمد الإمام، **دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا**، 15-11-2012، http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8972 ، تاريخ الاطلاع 22-03-2017، ص 01.

[2] أحمد مصطفى خاطر، **التنمية الاجتماعية: المفهومات الأساسية-نماذج ممارسة-**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002، ص 31.

الفرع الثالث: الإسراع في الوصول إلى النتائج.

ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف والتي تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة، والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جزاء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية[1].

الفرع الرابع: الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع.

ويمكن إيضاح ذلك من خلال[2]:

أولا: التنمية المحلية وضرورة توافر الموارد المالية.

إن توافر الموارد المالية ينبع أساسا من أن العنصر المالي هو عنصر أساسي في اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء رسالتها الخاصة بتحقيق أكبر معدلات تنمية محلية ممكنة، يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية المتاحة بل أن قوة الهيئات والتنظيمات المحلية في الدولة إنما تقاس بنسبة مالية المحليات إلى المالية العامة لدولة، أي بمدى أمكانية تحقيق التنمية المحلية وأهدافها بالاعتماد على الموارد المحلية الذاتية بأكبر درجة ممكنة.

ثانيا: ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية.

لاشك أن هناك العديد من الأسباب وراء ارتفاع معدلات تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية، ويمكن تقسيمها إلى أسباب وعوامل داخلية تخص البيئة الداخلية للتنمية المحلية على مستوى المحليات، وتنحصر هذه العوامل تقريبا في زيادة الأجور وارتفاع أسعار الخدمات، بالإضافة إلى العوامل الخارجية التي تخص السياسات الاقتصادية والسياسة العامة التي تشمل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة المشروعات الخاصة بالتنمية المحلية، مثل زيادة أسعار الفائدة على القروض المقدمة للمحليات وغيرها، ويضاف إلى كل ما سبق أن اتساع نطاق الخدمات المحلية وتزايد أحجام المشروعات المحلية يؤدي بالضرورة إلى تزايد تكلفة التنمية المحلية، ولا شك أن هذا يلقي بعبء كبير على القائمين بالإدارة المحلية في المحليات في مجال بذل أقصى الجهود لتعبئة المزيد من الموارد المالية المحلية، وهذا لإحداث المزيد من التنمية المحلية والبحث عن أفضل السبل لتعبئة الموارد واستخدامها.

---

[1] نفس المرجع، ص 32.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص- ص 30- 35.

ثالثا: تزايد الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية.

يترتب على هذا الاعتماد المتزايد على الحكومة المركزية في تمويل التنمية المحلية قبول الإدارة المحلية المزيد من رقابة الحكومة المركزية، مما يخفض من الاستقلال المالي ويوفر الموارد المالية المطلوبة للوفاء بمتطلبات التنمية المحلية لتأدية القدر المناسب من الخدمات المحلية، ولذلك فإن نجاح الإدارة المالية المحلية في أداء دورها في تعبئة المزيد من الموارد المحلية والتقليل من حجم إعانات المتأتية من الحكومة المركزية، يدفع المواطنين إلى تمويل المزيد من احتياجاتهم إما بالاشتراك الاختياري من جانبهم في تكاليف المشروعات المحلية أو بمزيد من الحرص على سدادها، الأمر الذي يساعد على تدعيم كيان الإدارة المحلية.

رابعا: تزايد الحاجة إلى الإسراع بمعدلات التنمية المحلية.

من هذه الجهة فإن الإسراع بعملية التنمية المحلية وزيادة معدلاتها يتطلب المزيد من الموارد المالية، من خلال تعبئة كل الجهود وطرق أفضل للوصول إلى ذلك في إطار عملية التنمية المحلية، هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في الارتفاع بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا.

وفي ظل الواقع الذي يشير إلى نقص الكثير من الخدمات والحاجة إلى العديد من المشروعات لرفع مستوى معيشة السكان بالوحدات المحلية، فإن الأمر يقتضي ضرورة الإسراع بعملية التنمية المحلية وزيادة معدلاتها.

كل العوامل تشير إلى حاجة التنمية المحلية إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد، ولابد من البحث على أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية المحلية بفعالية وكفاءة.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): ركائز التنمية المحلية.

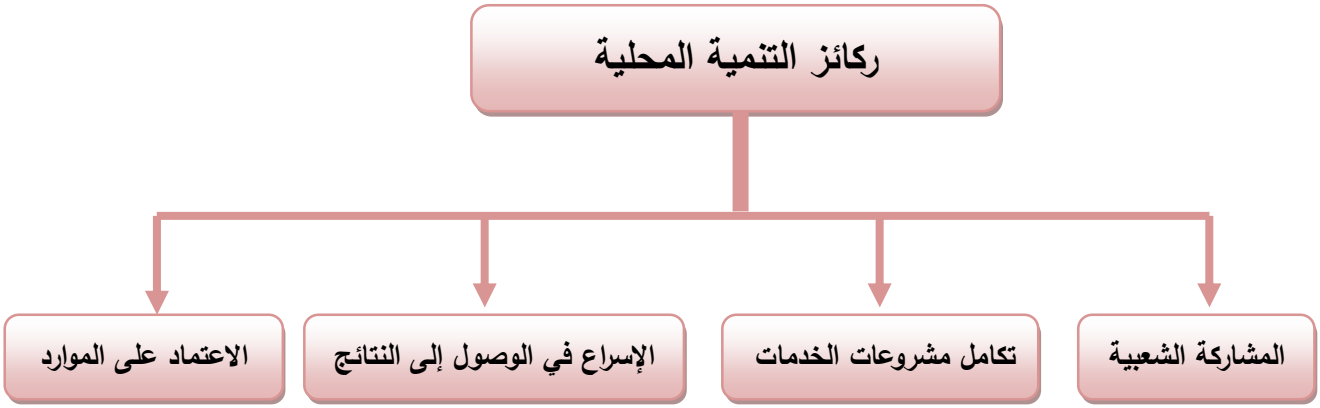

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنمية المحلية.

إن إشكالية التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، حيث أن الواقع بين أن هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة أخرى مما أدى إلى توجهات وأفكار جديدة.

الفرع الأول: نظرية أقطاب النمو.

والتي يمثلها كل من " فرانسوا بيرو"، "بود فيل"، "هيرشمان" وغيرهم، لقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف، وتقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه بيرو بأنه " فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزائه فيما بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة "[1].

حيث يرى بيرو أن التنمية الصناعية لا تحدث في مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة وأقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني[2].

وعليه فإن النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة، وتطوير كل قطب حسب خصوصيته مما سيؤدي إلى تنمية الدولة ككل.

---

[1] خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008-2009، ص 37.

الفرع الثاني: نظرية القاعدة الاقتصادية.

تقوم هذه النظرية على فكرة أن الصادرات أساس للتنمية المناطق، بمعنى أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على قدرتها على التصدير الذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي، وفي هذا المجال يقول كلود لكور" النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل، هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بإشباع مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو"[1].

الفرع الثالث: نظرية التنمية من تحت.

ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات، وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية، مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات، واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم.

حيث يقول جون لويس قويقو حسب هذه النظرية عن التنمية المحلية بأنها " تعبير عن تضامن محلي هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إدارة سكان منطقة معنية لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية".

وهذا التعريف يعطي فكرة عن مكونات التنمية المحلية حسب هذه النظرية وهي[2]:

- الجانب الثقافي الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة والذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة.
- الجانب الاقتصادي والمتمثل في استغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبناءها.

الفرع الرابع: نظرية المقاطعة الصناعية.

تعود هذه النظرية في بدايتها إلى ألفريد مارشال 1890 الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تمركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة، والتي أطلق عليها اسم (مقاطعة صناعية).

---

[1] خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] محسن يخلف، مرجع سبق ذكره، ص ص37، 38.

تقوم هذه النظرية على فكرة أن تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث ستؤدي إلى:

- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو عند البيع.
- الاستفادة من اليد العاملة القريبة والمؤهلة.
- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

ü ومن مميزات المقاطعة الصناعية تتمثل في:

- تركز مجموعة كبيرة من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة متخصصة في نشاط معين (الألبسة، الأحذية، الخياطة، الطرز...الخ).
- قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات.
- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة.

إن قيام هذه التجمعات الصناعية سيسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب في مكان واحد، فالعمال والإطارات والرؤساء والحراس وزوجاتهم ستتاح لهم فرصة للتكلم والتقارب، وبالتالي إمكانية القيام بمبادرات وخلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالانتماء إلى حيز معين[1].

الفرع الخامس: نظرية الوسط المجدد.

هذه النظرية ظهرت نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد والتي يرأسها فيليب أيدلو، والذي يعتبر هذا الإقليم هو الوسط المتجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط وهذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات، وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط، وفي هذا الإطار يقول دينيس مايلات إن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق، وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب والفهم والحركة المتواصلة[2].

[1] نفس المرجع، ص ص 38، 39.

[2] نفس المرجع، ص 39.

المبحث الثالث: التنمية المحلية: مجالات ومقومات، عوامل النجاح، معوقات.

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من المجالات التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، بالاعتماد على المقومات المالية والبشرية والتنظيمية التي تساعد على النهوض بالتنمية المحلية والسهر على تطبيق القوانين ونجاحها.

المطلب الأول: مجالات ومقومات التنمية المحلية.

التنمية المحلية هي عملية شاملة، تشمل كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ولضمان تحقيق هذه التنمية لا بد من توفر مقومات مالية وبشرية وتنظيمية.

الفرع الأول: مجالات التنمية المحلية.

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة نذكر منها:

أولا: التنمية الاقتصادية.

على الرغم من تعدد التعاريف والتفسيرات حول هذا الموضوع إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أن: " التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء "[1].

هذا النوع من التنمية يهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها، ومن ثمة فقد جاءت التنمية الاقتصادية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخاؤه المادي[2].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، مصر،2005، ص 42.

[2] خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ثانيا: التنمية الاجتماعية.

وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد إقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا الموضوع هو العنصر الإنساني، للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به[1].

ثالثا: التنمية الإدارية.

هذا النوع من التنمية يعتمد على تواجد قيادة إدارية فعالة تكون لها القدرة على بث روح النشاط في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة وتسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات[2].

الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية.

تتمثل هذه المقومات في:

أولا: المقومات المالية.

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها يعتمد بشكل كبير على حجم مواردها المالية، ولتسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة.
كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفير نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة[3].

إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

---

[1] كمال بوقرة، خلدون بايع راسو، **أبعاد و مؤشرات التنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التسيير المحلي إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية-بلديات نموذجا-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة، بيومي 08 و09 نوفمبر2016، ص 6.

[2] ناصر بوعزيز،أسماء حاجي، **الإطار النظري للتنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية-البلديات نموذجا-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة 08 ماي1945، يومي08 و09 نوفمبر2016، ص 9.

[3] موسى بن منصور، شاوش توفيق براهيم، **دور الموارد البشرية في دفع عجلة التنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع و آفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، يومي 14 و 15 أفريل، 2008، ص 4.

ثانيا: المقومات البشرية.

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فهو المسئول على التفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية لابد من الاستفادة منها لتحقيق إنجازات التنمية المحلية.

ولن يتحقق ذلك إلا من خلال استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي[1]:

- **الرعاية الاجتماعية:** تتمثل في توفير شروط الحياة الكريمة في جوانبها بما يشمل: الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرار الحياة، وبذلك يعتبر سياسات تخفيف الفقر وإتاحة فرص العمل وزيادة الدخول شروطا أساسية لإحداث تنمية محلية.
- **التأهيل الفني:** يتمثل في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي.
- **المشاركة الجماعية:** تعني مشاركة المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها، وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره و أهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

ثالثا: المقومات التنظيمية.

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جانب إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

وتعرف الإدارة المحلية بأنها: "نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، ويتم بمقتضاها إعطاء المحليات الاختصاصات والصلاحيات التي تساعد على سرعة وسهولة اتخاذ القرار بعيدا عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق

[1] نفس المرجع، ص - ص 4- 6.

السياسات والأهداف التنموية للدولة، وهي تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، أي أن الإدارة المحلية تؤدي إلى الوحدات المحلية وهذا بالطبع لا تقضي على اختصاصات الحكومة المركزية بل إنه يظهر علاقة اشتراك الوحدات المحلية والمركزية ونتيجة لهذه العلاقة يجب التنسيق بين الطرفين"[1].

أما في الجزائر فيطلق على الإدارة المحلية" اسم البلديات والولايات وتضم مجموعة سكانية معينة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب القانون ".

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب ومنها[2]:

- تنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلاءم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.
- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.
- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: عوامل نجاح التنمية المحلية.

إن الدور الذي تلعبه البلدية باعتبارها الإدارة المحلية هو تحقيق التنمية على كل مستوياتها، ولكن لنجاح هذه التنمية يجب توفر عدة عناصر مترابطة ومتكاملة، يكمل أحدهما الآخر.

الفرع الأول: توفير الكفاءة العلمية والقانونية في المرشح.

تتولى البلدية القيام بالشؤون المحلية عن طريق مجالسها الشعبية البلدية، إلا أنه ولشغل العضوية فيها يشترط توفر الكفاءة في المرشح، والقدرة على تدبر أمر الجماعة لأن افتقاد الأعضاء لهذه الكفاءة،

---

[1] أحمد علاش، زهية قراطمية، **تكوين الموارد البشرية و دوره في تنمية الإدارة المحلية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الأول حول تسيير آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق تنمية المحلية المستدامة- دراسة حالة بعض الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02، يومي 02 و03 جوان 2014، ص 2.

[2] مسعود داروسي، آدم بن مسعود، **معوقات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية وسبل تفعيلها**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول تسيير آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق تنمية المحلية المستدامة-دراسة حالة بعض الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02، يومي 02 و 03 جوان 2014، ص 3.

يعدم قدرة الأجهزة المحلية على تحويل المحلية على تحويل الموارد المالية المتاحة إلى الخطط وبرامج تنمية تلبي احتياجات المواطن المحلي بالأساس ومنه فتحقيق أعلى مستويات الأداء بغية الاقتراب أكثر من تحقيق انشغالات المواطنين لا يتحقق إلا باستغلال الأمثل للموارد البشرية وطالما أن المشرع وضمانا لحق كل فرد في الترشح لم يشترط المؤهل العلمي في المرشحين بل أجاز لكل فرد توافر فيه الشروط القانونية أن ينتخب وينتخب، لكن المشرع عوض ذلك بآلية أخرى تتمثل في سد هذا النقص عن طريق وضع برامج مكثفة لتكوين ورسكلة هؤلاء المنتخبين للوصول إلى تسيير جيد يعتمد على الكفاءات ووفق مبادئ وقواعد الجودة الشاملة[1].

الفرع الثاني: تجسيد لامركزية إدارية و مالية.

تعد اللامركزية الإدارية نتاج اعتماد أي دولة في تنظيمها الإداري في النظام اللامركزية الذي يقوم على تحويل بعض الاختصاصات من الدولة إلى الجماعات المحلية، فالاستقلالية المالية هي استقلالية الهيئات اللامركزية عن الجهات المركزية مالية، الأمر الذي يتطلب توفر موارد مالية محلية يشترط فيها توفر شرطين حتى يصبح لها الأثر الايجابي عن التنمية المحلية[2].

الفرع الثالث: تفعيل المشاركة الشعبية.

اشتراك المواطنين في تسيير شؤونهم يعتبر أحد القواعد الأساسية لنجاح التنمية المحلية، فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها، وأثمن هذه الموارد هي الموارد البشرية، فإن إشراكه في إدارة شؤونه أمر حتمي يتحقق هذا المبدأ عن طريق إشراك أكبر قدر ممكن من المواطنين من أصحاب التخصص وذوي الكفاءات والفنيين الفاعلين في المجتمع في إدارة التنمية المحلية، وإيجاد الآليات الكفيلة بضمان هذه المشاركة بحيث يتم تحفيز المواطنين على المشاركة في التنمية المحلي، عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي له، وتذكيره بأنه عنصر مهم وفعال داخل في مجتمعه، بالإضافة إلى تشجيع منظمات المجتمع المدني على القيام بمهام إدارة وصيانة المشروعات والخدمات العامة ذات الصلة بالوحدات المحلية، وكذلك التدريب المستمر للقيادات الشعبية، وبالتالي فغياب مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم من شأنه أن يعرقل سير التنمية المحلية، في حين أن الأخذ بهذا المبدأ يضمن استمرارية مشروعات التنمية وتحقيق الشفافية، هذا من جهة ومن جهة أخرى يؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري المختص بعملية التنمية، وبالتالي توفر هذه العناصر مجتمعه تساعد البلدية على الظفر بالتنمية، وتعتبر

---

[1] عبد القادر حسن، **الديمقراطية التشاركية كمدخل لتحقيق التنمية المحلية (قراءة قانون البلدية الجديد 10/11)**، كلية العلوم السياسية، جامعة تلمسان، ص 7.

[2] نفس المرجع، ص 8.

المقارنة الجديدة للتسيير الإداري من مساءلة، محاسبة، مشاركة وشفافية من العوامل ذات الأهمية خاصة في الوقت الحالي إذ يمكن من تحقيق التنمية[1].

الفرع الرابع: تفعيل مبدأ الرشاد لتحقيق التنمية المحلية.

حتى تستطيع تفعيل مبادئ الحكم الراشد على مستوى القاعدة (البلدية)، وهذا بغرض تحقيق التنمية المحلية، لابد من اعتماد مرتكزات أساسية أهمها[2]:

أولا: الرؤية الإستراتيجية: أي مشروع للتنمية يجب أن يسعى لتمكين وجودية المواطن فيه وتوسيع نطاق خبراته كفرد أو كمجموعة.

ثانيا: المشاركة: يتعين أن يشارك في بلورة المشروع مختلف مكونات المجتمع على مراعاة الاختصاص من أجل الفعالية، الأساتذة الباحثين في بلورة الشق النظري للمشروع التنموي المحلي، والمجتمع المدني في شق التطبيقي بالإضافة إلى اشتراك كل المؤسسات والمهيآت وفق مجالات اختصاصها.

ثالثا: الشفافية: تبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين ضمانة ضرورية للتشخيص السليم وللتخطيط العلمي والتقييم الدقيق.

رابعا: المحاسبة: المشروع التنموي المحلي في المحصلة عبارة عن توافق وتبادل الالتزامات من أجل تحقيق نتائج وأهداف مشتركة، وأي اختلال بهذه الالتزامات سيضر بمجمل المشروع ولذا يتعين اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ التعهدات.

خامسا: الفعالية: فعالية المشروع التنموي المحلي رهين بدرجة مساهمة النتائج المتوقعة منه في تمكين السكان من القدرات الأساسية، وتوسيع نطاق خياراتهم الاقتصادية أو غيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق المردودية والجودة والإنتاجية واعتماد مبدأ الانفتاح.

سادسا: التوافق: توافق المعنيين دعامة أساسية لنجاح أي مشروع تنموي سواء أكان الأمر يتعلق بالمجلس المنتخبة رئيسا وأعضاء أو بالنسبة لشركاء المتدخلين محليا، وهو نتيجة طبيعة للمشاركة الفعلية في التشخيص والتخطيط والتشاور والتنفيذ.

---

[1] نفس المرجع، ص 8.

[2] نفس المرجع، ص 9 .

سابعا: الإنجاز: يعد القرب والتشارك والاشتراك، اللامركزية واللاتمركزية والتواصل شروط أساسية لتأمين الانجاز الذي يبنى على الكفاءة، الشفافية، الجودة والشجاعة والحد من هذر الوسائل والإمكانيات.

لا يكفي توفر الكفاءة العلمية والقانونية في المرشح للعضوية في المجالس الشعبية البلدية وإنما يجب تجسيد اللامركزية الإدارية والمالية تكريسا لاستقلالية المجالس الشعبية البلدية، وذلك يمنح البلدية قدر من المرونة في التحكم في الموارد المالية المخصصة لها، لكن هذين العنصرين أيضا، غير كافيين لتحقيق التنمية المحلية بدون إشراك المواطن في تسيير شؤونه عن طريق تفعيل المشاركة .

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية.

للتنمية المحلية أهداف عديدة حيث تدور معظم برامجها حول تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية، غير أن هناك مجموعة من العوائق تعترض تحقيق التنمية المحلية يمكن أن نصنفها إلى:

الفرع الأول: العوامل الاجتماعية.

تتمثل في النظم الاجتماعية السائدة مثل نظام الملكية الفردية الذي قد يتعارض مع أنماط التغير و التحضر، بالإضافة إلى اعتقاد المجتمعات بأن التغيرات الجديدة تستهدف استقرارهم وتفكك وحدتهم مما جعل الكثير يقف في وجه التغيير[1].

الفرع الثاني: العوامل الثقافية.

يمكن أن نعرض أهم العوامل الثقافية التي تعوض التنمية في الآتي[2]:

- **التقاليد السائدة في المجتمع:** خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد ويعتزون به، ولذلك يكون الاتجاه نحو التغيير والتعديل اتجاها سلبيا ويرتبط بالتقليد السائد نحو القدرية (أي الإيمان بالقضاء والقدر) ويعتبر ذلك من معوقات التنمية.

[1] هناء حافظ بدوي، **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص 109.

[2] أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 62، 63.

- **المعتقدات السائدة:** لها دور في إعاقة برامج التنمية والأمثلة كثيرة ففي السودان مثلا قاوم أفراد قبيلة البيجا استخدام الجرارات الميكانيكية في حرث الأراضي الزراعية وحاولوا اعتراض طريقها اعتقادا منهم بأنها تفسد الأرض الزراعية وتقلل من خصوبتها.

الفرع الثالث: العوامل النفسية.

إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية، ويتوقف إدراك التجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائد، إذ يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للتجديد باختلاف ثقافتهم، ففي كثير من المجتمعات النامية يتمسك الناس بالقديم وبكل ما هو سائد، كما تتميز مجتمعات أخرى بالنزعة إلى مقاومة التغيير.

وكذلك يعتبر اختلاف إدراك أهداف التنمية بين كل من الخططيين والمنفذين وأفراد المجتمع معوقا للتنمية فقد يعتقد واضعو البرنامج والمشروعات أن برامجهم ومشروعاتهم واضحة ومفهومة ومقبولة من الناس الذين وضعت من أجلهم، ولكن بعد فترة من الزمن يتحول الناس عن المشروع لأن ما كانوا يتوقعون لم يحدث ولم يتحقق، فإذا تحقق حتى القليل مما توقعوه كان الرضا والقبول للمشروع أو البرنامج، ولذلك فإهمال الجانب الإنساني في مشروعات التنمية يمثل أكبر عقبة في سبيل نجاح المشروع وتقبله مهما كانت أهمية المشروع وإمكانياته المادية والفنية[1].

الفرع الرابع: العوامل إدارية.

إن إدارة التنمية عملية في غاية الصعوبة تحتاج إلى قيادات واعية ومدربة وقادرة على اتخاذ القرارات الهادفة، حيث تتلكأ الإدارة فيعم الفساد وتقل الموارد وتهبط معدلات الدخول، ويدخل في كنف المعوقات الإدارية[2]:

- تخلف الأجهزة الإدارية القائمة التي تتسم بالتعقيدات الروتينية والبطء في اتخاذ القرارات وانتشار اللامبالاة.
- نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة القادرة على تحمل مسئوليات التنمية.
- عدم توافر القيادة الإدارية المتطورة والمؤمنة بالتغيير.

الفرع الخامس:عوامل مادية.

إن عدم توافر التمويل الكافي لإقامة القواعد الأساسية للتنمية يعتبر من أهم العوائق التي تنشغل المحليات نظرا للفقر الشديد الذي تعانيه لذلك نجدها تعتمد بدرجة عالية على المعونات من الحكومة المركزية[3].

---

[1] نفس المرجع، ص - ص 64- 66.

[2] محمد إسلام تيلي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] توفيق بن شيخ، دراجي لعفيفي، مرجع سبق ذكره، ص8.

الخلاصة:

حظيت التنمية المحلية بعناية فائقة من طرف الباحثين ومتخذي القرار والمنفذين الإداريين، لما لها من تأثير واضح في إنجاح أو إفشال المشروعات التنموية وتطور وازدهار المجتمعات ، حيث أن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو الأهمية الكبيرة التي تكتسبها التنمية المحلية بأهدافها المتنوعة بالإضافة إلى دور الإدارة المحلية والمشاركة الشعبية في إنجاح العمليات التنموية القائمة في المجتمعات المحلية، فقد تبين لنا من خلال هذا الفصل إلى أن نجاح أي دولة في التنمية المحلية يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية، وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري، وإذا ما تم تجاهل هذا العنصر وركز على عناصر أخرى، فإن ذلك سيخلف عبئا مستمرا على التنمية المحلية وتنمية الوطن ككل.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للتنمية المحلية.

تمهيد:

لقد عرفت ظاهرة السفر منذ القدم، فقد كانت بسيطة وبدائية في مظاهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها، ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت اليوم نشاطا له أسسه ومبادئه، خاصة بعد التقدم التكنولوجي في مجال النقل والاتصالات وارتفاع الدخول وتحسين ظروف العمل وارتفاع مستوى التعليم والثقافة، فالسياحة تعد نشاط طبيعي مهم للإنسان يتعلق بالحركة والتنقل قد يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد، يتم الانتقال من مكان إلى آخر بغرض الترفيه أو قضاء وقت الفراغ لحضور المؤتمرات والمهرجانات.

وعليه فإن السياحة نشاط تتعلق بالسفر والبقاء لفترة خارج المكان المعتاد لغرض التسلية والترفيه، كما لها أركان وأنواع منها: الدينية، الرياضية، العلاجية...الخ، وهي كأي نشاط تساهم في التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو ثقافية.

المبحث الأول: مدخل إلى السياحة.

عرفت السياحة منذ العصور القديمة، أهمية لدى معظم دول العالم، وحظيت باهتمام كبير من طرف الباحثين وأنها أصبحت تشكل عنصرا للتنمية وعامل من عوامل التطور الاقتصادي ونشاطا حركيا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة.

لقد مر التطور التاريخي مع تطور المجتمعات عبر عدة عصور، ويمكن التعرف على المراحل التي مرت بها السياحة في ما يلي:

الفرع الأول: السياحة في العصور القديمة والعصور الوسطى.

أولا: العصور القديمة.

لم يفكر أحد في هذا العصر في تطوير السفر أو وسائله أو استغلاله لصالح المجموعة وبالتالي لم تعرف كلمة السياحة إلا في القواميس والمعاجم الحديثة أي أن السفر كان ظاهرة طبيعية مرتبطة بوجود الإنسان تهدف إلى إشباع نزواته واستيفاء احتياجاته الشخصية.

أما الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد فكانت ترتكز على[1]:

- **تحقيق الفائدة:** كان سفر الإنسان يتعلق بهدف الحصول على الطعام والمسكن والبحث عن مناخ أو أرض أفضل، ثم نشأت دوافع جديدة للسفر مثل التجارة التي كانت حافزا لدفع التجار إلى القيام برحلات بعيدة بحثا على السلع النادرة.
- **حب الاستطلاع:** وذلك لمعرفة عادات وتقاليد الشعوب الأخرى إلى القيام برحلات طويلة بغرض التعرف على عادات وطرق معيشة الناس، وتعتبر روايات السياح الأوائل مثل المؤرخ الإغريقي المعروف هيرو دوت عام 424 ق م أول من قام برحلة شملت آسيا الصغرى وجزر اليونان، ثم تجول بلاد الشرق الأدنى ووصل إلى بابل وفلسطين ومصر، ثم إلى صقلية وجنوب إيطاليا، وفي أثناء هذه

[1] حمزة عبد الحميد درا دكه وآخرون، **مبادئ السياحة**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص- ص 41- 44.

الرحلات تعرف على طبيعة البلاد وتاريخها وكذلك نظمها، ومع نشوء الإمبراطوريات الكبيرة بدأ نشوء الطرق والمسارات المائية وعربات السفر لانتقال الموظفين للاستطلاع وجمع الضرائب.

ii الدافع الديني: هو القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة، فإن الصينيين من أتباع بوذا كانوا يقطعون آلاف الكيلومترات عبر مناطق صحراوية لغرض زيارة الآلهة، ومع فجر الإسلام كان القريشيون يقومون برحلتي الصيف والشتاء إلى الشام واليمن، ثم جاء هجر المسلمين إلى الحبشة، وهجر الرسول الكريم(صلى الله عليه وسلم) إلى المدينة المنورة وقد ورد في القرآن الكريم عدد من الشواهد الدالة على الترحال والسياحة والخروج من بلد إلى آخر كرحلة موسى عليه السلام إلى أرض كنعان والجزيرة العربية وغيرها.

ثانيا: العصور الوسطى.

تبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطور الروماني عام 395 ق م حتى القرن الخامس عشر، ومن المعروف أن الإمبراطورية الرومانية هي آخر الإمبراطوريات نشأت في العصور القديمة، وقد كانت مركز الإشعاع الفكري والحضاري والتجاري، وكان لها الفضل الأكبر في تطوير حركة الأسفار في العالم آنذاك، ثم انتقلت التجارة إلى الدولة البيزنطية بوصفها مركزا مهما للتجارة، إذ كان التجار يأتون من جميع الجنسيات، من روما وبلغاريا وبلاد فارس وبلاد الروس إلى بيزنطة، وفي نهاية العصور الوسطى شهدت أوروبا تطورا يسيرا في حركة الأسفار، وشهد النقل البحري تطورا في المراكب الشراعية.

ومن أشهر الرحلات، الرحلة التي قام بها ماركو بولو، والتي بدأت في 1254م، واستمرت حتى 1923م، كما أن دور أوروبا كان محدودا في العصور الوسطى، وبرزت الدول الإسلامية حيث أصبحت هذه الدول مركز الإشعاع الفكري والتطور العلمي في الفترة ما بين 8 و14م، وتطورت الأسفار بمختلف دوافعها وبواعثها، وقد أسهموا في ذلك إسهاما رائدا في وضع الأسس الأولى لفروع السفر والسياحة، وكانت بغداد وقرطبة أكثر المدن ثراء، وكانت أرزاق العالم تجري إليهما، وكانتا تشكلان مركزين ثقافيين ويستقطبان العلم بهدف الدراسة والتعليم، وتطور الوازع الديني عند المسلمين خلال هذه المرحلة، مما أدى إلى السفر سنويا لأداء طقوس الحج في مكة والمدينة المنورة علاوة على زيارة بيت مقدس في فلسطين.

وتطور عند العرب السفر بدافع الترحال والاستكشاف، حيث رافق ذلك تطور صناعة الورق، حتى قام الرحالة بإعداد مخطوطات دونوا فيها انطباعاتهم عن الأماكن التي وصلوا إليها، وقاموا بوضع الخرائط الجغرافية للبلدان التي زاروها[1].

الفرع الثاني: السياحة في عصر النهضة والثورة الصناعية.

أولا: عصر النهضة.

في القرنين 14 و17 بدأت رغبة المسافرين في زيادة الخبرة والمعرفة، وذلك من خلال السفر إلى مواقع تاريخية وأثرية وإلى بلدان بعيدة بهدف الاستطلاع، فنجد مثلا في بريطانيا كان شكل السفر فيها بعربات الخيل وهذا ما أقرته إليزابيث الأولى، بالإضافة إلى تقديم منح لدراسة السفر، ونشر شهادات للسفر فترتها سنتين إلى ثلاثة سنوات، وفتحت الباب للتخصص، ثم بدأ إصدار جواز سفر للمسافر يؤخذ منه في مكان المغادرة ويزود بجواز جديد خاص بكل بلد يريد زيارته، وكان مسافروا إليزابيث يتجهون إلى إيطاليا مرورا بباريس وفرانكفورت، وهنا عمت الرحلات الإليزابيثية وأصبحت تعرف باسم الرحلة الكبرى في منتصف القرن 16، ولهذه الرحلة الكبرى صدر في حينه دليل سفر للمسافرين نشر في عام 1778م[2].

ثانيا: عصر الثورة الصناعية.

وفترتها بين (1750-1850) حيث بدأت السياحة الجماهيرية الموجودة حاليا، وقد تخللت الفترة المذكورة متغيرات اقتصادية واجتماعية هامة مثل هجرة العمال من الأراضي الزراعية والريف للعمل في المؤسسات الصناعية والعيش في الحياة الحضرية، كما أوجدت الثورة الصناعية طبقة اجتماعية وسطى وازداد وقت الفراغ باستخدام الآلة، فازداد الطلب على السفر من أجل الاستجمام، كما انتشر نمط النزهة اليوم ورحلات الترويح عن النفس(السياحة الشعبية) ومع نهاية القرن 19 بدأ العمال يحصلون على إجازة سنوية[3].

---

[1] نعيم الظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2007، ص- ص 15- 17.

[2] حمزة عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3] نفس المرجع، ص 46.

الفرع الثالث: السياحة في العصور الحديثة.

إن السياحة في العصور الحديثة أصبحت ذات طابع دولي و مأمون من المخاطر، مما أدى إلى ازدياد تنقل السائحين المتواصل بين أنحاء المعمورة، مما سبب ازدياد وسطي الدخل الفردي ووقت الفراغ والعوامل الأخرى إلى نشوء ظاهرة السفر الجماهيري، ومع بداية القرن العشرين دخلت التكنولوجيا الجديدة في مجال النقل (كالطيران، والنقل البري، والبحري، والسكك الحديدية) ووسائل الاتصالات السريعة، وتغيرت حياة الإنسان وخاصة في الدول المتقدمة مما دفع الإنسان إلى التمتع بلذائذ السياحة والسفر[1].

وبذلك حدثت تطورات كمية ونوعية كبيرة في مجال السياحة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ومازالت السياحة تتأثر بعوامل عديدة اقتصادية ومالية وتكنولوجية، كما تتبادل التأثيرات مع البيئة وعوامل التسويق والترويج وهذه العوامل تنعكس على هيكل السفر، وتطوير المنتج السياحي.

المطلب الثاني: مفهوم السياحة وخصائصها.

تعتبر السياحة نشاط يتعلق بالسفر إلى أماكن جديد بغرض الترفيه والاستجمام، وتتمتع بمجموعة من الخصائص التي تميزها.

الفرع الأول: مفهوم السياحة.

هناك عدة تعاريف للسياحة نذكر منها:

أولا: تعريف السياحة وفق الشريعة الإسلامية.

وردت كلمة السياحة في القرآن الكريم، وأشير إليها كذلك بمصطلح الرحلة وباسم السفر أو المشي أو السير في الأرض حسب التعبير القرآني يقول تعالى:

كما أشار القرآن الكريم للسياحة باستخدام مصطلح سيحوا في عدة آيات منها قوله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم:" بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ(1) فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ(2) "[2].

---

[1] نفس المرجع، ص 47.

[2] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 1، 2.

كما أشار القرآن الكريم للسياحة باستخدام مصطلح السفر لقوله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم: " أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (184)"[1].

كما أشار القرآن الكريم للسياحة باستخدام مصطلح سيروا لقوله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم:" قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ (11)"[2].

ثانيا: السياحة في السنة.

وردت كلمة السياحة في سنة الرسول (صلى الله عليه وسلم) بصورة مباشرة في عدة أحاديث، وأشير إليها كذلك باسم السفر.

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الأَرْضِ فُضُلًا عَنْ كُتَّابِ النَّاسِ، فَإِذَا وَجَدُوا أَقْوَامًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَنَادَوْا: هَلُمُّوا إِلَى بُغْيَتِكُمْ، فَيَجِيئُونَ فَيَحُفُّونَ بِهِمْ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ اللَّهُ: أَيَّ شَيْءٍ تَرَكْتُمْ عِبَادِي يَصْنَعُونَ، فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ يَحْمَدُونَكَ وَيُمَجِّدُونَكَ وَيَذْكُرُونَكَ"[3].

ثانيا: تعريف السياحة حسب المنظمات.

- **ü** تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة على أنها: "اصطلاح يطلق على الرحلات الترفيهية وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح "[4].
- **ü** تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: "عرفت السياحة بأنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع"[5].

---

[1] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 184.

[2] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 11.

[3] محمد عمر مؤمن، **التخطيط السياحي**، مكتبة الجامعي الحديثة، الطبعة 1، مصر، 2009، ص 66.

[4] عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل**، دار صفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص23.

[5] نعيم الظاهر، سراب إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 30.

- تعريف الجمعية البريطانية للسياحة:" هي مجموعة من الأنشطة الخاصة والمختارة التي تتم خارج المنزل وتشمل الإقامة والبقاء بعيدا عن المنزل "[1].

ثالثا: تعريف السياحة حسب بعض الاقتصاديين الغرب.

- **تعريف روبرت لانوت:** "مجموعة العلاقات السليمة والرياضية الناتجة عن الاتصال بين الأشخاص الدين يزورون مكانا ما وسكانه، لأسباب أخرى غير الأسباب المتعلقة بالمهن"[2].
- **تعريف هونزيكير**: "مجموعة العلاقات والظواهر التي تترتب مع سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما طالما أن هذه الإقامة المؤقتة دائمة وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدخل ربا لهذا الأجنبي"[3].
- **تعريف جلا كسمان:** "مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وقد ركز فقط على الإنسانية التي تنشأ بين السائح والسكان الأصليين"[4].

خامسا: تعريف السياحة عند الاقتصاديين العرب.

- **تعريف محمد عبد القادر حاتم:** "يرى السياحة بأنها عمليات الانتقال الوقتية التي تقوم بها بعض الأشخاص فيتركون موطنهم إلى أماكن أخرى لأغراض غير الإقامة على سبيل الاعتياد"[5].

ومن خلال ما تقدم من تعريف يمكن استخلاص بأن السياحة تعرف على:" أنها عامل يجذب السائح إلى إشباع رغبته من خلال زيارة الأماكن الطبيعية، والتعرف على عادات وتقاليد المجتمعات المحلية، لذلك فهي جسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب".

الفرع الثاني: خصائص السياحة.

يعد قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية في الدولة الحديثة وهو يتميز بخصائص رئيسية وهي:

---

[1] عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] نعيم الظاهر، سراب إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3] مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى علم السياحة**، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص45.

[4] نفس المرجع ، ص45.

[5] نعيم الظاهر، سراب إلياس، مرجع سبق ذكره ، ص31.

- أنه قطاع من القطاعات الخدمية التي أصبحت تشمل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنه يمثل منظومة متكاملة من الأنشطة التي ترتبط بالكيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري للمجتمع.
- مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.
- نطاق المنافسة التي يتحرك فيه هذا القطاع يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، فالمنافسة في مجال السياحة دائما ما تكون عالمية بين الدول المختلفة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية[1].
- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، فهي لا في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر وهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه، وعليه فإن الدول المصدرة للمنتج السياحي(الدولة المضيفة) لا تتحمل نفقات النقل خارج حدودها، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى التي تتطلب بالإضافة إلى تكاليف إنتاجها وتكاليف نقلها.
- إن المنتج السياحي منتج مركب فهو مزيج مشكل من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض، وتتوفر وتتأثر بالقطاعات الأخرى في المجتمع فالسياح يستهلكون مجموعة من السلع والخدمات منها التي لا تبيعها المنشآت السياحية كالإقامة، الإطعام، النقل، الهدايا، دور اللهو، ومنها ما يتعلق بالتي تبيعها المنشآت الأخرى في البلد المضيف وهذه المنتجات تتكامل مع بعضها البعض بحيث لو انخفض مستوى السلعة أو الخدمة في الفنادق أو المطاعم أو النقل أو الإجراءات الجمركية انخفض المستوى السياحي، وتأثرت العناصر وأثرت في القطاعات الأخرى(الدخل والعمالة)[2].

المطلب الثالث: أهمية السياحة وأهدافها.

ينصح المختصون في السياحة البلدان الساعية للتقدم أن تبدأ تنميتها السياحية باعتماد كبير على السياحة الداخلية، من جهة ثم تدعمها التنمية الإقليمية من جهة أخرى كما ينبغي أن تعتمد هذه التنمية

[1] مصطفى يوسف كافي، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص ص 30، 31.

[2] مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى علم السياحة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 49، 50.

السياحية على الأقاليم المتطورة والمتحضرة في المقام الأول لارتفاع مستويات الدخل والوعي بها، وثمة مبررات عدة تبرز أهمية وهدف السياحة وحتمية الاهتمام بها اهتماما مكثفا.

الفرع الأول: أهمية السياحة.

يمكن إبراز أهمية السياحة في ما يلي[1]:

- إن السياحة متى توافرت مقوماتها يمكن اعتبارها بترول من لا بترول له، وعماد اقتصاد من لا اقتصاد له.
- إن السياحة تصحح الخلل في هيكل الصادرات في البلدان الساعية للتقدم بتنويع الصادرات من خلال تقديمها منتجا سياحيا تصديريا جديدا تهيمن بمفردها على أسعاره داخليا.
- إن السياحة ممثلة في الإيرادات السياحية تمثل مصدرا حيويا من مصادر الدخل القومي من العملات الصعبة فتساهم بذلك بدعم ميزان المدفوعات وسد العجز فيه.
- إن السياحة تمثل تنمية عدد ضخم من الخدمات المتكاملة والمركبة كثيفة العمالة، بمختلف مستوياتها فهي تعمل على توليد نوعين من العمالة هي:
  - العمالة المباشرة في الفنادق والمطاعم السياحية ووكالات السفر وغيرها.
  - العمالة غير المباشرة تشمل فرص العمل التي تتولد في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي كالزراعة والصناعة في توريد الطعام، والأثاث والملابس...الخ.
- إن السياحة تؤدي من خلال تنمية المناطق السياحية إلى تطوير تنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية.
- تعمل السياحة على دفع عجلة التنمية الاجتماعية، وتساعد على تطوير الأماكن الريفية والصحراوية.
- تدعم السياحة البنية الأساسية وتحسن مستواها لاسيما في مجالات النقل والإيواء وشبكات المياه والصرف والكهرباء.

[1] آسيا شواطي، مروة شحاط، **الاستثمار الفندقي كآلية لتنمية القطاع السياحي في الجزائر**، دراسة حالة ولاية قالمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015- 2016، ص ص47، 48.

- تشجع السياحة الدولة على تنمية الزراعة والصناعة لحاجتها الملحة إليها، ولذا يحتم تحليل كل العقبات وتسخير كل الطاقات، وتوظيف كافة المواهب لاستثمار جميع الموارد السياحية، واستخراج كافة الكنوز السياحية الدفينة، وتسويقها داخليا وخارجيا لمضاعفة الجذب السياحي.

الفرع الثاني: أهداف السياحة.

يعد تحديد الأهداف والغايات المنشودة والمرغوبة للتنمية السياحية أمرا ضروريا، لأنها تحدد مسار السياحة بشكل عام، لذلك لابد من تحديد هذه الأهداف بدقة وعناية ووضوح من قبل المسئولين عن القطاع وتتمثل في[1]:

أولا: الأهداف النوعية.

تمثلت الأهداف النوعية التي تراها الدولة ضرورية لدفع عجلة النمو السياحي ومن ثم النمو الاقتصادي في العناصر التالية:

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السياح، وبالتالي إدخال العملة الصعبة.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.
- إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية للدولة في الخارج وإدخال المنتجات السياحية في الدائرة التجارية والدولية.
- مشاركة السياحة في حل أزمة البطالة ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي.
- المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق للدول.

ثانيا: الأهداف الكمية.

لا شك أن الوصول إلى الأهداف النوعية السابقة لا يمكن تحقيقه دون وجود عوامل مساعدة لذا يتم تحديد أهداف كمية تتمثل أهمها فيما يلي:

- زيادة طاقة الإيواء السياحي.
- زيادة حجم الاستثمار السياحي.

[1] مصطفى يوسف كافي، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 32، 33.

- زيادة التدفقات السياحية.
- خلق مناصب شغل جديدة.
- زيادة إجراءات العملة الصعبة.

السياحة هي رسالة حضارية وجسر لتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد، وعلى الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملا جاذبا للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيادة الأماكن المختلفة والتعرف على تضاريسها وعلى نباتاتها، بالإضافة إلى زيادة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها.

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للسياحة.

تعتبر السياحة نشاطا مهما، فهي تقوم على مجموعة من الأسس التي تستوجب توفر مجموعة من الأركان، وهذا بتوفر مختلف العوامل الطبيعية والبشرية.

المطلب الأول: أنماط السياحة.

تتعدد أنماط السياحة تبعا للدافع والرغبات والاحتياجات المختلفة فهناك السياحة الدينية، الترفيهية، العلاجية، الرياضية... وغيرها، والتي ساعد على انتشارها التطور العلمي وما صاحبه من متطلبات لم تكن معروفة من قبل، وقد صنفت أنماط السياحة وذلك وفقا لعدة عناصر.

الفرع الأول: تقسيم السياحة وفقا للأعداد.

وتنقسم السياحة وفقا للعدد إلى[1]:

أولا: سياحة فردية.

هي سياحة يقوم بها شخص واحد لزيارة بلد أو مكان ما دون الحاجة إلى التخطيط لتنظيم فعاليات هذه الرحلة، وتعتمد مدة إقامته على مستوى استمتاعه بالمكان، وهناك تتفاوت دوافع ورغبات السياح فلكل شخص دافعه الخاص، وهنا يتأثر السائح بالإعلان والترويج السياحي، أو بالأصدقاء.

ثانيا: سياحة جماعية.

أو سياحة الأفواج حيث تنظم الشركات السياحية رحلات جماعية وتقوم بترتيب برنامج خاص لكل رحلة وسعر محدد، ويحاول منظم هذه الرحلة أن يشبع رغبات جميع أفراد الفوج، لذا تكون هذه الرحلات متعددة ومتنوعة الأنشطة.

الفرع الثاني: طبقا لنوع وسيلة المواصلات المستخدمة.

تنقسم السياحة حسب نوعية وسيلة المواصلات إلى[2]:

- **سياحة برية:** السيارات الخاصة، سكك الحديدية، الأوتوبيسات العامة والخاصة.
- **سياحة برية أو نهرية:** اليخوت والبواخر.

---

[1] محمد عمر مؤمن، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2] محمد الصيرفي، **مهارات التخطيط السياحي**، دار الهضاب للتجليد الفني، مصر، 2009، ص 48.

ü سياحة جوية: الطائرات المختلفة.

الفرع الثالث: تقسيم السياحة وفقا للعمر

تنقسم السياحة وفقا للعمر إلى[1]:

أولا: سياحة الطلائع.

تشمل هذه السياحة الفئات العمرية من 7 إلى 14 سنة، وهي مرحلة تعليمية يتم خلالها إكساب الأطفال المعارف والمهارات السلوكية، وتقوم المدارس والجمعيات الخيرية بالتنسيق مع شركات السياحة لتنظيم رحلات كشفية أو رحلات لتعلم الحاسوب أو السياحة.

ثانيا: سياحة الشباب.

تستهدف هذه السياحة الفئة العمرية بين15 و21 سنة، تمتاز بالبحث عن الحياة الاجتماعية والإثارة والاعتماد على النفس والاختلاط بالآخرين وتكوين الصدقات، وتقوم المراكز والمعاهد التدريبية بالتنسيق مع شركات السياحة لتنظيم رحلات بحرية، طبيعية، رياضية للشباب.

ثالثا: سياحة الناضجين.

وتستهدف هذه السياحة الفئة العمرية من35 إلى55 سنة ودافع هذه الفئة هو الاسترخاء أو الهروب من جو العمل الروتيني والاستمتاع بالوقت وفي العادة تنظم هذه الرحلات إلى شواطئ البحر، الريف، والجبال، والأماكن الهادئة وتحتاج هذه السياحة إلى الخدمات السياحية الجيدة، وتتميز بالأسعار المتوسطة.

رابعا: سياحة المتقاعدين.

وهي سياحة تقليدية يشارك فيها كبار السن والمتقاعدين حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم رحلات خاصة لهذه الفئة، قد تكون بحرية أو جوية تكون واجهتها المناطق الأثرية والتاريخية.

الفرع الرابع: حسب مستوى الإنفاق والطبقة الاجتماعية.

وتتمثل السياحة حسب مستوى الإنفاق والطبقة الاجتماعية في[2]:

ü سياحة أصحاب الملايين الذين يسافرون بوسائلهم الخاصة (طائرات، يخوت).

---

[1] محمد عمر مؤمن، مرجع سبق ذكره، ص ص 93، 94.

[2] ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص 42.

- سياحة الطبقة المتميزة التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات (فنادق الخمس نجوم، مقاعد الدرجة الأولى في الطائرات وغيرها من وسائل النقل...الخ)
- السياحة الاجتماعية أو العامة لذوي الدخول المحدودة.

الفرع الخامس: تبعا للموقع الجغرافي.

وتتمثل السياحة حسب الموقع الجغرافي في:

أولا: السياحة الإقليمية.

هي السفر والتنقل بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية أو الإفريقية، وتتميز السياحة الإقليمية بقلة التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بإضافة إلى تنوع وتعدد وسائل النقل المتاحة، مما يغري الكثيرين بالاتجاه نحو الدول القريبة أو لا ثم يلي ذلك التفكير في زيارة الدول الأبعد خاصة عند وجود تسهيلات ومميزات ومغريات سياحية تشجعهم على الأسفار الطويلة أو السياحة بين الغارات[1].

ثانيا: السياحة الداخلية.

ونعني بها تلك الزيارات والانتقالات التي يقوم بها المواطنين داخل حدود دولهم، والسياحة الداخلية تضم نمطين أساسيين هما[2]:

- رحلات ترفيهية وتكون مدتها أقل من 24 ساعة.
- رحلات سياحية داخلية وتكون مدتها أكثر من 24 ساعة.
- تخفيف حدة مشكلة البطالة في المناطق السياحية وخلق فرص عمل للعاطلين مما ينعكس ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة في هذه المناطق.
- ارتفاع مستوى المناطق السياحية بصفة عامة نتيجة الاهتمام بتطويرها وتجديدها لمواجهة الحركة المتزايدة للسياحة الداخلية.

وتتميز السياحة الداخلية بأنها تساعد على زيادة الاستثمارات السياحية في مجال الفندقة والمطاعم والمحلات العامة، وكذلك الانتعاش الاقتصادي للمناطق السياحية نتيجة لزيادة الإنفاق السياحي.

---

[1] نفس المرجع، ص43.

[2] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 55، 56.

ثالثا: السياحة الدولية.

هي الحركة أو النشاط المتمثل في الانتقال والإقامة عبر حدود الدولة والقارات المختلفة، وتخضع هذه الحركة لعدد من العوامل والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود العالم[1].

الفرع السادس: تقسيم السياحة وفقا للدافع والهدف.

تقسم السياحة وفقا للدافع والهدف إلى:

أولا: السياحة الدينية.

هو السفر من دولة إلى أخرى أو الانتقال داخل حدود الدولة أو إلى خارجها بهدف زيارة الأماكن المقدسة إذ يسهم هذا النوع من السياحة بالجانب الروحي لأنها بين التأمل الديني والثقافي، أو السفر بين الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري مثل سفر المسلمين لأداء فريضة الحج أو العمرة إلى الديار المقدسة في المملكة العربية السعودية[2].

ثانيا: السياحة العلاجية.

يهدف هذا النوع من السياحة إلى إمتاع النفس والجسد بالعلاج أو هي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويج عن النفس، تعتمد على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون إلى هذه المراكز[3].

ثالثا: سياحة الندوات والمؤتمرات.

هي سياحة التي تحدث من جراء لقاءات التي تعقد لبحث قضية معينة أو مشكلة محددة وقد يكون الغرض منها رسم إستراتيجية مستقبلية لمنظمة تضن أكثر من دولة وقد يكون موضوع البحث في المؤتمر سياسيا أو اقتصاديا أو علميا أو اجتماعيا، كما تتميز مواقع المؤتمرات بوجودها قي المدن الكبرى أو المدن الإقليمية أو السياحية[4].

---

[1] نفس المرجع، ص 56.

[2] مصطفى يوسف كافي، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3] أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية الأسس والمرتكزات**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 27.

[4] مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى العلوم السياحية والفندقية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص 73.

رابعا: السياحة الرياضية.

هي التي ينتقل فيها من مكان إلى آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة لممارسة أنشطة رياضية والاستمتاع بمشاهدة تلك الرياضة وتوفير وسائل اتصالات وفنادق متميزة بمختلف الأسعار[1].

خامسا: السياحة الترفيهية.

وتتركز حول المشاركات الرياضية والحمامات الصحية والحمامات الشمسية والتواصل الاجتماعي في أماكن الاستحمام، ويتم الترويج لهذه المناطق غالبا من خلال الصورة الملونة الجميلة للرمال والبحار التي تجذب الناس إليها ليستمتعوا بالتزلج عن المنحدرات والشواطئ المحفوفة بأشجار النخيل، ودورات منافسات لعبة الغولف وميادين التنس حيث يعتبر ذلك جاذبا للسياح الذين هدفهم الأساسي الاستجمام[2].

سادسا: السياحة الثقافية.

إن السفر للإطلاع على طراز الحياة المتنوعة يمثل نوعا من السياحة الثقافية وفرصة للإطلاع على ما كانت عليه حياة الناس وثقافتهم وحضارتهم في الأزمنة القديمة، وتعتمد السياحة الثقافية على إقامة مهرجانات ومسابقات ثقافية[3].

المطلب الثاني: أسس السياحة وأركانها.

تعتمد السياحة على مجموعة من الأسس التي تساعدها على القيام بنشاطها، كالطلب السياحي، العرض السياحي، الإنفاق السياحي والإيرادات السياحية.

الفرع الأول: أسس السياحة.

تشير الأدبيات السياحية أن العملية السياحية في أي دولة تتضمن عدد من الأسس التي تقوم عليها وتعتمد عليها في القيام بهذا النشاط وتتمثل فيما يلي:

---

[1] هباس رجاء الحربي، **التسويق السياحي في المنشآت السياحية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 22.

[2] نفس المرجع، ص 23.

[3] حميد بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011-2012، ص 26.

أولا: الطلب السياحي.

يمثل الطلب السياحي المجموع الإجمالي للوافدين إلى المنطقة السياحية من المواطنين والأجانب فهو مجموع الاتجاهات والرغبات وردود الأفعال اتجاه منطقة ما[1].

ثانيا: العرض السياحي.

العرض السياحي هو مجموعة الخدمات المقترحة للسياح أثناء تنقلهم وإقامتهم وتجوالهم، أي مجموعة المنتجات المادية (إيواء، نقل...الخ) والمنتجات المعنوية (مناخ، ثقافة، عادات وتقاليد) التي بإمكانها إشباع رغبات المستهلك.

إن العرض السياحي هو عبارة عن تلبية حاجة المستهلك وفق عملية توزيع السلع والخدمات السياحية المتكونة من سلع ملموسة وغير ملموسة في السوق مع تحديد السعر[2].

ثالثا: الإنفاق السياحي.

يشير إلى المبالغ المدفوعة مقابل حيازة السلع والخدمات الاستهلاكية، وكذلك الأشياء الثمينة للاستعمال الزائر وللتصرف فيها أثناء زيارته وهو يشمل إنفاق الزائر نفسه، بالإضافة إلى الإنفاق النقدي على السلع والخدمات الاستهلاكية التي يدفعها الزوار مباشرة يشمل الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق يعد بمثابة عائدات سياحية للدولة المضيفة ويدون في جانب المحصلات في ميزان المدفوعات، وتتوقف حجم الإيرادات على حجم ما ينفق داخل الدولة المضيفة، وذلك حسب مجموعة متغيرات منها عدد الليالي التي يقضيها السائح ونوعية الإقامة وغيرها[3].

رابعا: الإيرادات السياحية.

تمثل الإيرادات السياحية مصدر مهم للعملات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي، وتعرف الإيرادات السياحية أنها كل ما تحصل عليه الدولة من الإيرادات

---

[1] آسيا شواطي، مروة شحاط، **الاستثمار الفندقي كآلية لتنمية القطاع السياحي في الجزائر -دراسة حالة ولاية قالمة-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015-2016، ص 49.

[2] وهيبة مربعي، **واقع العرض والطلب لولاية باتنة: دراسة تحليلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، يومي19 و20 نوفمبر2012، ص 2.

[3] حميد بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المتأتية من السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي، وما تحققه الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة في حقل المؤسسات الفندقية والطيران وغيرها[1].

الفرع الثاني: أركان السياحة.

تتمثل أركان السياحة في[2]:

أولا: النقل.

كما هو معروف فإن صناعة السياحة مرتبطة ارتباطا وثيقا بصناعة النقل، إذ أنه لا يمكن أن تنشأ سياحة بدون وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها ويتمثل النقل في:

- النقل البري: ويشمل السيارات الخاصة والمؤجرة، الباصات السياحية، القطارات الدراجات النارية.
- النقل البحري: ويشمل المراكب، الزوارق، اليخوت...الخ.
- النقل الجوي: ويشمل الطائرات بمختلف أنواعها.

ثانيا: الإيواء.

إن ما يبحث عنه السائح في وقت وصوله إلى أي دولة أو مكان هو مكان مناسب للإقامة، إذ يبحث عن الإقامة قبل البحث عن الطعام والشراب والترفيه، والإيواء يمثل فنادق، شقق سياحية، غرف، مخيمات ويمثل أيضا بصورة مباشرة الطعام والشراب.

ثالثا: البرامج.

إن السياحة لا تنجح بدون برنامج معين يتمتع به السائح ويحضر له مسبقا أو عند وصوله البلد المعني، وهذه البرامج تشمل زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية أو الرياضية...الخ، بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات، الأسواق، المنتزهات.

---

[1] نبيل بوفليح، محمد تقرورت، **دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا الجزائر، تونس، المغرب**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، يومي11 و12 ماي 2010، ص 4.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص ص 44، 45.

المطلب الثالث: عناصر الجذب السياحي.

تعتبر عناصر الجذب السياحي من المناطق التي تمتلك عوامل جذب مختلفة، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، بحيث تشكل عوامل جذب للزوار وفي ما يلي أهم العناصر التي تجذب السياح.

أولا: العوامل الطبيعية.

لكل منطقة يوجد مزيج فردي مميز من العناصر الطبيعية والجمال الطبيعي، المناخ، التضاريس والمساحات المائية، الشمس، الماء، التلوث والأمطار، منتجات صحية وعين معدنية...الخ، وهي من أهم عناصر الجذب السياحي فهو مطلب كل سائح[1].

وتعتبر هذه المصادر مقصد للسياح للتمتع بجمال الطبيعة والابتعاد عن التلوث بأشكاله المختلفة والازدحام وتوتر الأعصاب التي تتسم بها الحياة الحضرية الحديثة.

ثانيا: العوامل البشرية.

وتتضمن مواقع الجذب السياحي الأثرية والتاريخية والثقافية التي هي نتاج تفاعلات الإنسان وتقلبات الحضارات والأمم والشعوب، ومن الآثار الخالدة التي تجذب السياح والزوار تلك التحف التي أصبحت جزء من المعالم السياحية الفريدة مثل الأهرامات وصور الصين العظيم وتاج محل في الهند وغيرها.

وهناك مواقع ترتبط بأحداث تاريخية مهمة مثل موقع المغطس في الأردن حيث بدأت الدعوة المسيحية، وموقع جبل نيبو حيث انتهت رحلة سيدنا موسى عليه السلام وموقع مكاور حيث أعدم النبي يحيى عليه السلام.

كما تشمل عوامل الجذب البشرية أشكال الثقافات في المجتمعات، وأنماط حياة السكان ومعيشتهم واحتفالاتهم ومناسباتهم وكرنفالاتهم، والموروثات الشعبية التي تشكل أنواعا مختلفة من الفلكرول الوطني الذي تتميز به البلدان السياحية، وتعتبر السياحة الحضرية شكلا من أشكال الجذب السياحي في المدن الكبرى والمجتمعات الحضرية، والتي تشير إلى أنشطة بشرية لها علاقة باللقاءات والمؤتمرات وأسواق الحوافز مثل أشهر التسويق وما يرتبط بها من حوافز ومزايا تتمثل بتخفيضات الأسعار في الفنادق وخطوط الطيران وغيرها، بالإضافة إلى الأنشطة الحضرية أيضا المعارض السنوية للبضائع والخدمات وخاصة المعارض الإقليمية والدولية لمنتجات الدول من السلع والبضائع مثل معارض السيارات ومعارض

[1] حمزة عبد الحليم درادكه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 175، 176.

المنتجات الكهربائية ومعارض أسواق السياحة والسفر، وهناك شكل آخر للجذب البشري للسياح والزوار فهي المناسبات التي تأخذ أشكال المهرجانات مثل الكرنفال السنوي في البرازيل وكرنفال الثيران في إسبانيا[1].

ثالثا: البنية التحتية.

تتعلق بالتجهيزات والإنشاءات التي تسمح للسائح بالبقاء في منطقة العطلة في ظروف مريحة، وأهمها شبكات الطرق والصرف الصحي والمياه ومحطات توليد الطاقة ووسائل الاتصال السريع، ومراكز الإسعاف والصيانة، وأماكن وقوف السيارات والعلامات الإرشادية وبدون هذه التسهيلات فإن السائح يواجه مشاكل عديدة[2].

رابعا: البنية الفوقية للإقامة.

توفر مناطق الجذب السياحي أنواعا مختلفة من خدمات الإقامة، ويتطلب الأمر أن تكون الخدمات على المستوى الذي يحقق رضا السائح بدرجات متفاوتة بالإضافة إلى المنتجات والشقق المفروشة والمخيمات...الخ، وتجذب كل نوع من هذه الخدمات شريحة محددة من السياح ذوي الخصائص والاحتياجات المتباينة، ولابد أن يكون هناك توازن بين الطاقة الفندقية والطلب الفندقي، ويكون التوازن بالنسبة للنوعية والأسعار وأن يكون تصنيف الفنادق يتطابق مع التصنيف المتعارف عليه دوليا، وطبقا لمعايير تأخذ في الحساب الموقع ومسافة الغرف ومستوى التجهيزات ونوعية التسهيلات[3].

خامسا: عوامل متنوعة.

هناك عوامل أخرى مختلفة تؤثر في اختيار المكان الذي يقصده السائح، فمن الضروري أن تكون هناك مكاتب استعلامات ومكاتب ووكالات السفر والنقل السياحي، وألا تكون هناك قيود جمركية وأن تكون هناك الكثير من محلات صرف وتحويل العملات كما أن الضيافة والترحاب والبشاشة من جانب المواطنين في الدول المزارة ستجعل السائح يحس بأنه مرحب به وهو أمر يساعده على الاستمتاع بإجازته[4].

---

[1] عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي (مدخل إستراتيجي)**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص- ص 165-167.

[2] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] نفس المرجع، ص 15.

[4] نفس المرجع، ص 20.

المبحث الثالث: الدور التنموي لقطاع السياحة.

يعتمد قطاع السياحة على موارد متنوعة تزداد قيمتها مع مرور الزمن وعلى المنشآت الخدمية الصغيرة والمتوسطة، وهو ذو طابع إنساني يتداخل فيه إنتاج الخدمات السياحية مع مختلف الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، لذلك فإن قطاع السياحة ذو تأثير كبير على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، حيث تتم الاستفادة منه مباشرة .

المطلب الأول: مساهمة السياحة في الجانب الاقتصادي.

تعتبر السياحة نشاطا يجذب المداخيل للبلد دون الحاجة إلى شحنها وتوصيلها للمستهلك بل إن الزائر يأتي إلى موقع الإنتاج ويشتري مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في البلد المضيف، وهذا في الواقع يولد أنماط من المنافع والتكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل المستهلك.

الفرع الأول: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة كما يلي[1]:

- تساهم رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة مثل: بناء الفنادق والقرى السياحية...الخ.
- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.
- فروق تحويل العملة .
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية التكميلية مثل الإنفاق في المطاعم وشراء التحف، والإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والإنفاق على الطلب على الخدمات المقدمة من العديد من القطاعات الاقتصادية.
- إيرادات المنشآت الفندقية المحصلة من السائحين.

[1] آسيا محمد الإمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 27.

الفرع الثاني: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

يساهم قطاع السياحة في توفير مجموعة من السلع والخدمات النهائية التي تقدمها الوحدات الإنتاجية العاملة في هذا القطاع والتي تشمل مطاعم وفنادق ومقاهي، ويمكن أن يضم إليها الخدمات الترفيهية والترويجية والثقافية و التي تقع ضمن قطاع الخدمات المجتمعية والشخصية وكذلك يمكن أن يشمل الشركات العاملة في مجال الخدمات السياحية كشركات النقل السياحي أو الشركات السياحية المنظمة للخدمات السياحية.

تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 9.8% خلال فترة (2000-2015) ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 10.8% بحلول سنة 2026 وهذا ما يبرزه الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (01): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال (2010-2015).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة المباشرة في الناتج المحلي%	9.2	9.4	9.3	9.5	9.5	9.8

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 4، جوان 2016، ص 71.

الفرع الثالث: مساهمة السياحة في التوظيف.

وذلك لأنها تعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري وذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من القطاعات، فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من مناصب العمل في الفنادق ووكالات السفر، وشركات الخطوط البرية والبحرية، وسائقي الأجرة وبائعي الزهور وعملاء السلع التذكارية، والمطاعم بأشكالها، الأمر الذي يتطلب عدد كبير من الكوادر الاختصاصية، كالمحاسبين ومديري المنازل والطباخين أو النادلين والمضيفين الذين يحتاجون بدورهم إلى عدد كبير من العمال، وفي

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر، المحلية للتنمية الاقتصادية، العدد4، جوان 2016، ص71.

مجال ترفيه السائح في المواقع السياحية يتفنن الخبراء بإيجاد أنشطة مكملة كالدراجات، ألواح التزلج على الماء، لباس الغوص، المناطيد...الخ[1].

الفرع الرابع: مساهمة السياحة في الأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى.

إن الإنفاق السياحي لا يؤثر بطريقة مباشرة فقط بل يساعد على العديد من الأنشطة الأخرى التي تزود النشاط السياحي بالسلع والخدمات، مثلا التوسع في إنشاء المشروعات السياحية قد يتبعه توسع أو ظهور مشروعات جديدة تمارس أنشطة اقتصادية وخدمية أخرى لمقابلة الزيادة في الحركة السياحية نشاطا وطلبا.

بمعنى آخر أن زيادة عدد الفنادق مع افتراض زيادة عدد السائحين من الممكن أن يتبعه زيادة في الطلب على المواد الغذائية اللازمة لإعداد الوجبات، وزيادة الطلب على الأسرة وملحقاتها والخدمات والأدوات الصحية...الخ، وهذا من شأنه إما أن يؤدي إلى دخول موردين جدد أو إنشاء مشروعات جديدة لتزويد الفنادق بمثل هذه المستلزمات[2].

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في الجانب الاجتماعي والثقافي.

نتيجة الاحتكاك والتعامل المباشر بين السكان المحليين من جهة وسياح وزوار القادمين من بلدان مختلفة ومتعددة الثقافات من جهة أخرى، سوف يطلع السكان ويكتسبون العديد من العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية وعلى مستويات مختلفة، مما يؤثر على البيئة الاجتماعية للبلد، وبمعنى آخر فإنّ هذا الاحتكاك سيولد تغييراً في البيئة الاجتماعية والثقافية، وقد برهنت القرون الماضية بأن احتكاك سكان المدن الدينية مع القادمين لزيارة مراقدها المقدسة أدى إلى رفع المستوى الثقافي للسكان، وانعكس على التركيبة السكانية المتسامحة للمدن الدينية، كما كانت منطلقاً للكثير من الحركات الفكرية والسياسية والترجمة ودراسة اللغات والثقافات والعادات.

الفرع الأول: مساهمة السياحة في الاستقرار الاجتماعي.

يأخذ البعد الاجتماعي للأمن بشكل عام وخاص الاتجاهات التالية[3]:

---

[1] حمزة عبد الحليم دراركة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 255، 256.

[2] آسيا محمد الإمام الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص29.

[3] مصطفى يوسف كافي، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص – ص 61- 63.

أولا: الاتجاه الوقائي للبعد الاجتماعي.

هذا يتحقق بالحد من مخاطر الجريمة وكافة الظواهر التي تهدد أمن المجتمع بشتى أنواعها قبل وقوعها، وهذا من مهمة الأمن بحماية المجتمع وكذلك الوافدين على رأسهم السياح وهذا يؤثر على الحركة السياحية وإضفاء الشعور بالطمأنينة.

ثانيا: الاتجاه الإنساني للبعد الاجتماعي.

ويتمثل في الجهد الذي تبذله الدولة للتقليل من معانات الجمهور وتسهيل الانتفاع من الخدمات المرفقية، لمعالجة المشاكل اليومية من منطلق إنساني.

ثالثا: الاتجاه القيمي للبعد الإنساني.

ويتمثل في الأمن والاستقرار والحضارة الإنسانية التي تعتبر مرآة للبعد الاجتماعي، وهنا علاقة طردية بين الأمن والاستقرار من جهة والحضارة الإنسانية من جهة أخرى.

يجب الاعتراف بأن السياحة تؤثر على عدم الاستقرار السياحي والعنف ولذلك يحتاج مخططو السياحة إلى وضع سياسات لضمان الاستقرار والأمن الداخلي، فمناخ الأمن والأمان للسائح يعد عنصر الجذب الأول كما أنه يعتبر عمادا رئيسيا لتعزيز الإمكانيات السياحية.

الفرع الثاني: مساهمة السياحة في التنمية الاجتماعية.

أصبحت السياحة لاعبا دوليا أساسيا فحجم صناعة السياحة وأثرها الاجتماعي الضخم قد جعل منها قوة جبارة وبغض النظر عن الطريقة التي تقاس بها السياحة، فهي تأتي كأحد أهم الأنشطة الرائدة، وقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدور الرئيسي الذي تلعبه السياحة، فهي مساوية للأنشطة الرئيسة التي يقوم بها المجتمع.

وعندما يتعلق الأمر بالتنمية تأتي السياحة بين أفضل الخيارات وغالبا الخيار الوحيد للعديد من البلدان من أجل توفير أعمال وفرص جديدة لاسيما للشباب والنساء، وللمساعدة على انتشال الناس من الفقر، ولذلك ستقوم المنظمة على وضع هذه الصناعة في صميم إستراتيجيات التنمية والحد من الفقر بالتعاون والتنسيق التام مع القطاع العام.

ويطلع القطاع الخاص بدور محوري في التنمية، حيث ينظر إليه اليوم على أنه المصدر الأساسي للعمالة المنتجة، وتحسين الدخل الذي يعتبر العامل المهم للتنمية، إلا أن نمو القطاع الخاص وقيامه بدور يحتاج إلى دور الدولة بتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة، وفرض القانون وتقديم الحوافز

للتنمية، كما أن المجتمع المدني يوفر آلية مهمة لمشاركة الناس في الأنشطة الاجتماعية، والتأثير في صنع القرار، مع إقامة نظام يشجع الحكومة والقادة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني على صياغة أهداف تركز على الناس وتسعى إلى تحقيقها، وتعزيز توافق الآراء حول تلك الأهداف[1].

الفرع الثالث: المحافظة على التراث الثقافي.

تشمل عمليات المحافظة في هذا المجال كلا من العناصر التالية[2]:

- المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية والتي إذا لم يتم الحفاظ عليها ستتعرض للدمار والتدهور، وبالتالي التراث التاريخي والتقليدي للمنطقة، إن معظم إجراءات المحافظة على المعطيات الأثرية والتاريخية ذات جدوى اقتصادية ممتازة لأنها توفر عناصر جذب سياحي ويمكن أن يستفاد من الرسوم التي يدفعها السياح في تغطية تكاليف المحافظة على هذه المعطيات.
- إحياء الفنون التقليدية والصناعات اليدوية والمناسبات التقليدية وبعض مظاهر الحياة المحلية.
- الدعم المالي لصناعة المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح، كذلك تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عناصر جذب سياحي للسكان المحليين والزوار من الخارج.

ومن جانب أخر تساهم السياحة في دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات (السياح والسكان)، حيث يتعلم كل منهم من ثقافة الآخر وبالتالي يزداد التفاهم المشترك والاحترام وتلاقي القيم والعادات قبولا من الجانبين بعد معرفة أصولها وأساسياتها، وفي الدول التي تتعدد فيها العناصر العرقية، يمكن للسياحة المحلية أن تدعم التبادل الثقافي وتخلق روح الوحدة بين المجتمعات المختلفة وهذا هدف هام ورئيس لتطوير السياحة المحلية في كثير من دول العالم وبالذات النامية.

المطلب الثالث: مساهمة السياحة في الجانب البيئي.

يمكن أن ينشأ عن السياحة تأثيرات بيئية وهذا يعتمد على أساليب التنمية التي تعتمدها السياحة ومن أهم التأثيرات ما يلي[3]:

الفرع الأول: المحافظة على المعطيات الطبيعية الهامة.

تساعد السياحة في تبرير دفع تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية الهامة مثل إنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية كونها عناصر جاذبة للسياح وبدون سياحة يمكن تطوير هذه الموارد لأغراض

---

[1] نفس المرجع، ص- ص 372 - 375.

[2] عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 175، 176.

[3] نفس المرجع، ص ص 161، 162.

أخرى ولكنها قد تتعرض إلى عوامل ضارة بيئيا خصوصا في الدول التي لا تمتلك الموارد الكافية للحفاظ على البيئة.

الفرع الثاني: تحسين نوعية البيئة.

توفر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء، الماء، التلوث، رمي النفايات وغيرها من المشاكل، كذلك تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع، التصاميم الإنشائية المناسبة، استخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني.

الفرع الثالث: تحسين البنية التحتية.

يمكن تطوير خدمات البنية السياحية مثل: الطائرات، الطرق، المياه، أنظمة التخلص من النفايات والاتصالات...الخ، من خلال تطوير السياحة التي تساهم في تطوير البنية التحتية وبالتالي تعمل على الحد من مشاكل عديدة يرتبط بوجودها غياب خدمات البنية التحتية.

الفرع الرابع: قواعد العمل الإداري في المنشآت السياحية البيئية.

ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي[1]:

- الالتزام بالطاقة الاستيعابية للموقع السياحي البيئي، والعمل على موائمة الطلب السياحي بحجم الطاقة الاستيعابية بهدف الحفاظ على المقومات الطبيعية والحضارية في مواقع السياحية البيئية.
- المحافظة على المقومات الحيوية بما تحتويه من تراث طبيعي يشكل عنصر جذب سياحي للموقع.
- تأهيل التراث البيئي للموقع السياحي، بما يعمل على تحقيق درجة أعلى من التوازن البيئي.
- التوازن في استخدام الموارد الطبيعية خاصة الماء، الطاقة، وموارد البناء الطبيعية بالنسبة للعاملين في المنشأة السياحية والفندقية، والموردين للمنتجات والخدمات المختلفة، ومن المرشدين للسياح، ومن وكالات السياحة والسفر.
- تعزيز قدرة الموقع السياحي البيئي بحيث يكون قادرا على إنتاج السلع والخدمات.
- مساندة السكان المحليين ودعمهم بحيث يكونون قادرين على الإنتاج المحلي للمنتجات الشعبية، وتسويقها للسياح خاصة الهدايا والتحف، فضلا عن تدريبهم على فن الاستقبال، وحسن معاملة السائح.

[1] إبراهيم خليل إبراهيم بظاظو، **الإدارة البيئية المثلى في تنمية مواقع السياحة البيئية في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص ص 102، 103.

وفي ضوء هذه الضوابط والقواعد والقيود تتم إدارة المواقع السياحية البيئية من خلال: التخطيط العلمي والواعي لكافة الأنشطة على توجيه الحافز لكافة الطاقات والقدرات لتحقيق المهام للمتابعة والمراقبة التي تأخذ الطابع الوقائي.

خلاصة.

من خلال دراستنا لهذا الفصل لاحظنا أن السياحة ظاهرة عالمية وليدة العصور البدائية، شهدت نموا ورواجا واسعا بعد الحرب العالمية الثانية حيث شهد الوضع الدولي استقرار بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وبالتالي برزت السياحة كظاهرة هامة في القرن العشرين، واعتمدت الكثير من الدول نظرا لفوائدها الإيجابية في جميع المجالات، حيث بدأت تلفت نظر الحكومات بأنواعها واختلاف نظمها السياسية والاجتماعية والدينية في وقتنا الحاضر، وأصبحت السياحة علما يدرس في الجامعات والمعاهدة العليا المتخصصة وصناعة متميزة وتجارة مربحة، كما زاد وعي الشعوب وارتفع المستوى التعليمي وزاد دخل الفرد كل هذا جعل شعوب العالم يفكرون في التنقل بين أرجاء العالم من أجل قضاء العطل والتنزه والاستجمام والاستكشاف، ومن هنا تطورت السياحة وأصبحت السياحة صناعة، حيث عرفت هذه الصناعة نمو متواصلا سواء من حيث المداخيل أو عدد السياح لما كانت له آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية طالت كل بقاع العالم.

الفصل الثاني: التأصيل النظري للسياحة

تمهيد:

تعتبر السياحة إحدى أهم المجالات الاقتصادية، التي شهدت اهتماما متزايدا باعتبارها تشكل أحد الموارد للتنمية والمعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي.

وتزخر ولاية قالمة بمؤهلات سياحية هامة طبيعية و بشرية...إلخ، والتي تمكنها من أن تصبح قطبا سياحيا هاما، بإمكانه الارتقاء بالاقتصاد على كافة الأصعدة و المجالات و تحقيق تنمية محلية، وذلك عن طريق إقامة مختلف المشاريع بالإضافة إلى زيادة هياكل الإيواء، والوكالات السياحية، وذلك بهدف استقطاب عدد أكبر من السياح وهذا سوف يؤدي إلى خلق ثروة و توفير فرص عمل وبالتالي تطوير المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الأول: تقديم عام لولاية قالمة.

تعتبر ولاية قالمة من الولايات السياحية، والتي تزخر بمجموعة من المقومات السياحية منها الطبيعية والتي تتمثل في المنابع والحمامات المعدنية، والمقومات البشرية التي تشمل المعالم التاريخية والصناعات التقليدية، بالإضافة إلى الهياكل القاعدية والوكالات السياحية.

المطلب الأول: التعريف بولاية قالمة.

الفرع الأول: أصل تسمية ولاية قالمة.

يرجع أصل التسمية إلى النقوش البونيقية التي تم العثور عليها قديما فإنأصل الكلمة هو"مالاي" وقد وحدت هذه النقوش في المقاطع النذرية الجنائزية، غير أن غياب هذا اللفظ في النصوص القديمة بدء من بلينوس إلى بطيموس، فتح الباب لعدة اجتهادات الكتاب والباحثين والمؤرخين حول مصدر التسمية على النحو التالي[1]:

- **في العهد الفينيقي:** لقد نقش القرطاجيون اسم (مالكا) على الحجارة، وكان أمراء نوميديا يلجئون إليها، ويحفظون بها ودائعهم ويدل لفظ (ملكا) عند ملوك نوميديا على معنى (الملكية)، وإتخدها من مدنهم المفضلة ولذلك لجأ إليها البطل المغوار يوغرطة بجيوش وتحصن بحصونها الطبيعية ضد جيوش الرومان الغزاة.
- **في العهد الروماني:** عندما حل الرومان بهذه المنطقة وجدوا اسم المدينة مكتوبا ومنقوشا وهو مركب من ثلاثة أحرف (ملكا) باعتبار أن الرومان قرؤوا الاسم مقلوبا (كلما) حسب كتابتها اللاتينية تبدأ من اليسار إلى اليمين فأصبحت تسمى منذ ذلك العهد وتقرأ وتكتب (كلما).
- **في العهد الإسلامي:** طرأ شيء من القلب والتعديل على التسمية فأصبحت تدعى (قالمة)، وقد أشار إلى هذه التسمية المِؤرخ العربي الكبير الإدريسي ويرجع أصل التسمية إلى قبيلة بربرية كانت تقطن المنطقة مثل ما هو الشأن بالنسبة لبجاية وميلة وجميلة وغيرها من القبائل البربرية التي أصبحت أعلاما تطلق أسماؤها على هذه المدن.

الفرع الثاني: أصل سكان ولاية قالمة.

ينحدر جزء من سكان قالمة إلى قبيلة بني فوغال الأمازيغية، وتتركز في المنطقة الممتدة من الخزارة شرقا إلى حمام دباغ غربا، وهاجرت هذه القبيلة إلى المنطقة سنة 1799 من غرب جيجل، كما يذكر الحسن الوازن أن الأعراب سيطروا على المنطقة ما بين القرنين 12 و16، وينحدر من هؤلاء البدو

[1] توفيق بوزناش، **دليل الجمهورية(ولايات وبلديات)**، دار الحقائق للنشر والتوزيع، الطبعة1، الجزائر، 2006، ص 226.

العرب أولا ظافر وأولاد سنان وأولاد الدرايدية، كما هاجر عدد من القبائل الحضنية الهلالية مثل أولاد دراج النوايل وأولاد ماضي، كما يوجد عدد من الفراجوة ويتركز عدد من الشاوية من قبيلة هوارة وقبيلة درغالي وهذه القبيلة تعني(الشخص الذي لا يرى)، حيث استوطنت هذه العائلة خلال سنة 1860 جنوب الولاية وبالضبط عين صابون قرب عين العربي والبعض منها بمنطقة الركنية غرب المدينة، أما قبيلة أولاد حريد فقد نتجت عن طريق الاختلاط بين بقايا كتامة وكذلك الهلاليون من مرداس وبني صالح شمال وشرق الولاية، كما نذكر أيضا سنوات السبعينات أين شهدت ولاية قالمة استقطاب البدو والرحل والتي تزخر بهم منطقة بورابح سليمان، حيث تم الاندماج الاجتماعي وتأقلموا مع السكان السابقين للمدينة، كما شهدت قالمة فترة التسعينات أيضا تضخم سكاني هائل حيث دخل العديد من الغرباء إلى المدينة، حيث قدموا من مختلف الولايات، وخاصة الولايات التي كانت تعاني من الإرهاب، وكذا الظروف السياسية التي كانت تمر بها الجزائر، ويرجع السبب الرئيسي إلى اختيارهم مدينة قالمة هو أمنها مقارنة بالولايات الأخرى[1].

الفرع الثالث: موقع ولاية قالمة.

ولاية قالمة هي الولاية 24 من ولاية الجزائر عاصمتها مدينة قالمة، تبعد ولاية قالمة عن العاصمة الجزائر ب537 كلم، تقع الولاية بشمال شرق البلاد، يحدها من الشمال ولايات الطارف وعنابة، ومن الشرق سوق أهراس، ومن الغرب قسنطينة، ومن الجنوب أم البواقي، تقع وسط سلسلة جبلية ضخمة خضراء وأهم هذه الجبال:

- **ü** جبل ماونة: يقع جنوب المنطقة، يرتفع عن سطح البحر ب1411م.
- **ü** جبل دباغ: يقع غرب المنطقة، يرتفع عن سطح البحر ب:1049م.
- **ü** جبل طاية: يقع غربا وارتفاعه ب 1292م.

أنشئت سنة 1974 على إثر التقسيم الإداري، حيث تشمل 34 بلدية مجمعة في 10 دوائر، كما تمتد على مساحة 3686.84 كلم، ويقدر عدد سكانها355.555 نسمة، تملك الولاية مؤهلات سياحية كبيرة تحتاج إلى العناية والتطوير، كما تعتبر ولاية قالمة منطقة إستراتيجية بوجودها على ضفاف واد سيبوس الخصبة، أين تمر المجاري المائية دون انقطاع وخلال كل الفصول، لكن ورغم ما تزخر به هذه المنطقة إلا أنها تفتقر إلى بعض المرافق ونذكر على سبيل المثال: (السكك الحديدية، محطة الحافلات، المطار العسكري والمصانع التي كانت مصدر رزق للمنطقة خصوصا والجزائر عموما.)[2].

---

[1] تعرف على ولاية قالمة...فريق. الإبداع، 2010/07/12، http://www.startimes.com/f.aspx?t=36094836 ، تاريخ الاطلاع 2017/5/07، ص 5.

[2] الجزائر. مدن و أرياف – نبذة عن مدينة قالمة، 2013/09/19، http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?p=3992859292 ، تاريخ الاطلاع2017/05/06، ص 1.

المطلب الثاني: المقومات السياحية لولاية قالمة.

تعتبر ولاية قالمة قطب سياحي هام، حيث تزخر بمناظر طبيعية هامة وحمامات معدنية قلما نجدها في باقي مناطق الوطن إلى جانب المعالم التاريخية والدينية الدالة على أن الإنسان قد استقر في هذه المنطقة منذ العصور الأولى لظهور البشرية.

الفرع الأول: المقومات الطبيعية.

وتتمثل في:

أولا: المنابع والحمامات المعدنية.

تعتبر ولاية قالمة الوجهة الرئيسية لكثير من السياح سواء من داخل الوطن أو من خارجه، فهي مقصد الاستجمام والراحة خاصة وأنها ولاية معروفة وغنية بالشلالات المعدنية السياحية والتي تستخدم في علاج الكثير من الأمراض خاصة تلك التي لها علاقة بالعظام، حيث يقدر عدد المنابع على مستوى الولاية 15 منبعا منها الغير مستغلة وأخرى مستغلة وتقع في البلديات التالية[1]:

بلدية حمام دباغ:

تتواجد على بعد 20 كلم عن عاصمة الولاية وأهم المنابع الحموية التي توجد في البلدية هي:"عين شداخة، عين بن ناجي، عين الشفاء" حيث تتراوح نسبة تدفقها ما بين 06 إلى 12 ل في الثانية، هذه المنابع مشغلة كالتالي من قبل: مركب الشلالة المعدني، والحمام المعدني بن ناجي... الخ، تبلغ درجة حرارة هذه المنابع 97° عند نبوعها من باطن الأرض وهي تعتبر أعلى درجة حرارة بعد المياه الموجودة في إرلندا، ومن مؤشراتها العلاجية: داء المفاصل وآثار الجروح، داء الأعصاب، الاضطراب الغددي، داء التنفس، أمراض الأذن، الأنف، الحنجرة، أمراض جلدية.

بلدية هيليوبوليس: (حمام أولاد علي):

توجد منطقة حمام ولاد علي بعد 15 كلم غربا مقر الولاية، تتوفر على 04 منابع حموية نسبة تدفقها تتراوح من 08 إلى 25 ل في الثانية، درجة حرارتها 57° هذه المنابع مستغلة من قبل: مركب البركة، بيكربونات، سولفات، كالسيوم، مغنيزيوم، صوديوم، البوتاسيوم.

ومن أهم مؤشراتها العلاجية: أمراض المفاصل، الأعصاب، التنفس والأمراض الرئوية، الأمراض الجلدية...الخ.

[1] توفيق بوزناش، مرجع سبق ذكره، ص 224.

ü بلدية عين العربي:

تقع على بعد 35 كلم من عاصمة الولاية، تتوفر على منبعين معدنيين منبع فرقة ومنبع بالحساني، ونسبة تدفق المياه بهما 11 ل في الثانية بدرجة حرارة تتراوح بين 35°و54°،منبع فرقة مستغل بطريقة تقليدية من طرف البلدية ومنبع بالحساني غير مستغل.

ü بلدية حمام النبائل:

تقع على بعد 35 كلم على عاصمة الولاية، تتوفر على منبعين اثنين منبع حمام النبائل ومنبع لمنية، بنسبة تدفق المياه الحارة ما بين 6 ل إلى 25 ل في الثانية بدرجة حرارة 40° وهي مستغلة بطريقة تقليدية.

ومن أهم المكونات المعدنية للمياه: كلور الصوديوم، بيكاربونات، المغنيزيوم...الخ، والتي تساعد على علاج أمراض الروماتيزم، الأعصاب، الأمراض الجلدية....إلخ.

ü بلدية بوحشانة:

تتواجد على بعد حوالي 40 كلم من عاصمة الولاية وتتوفر على المنابع الحموية الآتية: منبع عساسلة ومنبع الرومية، منبع بن طاهر، منبع النحلة، نسبة تدفق المياه تتراوح مابين 0 إلى 20 ل في الثانية ودرجة حرارة 34°، وكل هذه المنابع غير تقع في منطقة جبلية ذات مسالك ترابية صعبة.

ثانيا: مؤهلات أخرى:

ü بئر بن عصمان: هو بحيرة تحتية يدخل الإنسان إليها من فتحة صغيرة ويبلغ طولها حوالي 80 م، ويمكن السير فيها بقارب أو سباحة وهي قريبة من حمام دباغ[1].

ü غار الجماعة: تم اكتشافه من قبل بعثة فرنسية لجبل طاية ببلدية بوحمدان في 23 ماي (1887)، يبلغ طول المغارة 1200 م، وعمقها200 م، ودرجة انحدارها 45°، تحتوي آثار كتابية يرجع تاريخها إلى القرن 3 م، بها ممرات وأروقة تم اكتشاف عضام بها يرجع تاريخها إلى 8000و500 سنة قبل الميلاد[2].

الفرع الثاني: المقومات البشرية.

وتتمثل في:

---

[1] آمال مرابطي، أسرار و معالم أثرية تبهر الزائر بئر بن عصمان الجوفية بقالمة، 2013/01/14، http://www.djazairess.com/echchaab/22813 ، تاريخ الإطلاع 2017/5/07، ص 1.

[2] غار جماعة ببلدية بوحمدان ولاية قالمة: تحفة سياحية نادرة تعود إلى ما قبل الميلاد، 2015/08/29، http://mayanar.com/غار-جماعة-ببلدية-بوحمدان-ولاية-قالمةت، الإطلاع 2017/5/07، ص 3.

أولا: المعالم التاريخية.

تتوفر ولاية قالمة على معالم تاريخية هامة تعود تعود إلى أزمنة تاريخية غابرة نذكر منها[1]:

- **المسرح الروماني بقالمة:** يقع المسرح الروماني ومتحف الآثار القديمة في وسط المدينة على بعد 200 م من ساحة الشهداء، بني المسرح في عهد الإمبراطور سيفير(193-211 م) وهو عبارة عن حفرة طبيعية شكلها نصف دائري سويت جوانبها وغطيت بالمرمر والحجارة المنحوتة لجعلها مدرجات ومقاعد، يحيط بالمدرج جدار سميك ومرتفع.
- **صور المدينة القديم:** يعود تاريخه إلى العهد الروماني،أعيد ترميمه في العهد البزنطي وأثناء الاحتلال الفرنسي، يضم داخله سبعة أو ثمانية هكتارات وعلو يتراوح ما بين 6 إلى 7 م.
- **القلعة البيزنطية:** بناها القائد سولومون سنة 39 م، من بقايا آثار المدينة العتيقة هذه القلعة التي اجتمع بها الجيش الفرنسي أثناء احتلاله للمدينة سنة 1896 م، كما أعادوا ترميمها وسموها قلعة قالمة.

توجد بقالمة بعض الآثار الأخرى إلى جانب الآثار السابقة، تعرض معظمها للتلف بفعل التوسع العمراني ومنها صور المدينة الذي تعرض للتهديم مرات عديدة في العهد الوندالي، وعلى عهد الاحتلال الفرنسي، ولم تبقى إلا بعض أجزائه في الجهة الغربية للمدينة وإلى جانب هذا توجد بعض الآثار من تماثيل ولوحات مكتوبة بالرومانية والبونيقية بحديقة المدينة.

- **الآثار الإسلامية:** انحصرت الآثار الإسلامية بولاية قالمة في قرية صغيرة، نجد من آثارها برج حمام الذي كان قلعة عثمانية بني في العهد العثماني خارج صور المدينة القديم من الجهة الشرقية، زال أثره بسبب البناءات العصرية.
- **الحمامات البزنطية:** توجد قرب القلعة بالثكنة القديمة داخل المدينة هذه الحمامات قائمة إلى الآن شاهدة على عظمة المدينة.
- **آثار أخرى:**

وتتمثل في[2]:

- بقايا عين عمومية: هذه البقايا توجد داخل المدينة وخارجها تعرضت للتخريب نتيجة التوسع العمراني للمدينة وتحديث طرقها وقد شمل التخريب قنوات جلب مياه الشرب من خارج المدينة.
- بقايا المعابد والقاعات المبلطة بالفسيفساء.
- آثار رومانية بجبل ماونة بها آثار كنيسة وقوس النصر وساحة عمومية ومسبح.
- المدينة أثرية بحمام الحشاني.

---

[1] توفيق بوزناش، مرجع سبق ذكره، ص- ص 216-221.

[2] نفس المرجع، ص 227.

- آثار الركنية: هي عبارة عن مقبرة محفورة في الصخر شكلها مبسط بها حوالي 3000 دولمن، منتشرة على مساحة 2500 م مربع، كما توجد بها آثار رومانية وأدوات تعود إلى عصر ما قبل التاريخ.

ثانيا: الصناعة التقليدية.

تحتل الصناعة التقليدية مكانة خاصة بولاية قالمة، فهي تعبر عن تاريخها وثقافتها من جهة، كما تشكل مصدرا حقيقيا في تنمية الدخل ومن أبرز الصناعات في ولاية قالمة ما يلي[1]:

- **اللباس التقليدي:** تعرف خياطة اللباس التقليدي انتشارا واسعا جدا في الولاية، حيث تتفنن النساء القالميات سواء في بيوتهن أو ورشاتهن بخياطة مختلف الألبسة التقليدية، باستعمال الخيط الذهبي على قماش القطيفة.
- **الحلي التقليدي:** يعتبر من أهم الأنشطة الحرفية بمدينة قالمة، حيث يستقطب هذا القطاع عددا كبيرا من الحرفيين يستخدمون الذهب والفضة، حيث يتم تشكيلها بأشكال مختلفة وجميلة، ونخص بالذكر المحزمة الذهبية، السخاب...إلخ.
- **الطرز التقليدي:** يعتبر فن من الفنون الشعبية القالمية التي تحولت عبر التاريخ لتأخذ أبعادا إنتاجية تجارية، حيث أصبحت مورد رزق لفئة كبيرة من النساء والنبال فهذه الحرفة لا تتطلب معدات وأدوات معقدة لذا فإنها لا تتقيد بزمان أو مكان محدد كما تلعب دورا هاما في تشغيل اليد العاملة من النساء.
- **صناعة الفخار:** هذه الصناعة توارثها المجتمع القالمي عبر الأجيال فهي من الحرف الشعبية القديمة جدا باعتبارها منتوج يحمل الخصوصية الجغرافية لمنطقة قالمة، ويشتهر بالصلابة والسماكة والجمال وبالبساطة في تصنيعه وزخرفته، كما تنتشر صناعة الفخار عبر معظم مناطق الولاية.
- **النسيج:** تعد هذه الصناعة من أقدم الصناعات في تاريخ المنطقة وتعتمد على الصوف وشعر الماعز،وبعض المستحضرات النباتية، وتشكل صناعة الحايك والحنبل أهم الصناعات النسيجية لمنطقة قالمة، كما توجد عدة أنواع من الزربية القالمية مثل: زربية القامرة، موزاييك، تورساد...إلخ، وهي تحتل مكانة متميزة وطنيا نظرا لجودتها العالية.
- **الحدادة الفنية:** وهي إحدى أهم الحرف بمدينة قالمة تعتمد هذه الحرفة على العمل اليدوي كما تعرف تنوعا في المنتوجات.

[1] دليل الحرفي، منشورات غرفة الصناعة التقليدية والحرف، ص- ص 1- 5.

الشكل رقم (03): المقومات السياحية الطبيعية والبشرية لولاية قالمة.

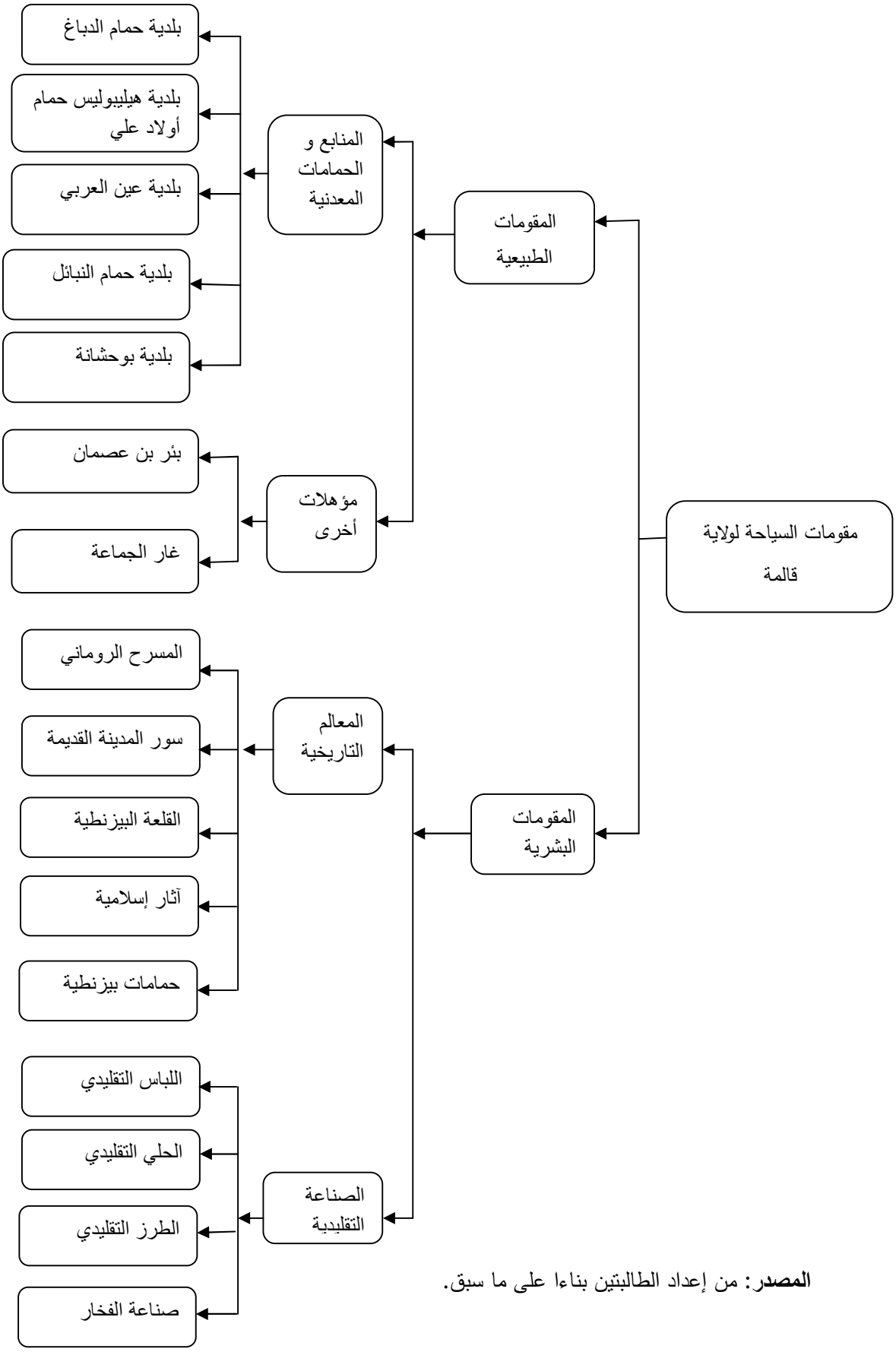

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق.

الفرع الثالث: الهياكل القاعدية ووكالات السياحة والأسفار.

تتوفر الولاية على شبكة طرقات هامة ومتنوعة يبلغ طولها 2979.5 كلم تتوزع كالتالي[1]:

- الطرق الوطنية: 296200 كلم.
- الطرق الولائية: 406020 كلم.
- الطرق البلدية:1309 كلم.

وتتمركز في ولاية قالمة 21 وكالة للسياحة والأسفار مهمتها تنظيم الأسفار داخل وخارج الوطن، إلا أن السفر بات إلى الخارج وينحصر في الرحلات إلى البقاع المقدسة.

إن ولاية قالمة تزخر بمجموعة من المقومات التي من شأنها أن تجعلها قطب سياحي مهم في الجزائر إذا ما تم الاعتناء به وتشجيعه.

مما سبق نستنتج أن ولاية قالمة تزخر بمجموعة من المقومات التي من شأنها أن تجعلها قطب سياحي مهم في الجزائر إذا ما تم الاعتناء بهذا القطاع وتشجيعه.

المبحث الثاني: دراسة الوضع السياحي لولاية قالمة.

يمكن دراسة الوضع السياحي لولاية قالمة من خلال دراسة العرض والطلب السياحي لتقييم قدرة استيعاب الفنادق للسياح الوافدين إلى الولاية، بالإضافة إلى التطرق للمعوقات التي تعرقل تطور القطاع السياحي، مع الإشارة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

المطلب الأول: واقع السياحة لولاية قالمة.

تتميز ولاية قالمة بمقومات و مؤهلات مادية مسخرة لاستقبال السياح الوافدين إليها الذين تتزايد أعدادهم من سنة لأخرى.

الفرع الأول: العرض السياحي لولاية قالمة.

أولا: تطور المؤسسات الفندقية لولاية قالمة.

عرفت المؤسسات الفندقية المعتمدة في ولاية قالمة تطور خلال الفترة (2006-2016)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] http://www.startimes.com/f.aspx?t=36094836، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الجدول رقم (01): تطور المؤسسات الفندقية المعتمدة لولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المؤسسات الفندقية المعتمدة	11	11	11	11	11	11	11	11	12	13	14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مديرية السياحة و الصناعة التقليدية.

ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (04): تطور المؤسسات الفندقية المعتمدة لولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).

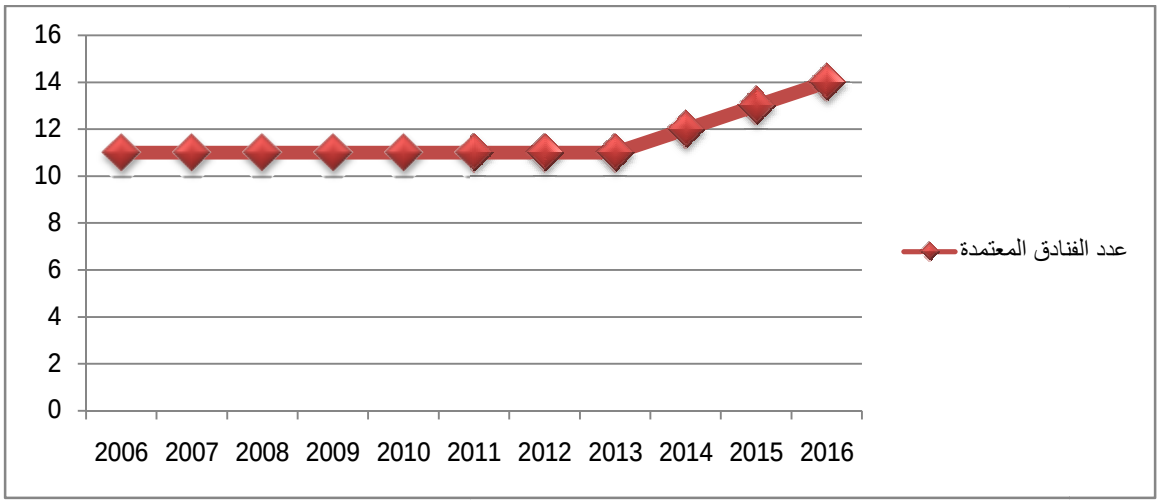

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه بأن هناك استقرار في عدد الفنادق من سنة (2006-2013) بحدود 11 مؤسسة فندقية و يرجع السبب في ذلك إلى وجود بعض العوائق التي أدت إلى عرقلة هذا القطاع، ومنها مشكل العقار السياحي، حيث نجد أغلب المناطق بالولاية يغلب عليها الطابع الفلاحي، والقانون يمنع استغلالها لأغراض أخرى، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على رخص البناء وكذلك نقص التمويل، أما بالنسبة للفترة الممتدة من (2014-2016) فهي عرفت زيادة بمعل فندق واحد لكل سنة وسبب ذلك نقص مؤسسات الإنجاز وبطئ في دراسة ملف منح القروض من طرف البنوك.

ثانيا: تقسيم حسب نوعية المنتج السياحي لولاية قالمة.

للوقوف بصورة أكثر وضوح على تصنيفات حسب نوع المنتج السياحي نورد الشكل التالي:

الشكل رقم(05): التقسيم حسب نوعية المنتج السياحة لولاية قالمة.

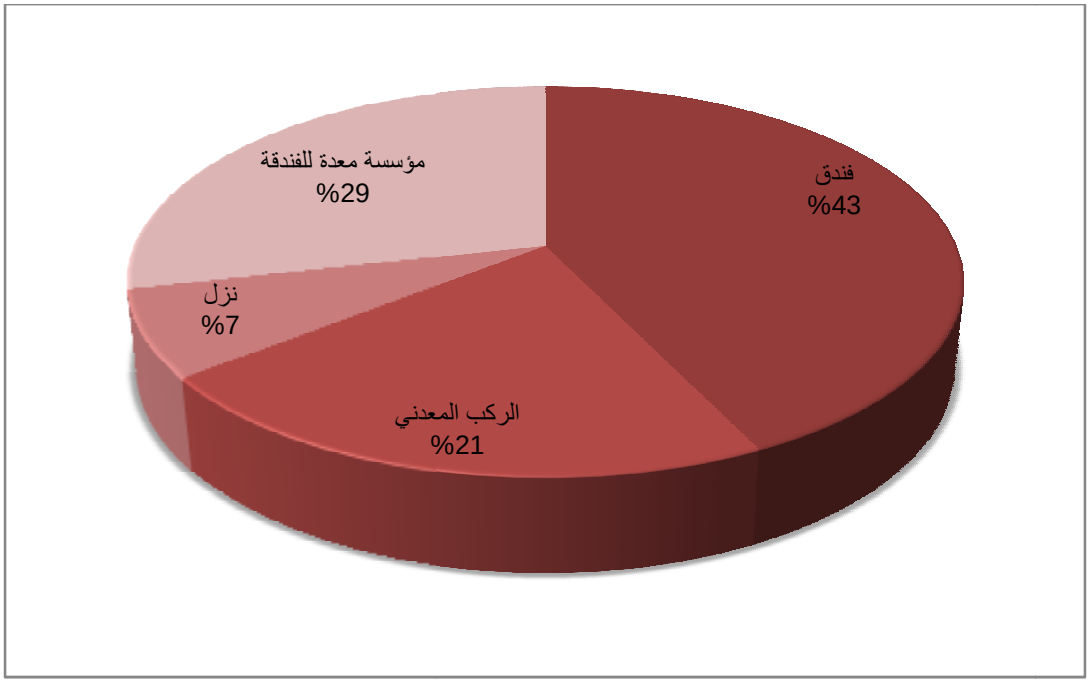

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة و الصناعة التقليدية.

استقراءا للشكل أعلاه يتضح أن الفنادق تشكل أكبر نسبة من نوعية المنتج السياحي، وهذا يرجع إلى انخفاض أسعار الفنادق مقارنة بالمركبات المعدنية، ثم تليها المؤسسات المعدة للفندق بنسبة 29% وهي عبارة عن مؤسسات مبنية في حقبة الاستعمار وتتميز بصغر حجم غرفها، وأغلبها متنازع عليها بين الورثة مما عرقلة عملية تطويرها، أما بالنسبة للمركبات المعدنية فهي تشكل نسبة 21% من نوع المنتج السياحي، تحمل طابع حموي ثم يلي ذلك النزل ويشكل 7% من نسبة المنتوج السياحي، ويتميز بأنه يكون محاذي لطريق وطني وقريب من محطة بنزين، ويرجع سبب توفر الولاية على نزل واحد يعود إلى كون الأراضي المحاذاة للطريق ملك للخواص.

ثالثا: وضعية طاقة الاستيعاب الإجمالية لولاية قالمة.

الجدول رقم(02): قدرة الاستيعاب الإجمالية لولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).

السنوات / البيان	عدد الفنادق	قدرت الاستيعاب	نسبة النمو
2006	11	1010	-
2007	11	1043	%3,26
2008	11	1264	%21,88
2009	11	1360	%7,59
2010	11	1425	%4,77
2011	11	1425	%0
2012	11	1425	%0
2013	11	1425	%0
2014	12	1465	%2,80
2015	13	1486	%1,43
2016	14	1506	%1,34

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة و الصناعة التقليدية.

ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (06): قدرة الاستيعاب الإجمالية لولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).

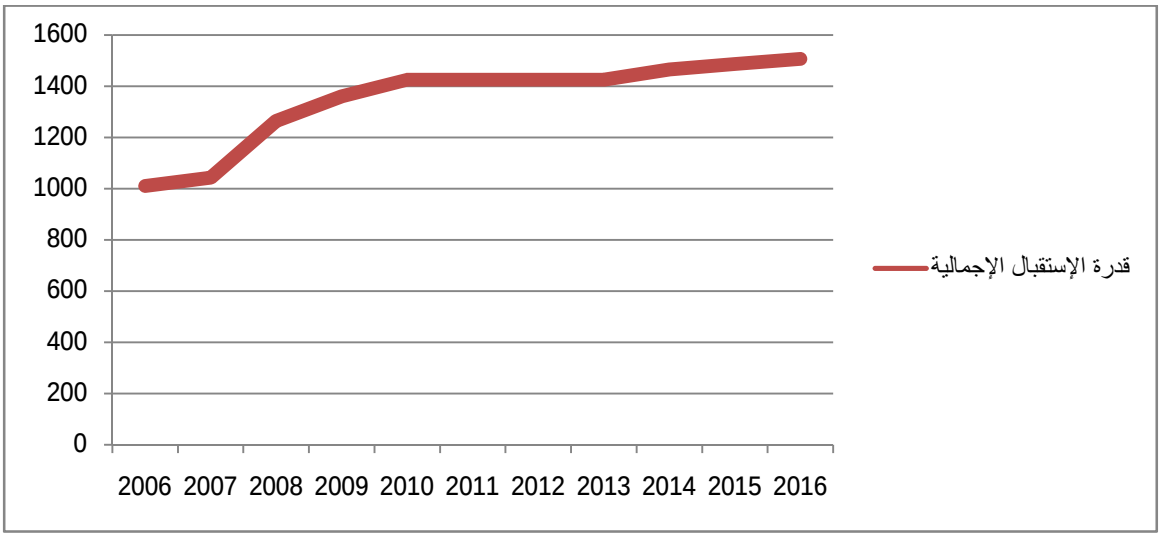

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق أن قدرة الاستيعاب الإجمالية في تطور خلال الفترة الممتدة(2006-2010) بنسبة نمو لم تتجاوز 10%، أما بالنسبة للفترة الممتدة من (2011-2013) عرفت ثبات، ثم تليها الفترة الممتدة من (2014-2016) فهي عرفت تطور بمعدل لم يتجاوز 3% من نسبة النمو، بالرغم من ثبات عدد المؤسسات الفندقية إلا أن القدرة الاستيعابية الإجمالية في تطور، وهذا راجع إلى التوسع في المركبات المعدنية (بوشهرين، البركة)، وذلك من خلال إنشاء البناغل مع تطور عدد الفنادق.

رابعا: توزيع سعة الاستقبال حسب نوع المنتج السياحي بولاية قالمة.

يختلف نوع المنتوج السياحي لولاية قالمة، هناك الحموي، الحضري والمناخي، وتقدر طاقة الاستيعاب حسب عدد الغرف و الأسرة الموجودة في كل منتج، وهذا ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (03): توزيع سعة الاستقبال حسب نوع المنتج السياحي بولاية قالمة.

نوع المنتج / البيان	عدد الغرف	عدد الأسرة
حموي	371	1115
حضري	188	353
مناخي	26	38

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة و الصناعة التقليدية.

ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (07): توزيع سعة الاستقبال حسب نوع المنتج السياحي بولاية قالمة.

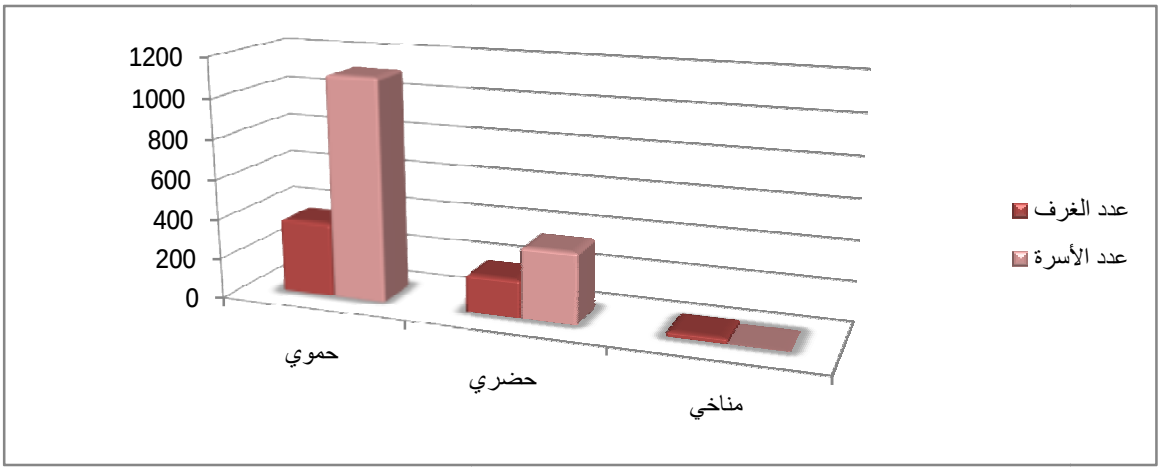

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن طاقة الاستيعاب في تطور ويختلف باختلاف نوع المنتوج، فنجد المنتوج السياحي الحموي يشكل أكبر طاقة استيعاب وهذا راجع إلى قيامه بعمليات التوسع، وتقديمه مختلف الخدمات، حيث يحتوي على 1115 سرير و 371 غرفة، ثم يليه المنتوج الحضري ب 353 سرير و 188 غرفة فبرغم من أن عدد الفنادق أكبر من عدد المركبات إلا أن المركبات إلا أن المركبات هي أكبر قدرة استيعابية، ثم يلي ذلك المنتوج المناخي وهو قليل بولاية قالمة حيث نجد نزل واحد وهو أقل طاقة استيعاب.

خامسا: تطور عدد وكالات السياحة و الأسفار بولاية قالمة.

يمكن إيضاح تطور عدد الوكالات السياحية بولاية قالمة من خلال الجدول التالي:

الجدول(04): تطور عدد وكالات السياحة و الأسفار لولاية قالمة خلال الفترة (2010-2016).

السنوات / البيان	عدد الوكالات	نسبة النمو
2010	09	-
2011	12	%33,33
2012	16	%33,33
2013	17	%6,25
2014	18	%5,88
2015	21	%16,66
2016	22	%4,76

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة و الصناعة التقليدية.

ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل البياني الموالي:

الشكل رقم(08): تطور عدد وكالات السياحة و الأسفار لولاية قالمة خلال الفترة (2010-2016).

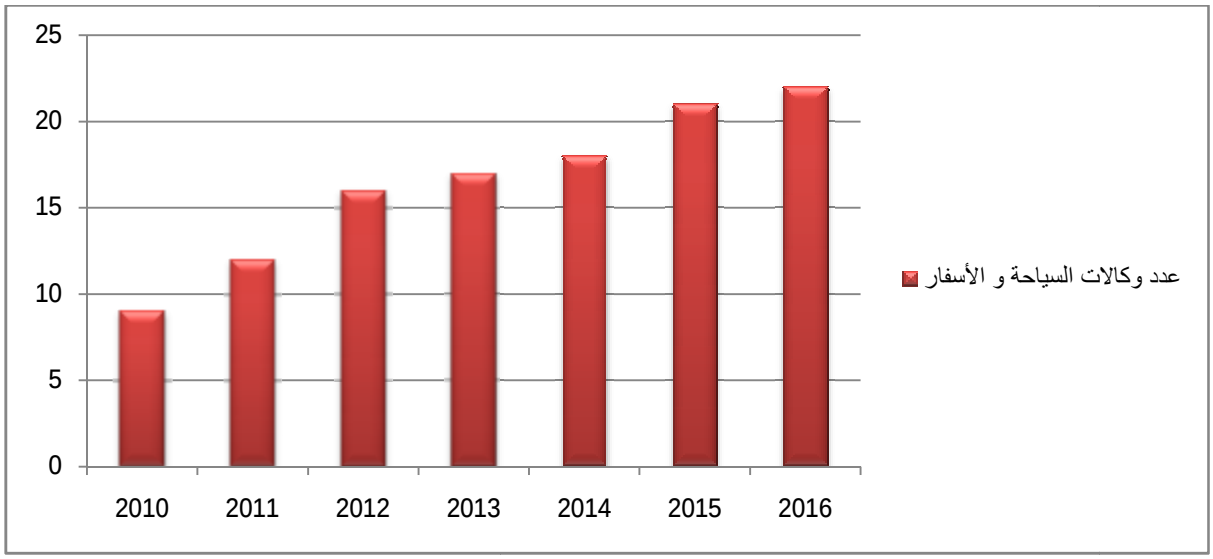

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

استقراءا للجدول والشكل السابق نلاحظ أن عدد وكالات السياحة بولاية قالمة عرفت تزايد لكن بمعدلات بسيطة حيث كان التغير ب 3 وكالات وهذا في الفترة الممتدة من (2010-2011) أي بنسبة نمو 33% وكذلك السنة الموالية، أما بالنسبة للفترة الممتدة من (2013-2014) فان نسبة النمو انخفضت إلى 6,33%،5,88% على التوالي، لتشهد تزايد خلال سنة 2015 بنسبة نمو 16,6% وهذا يعادل 3 وكالات سياحية لتنخفض سنة 2016 إلى 4,3% أي الزيادة كانت بوكالة واحدة، ويرجع سبب هذا النمو لكون الوكالات السياحية (الأسفار) تحقق بعض الأرباح لاسيما في مواسم الحج والعمرة وكذلك رحلات لتونس.

الفرع الثاني: الطلب السياحي.

عرف تدفق السياح الى ولاية قالمة تطور ملحوظ، حيث أن زيادة قدرت الاستيعاب كان لها الأثر على هذا التدفق ويمكن إيضاح ذلك من خلال دراسة الطلب السياحي لولاية قالمة.

أولا: تطور توافد الجزائريين والأجانب لولاية قالمة.

تجذب ولاية قالمة سياح جزائريين وأجانب وفيما يلي سندرس تطور التوافد الجزائري والأجنبي.

ü تطور توافد الجزائريين لولاية قالمة.

يمكن توضيح عدد الوافدين الجزائريين خلال الفترة الممتدة من (2006-2016) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(05): تطور توافد الجزائريين لولاية قالمة خلال الفترة (2006-2016).

السنوات / البيان	الوافدين الجزائريين	نسبة النمو
2006	60723	-
2007	76097	%25,31
2008	66951	%-12,01
2009	81030	%21,02
2010	93006	%14,77
2011	94682	%1,80
2012	106651	%12,41
2013	95034	%-10,89
2014	97209	%2,28
2015	88419	%-9,04
2016	91014	%2,93

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة و الصناعة التقليدية.

الشكل رقم (09): تطور توافد الجزائريين لولاية قالمة خلال الفترة (2006-2016).

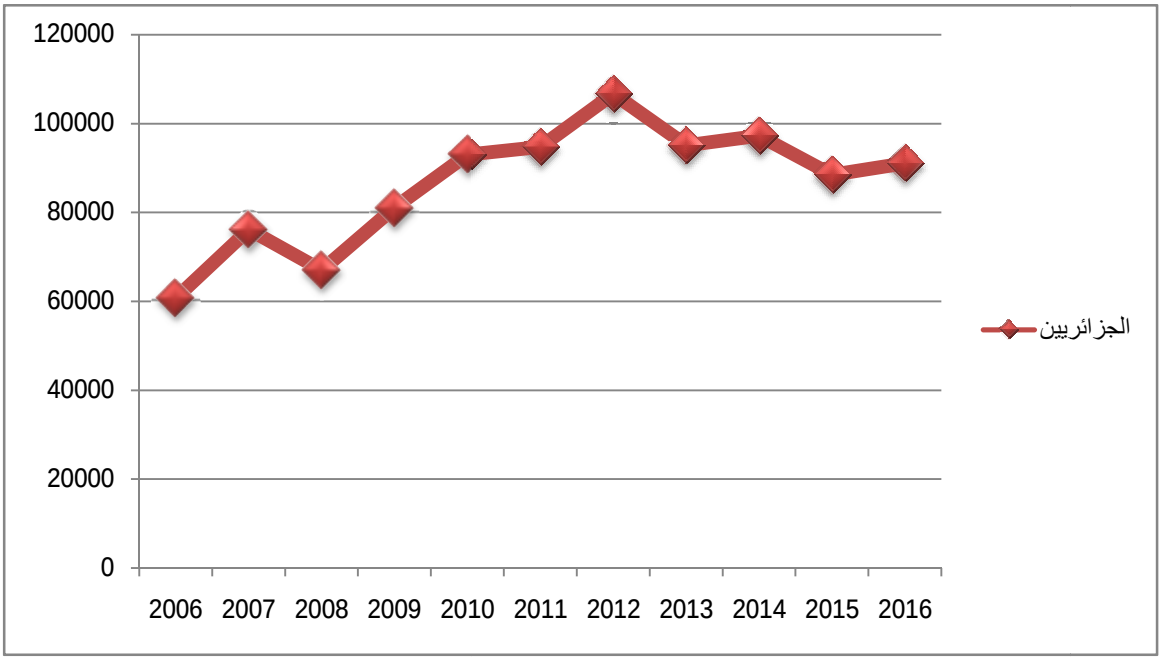

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق أن عدد الوافدين الجزائريين عرف تزايد سنة 2007 أكثر من 15 ألف وافد جزائري أي بنسبة نمو 25,3% ، ليشهد انخفاضا سنة 2008 ب 9146 وافد أي انخفاض ب 12% ، ليعود للارتفاع خلال الفترة الممتدة من (2009-2012) بنسبة نمو 12,6% أي ما يعادل أكثر

من 9 آلاف، سنة 2012 هي سنة الذروة حيث حققت أكبر توافد للجزائريين و ذلك التزامنا مع مهرجان الموسيقى الحالية الذي أقيم بالمسرح الروماني، ليعرف انخفاضا سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 ب أكثر من 10 آلاف سائح جزائري أي انخفاض بنسبة 10,9%، ليشهد ارتفاع سنة 2014 ب 2% ليعود إلى انخفاض سنة 2015 ب 9% ثم ارتفاع سنة 2016 ب 2%.

ü تطور توافد الأجانب.

يمكن توضيح عدد الوافدين الأجانب خلال الفترة الممتدة من(2006-2016) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور الوافدين الأجانب لولاية قالمة خلال الفترة (2006-2016).

السنوات / البيان	الوافدين الأجانب	نسبة النمو
2006	752	-
2007	495	%-34,17
2008	675	%36,36
2009	932	%38,07
2010	1030	%10,51
2011	1389	%34,85
2012	1505	%8,35
2013	1472	%-2,19
2014	2018	%37,09
2015	2459	%21,85
2016	1564	%-36,39

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة و الصناعة التقليدية.

ويمكن إيضاح الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): تطور الوافدين الأجانب لولاية قالمة خلال الفترة (2006-2016).

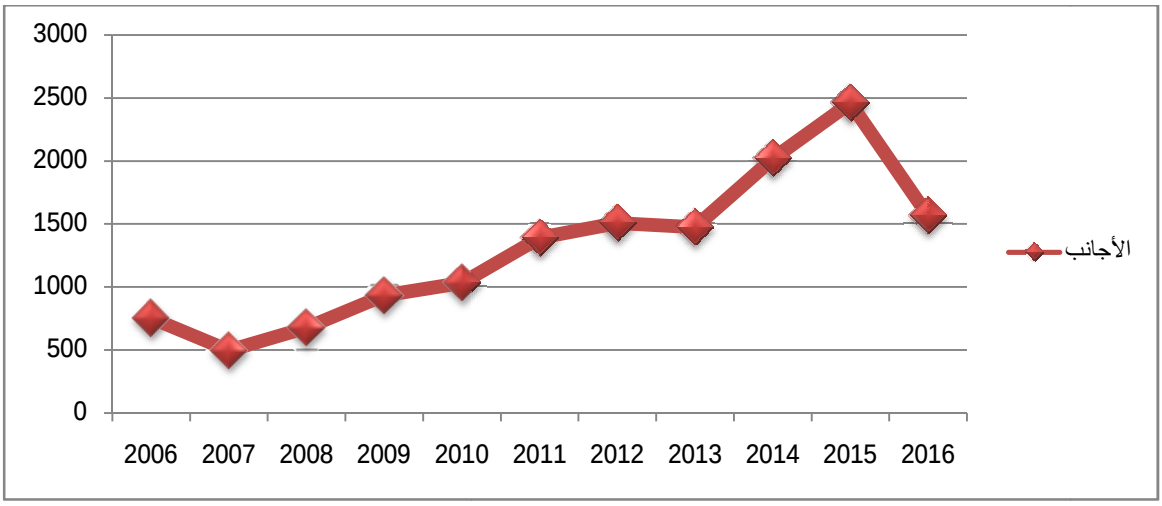

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق أن التوافد الأجنبي لولاية قالمة عرف تطور ملحوظ خلال الفترة الممتدة (2006-2016)، وعلى الرغم من هذا التطور إلا أن توافد الأجانب يبقى ضعيفا مقارنة بتوافد الجزائريين ويرجع السبب في ذلك إلى جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسة الفندقية لولاية قالمة والتي لا ترتقي إلى المستوى المطلوب حيث لاحظنا أنه في ولاية قالمة لا يوجد فندق 5 نجوم، بالإضافة إلى قلة المرافق العامة في المناطق السياحية .

ثانيا: متوسط الإقامة للسائح بولاية قالمة.

الجدول رقم(07): متوسط الإقامة للسائح بولاية قالمة.

البيان السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الليالي	159047	179636	166589	162335	165006
النزلاء	108156	96506	99227	90878	92578
متوسط الإقامة[1]	1,47	2,58	1,67	1,78	1,78

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة و الصناعة التقليدية للولاية.

ويمكن إيضاح الجدول السابق في الشكل التالي:

[1] متوسط الإقامة= عدد الليالي/ عدد النزلاء

الشكل رقم(11): متوسط الإقامة للسائح.

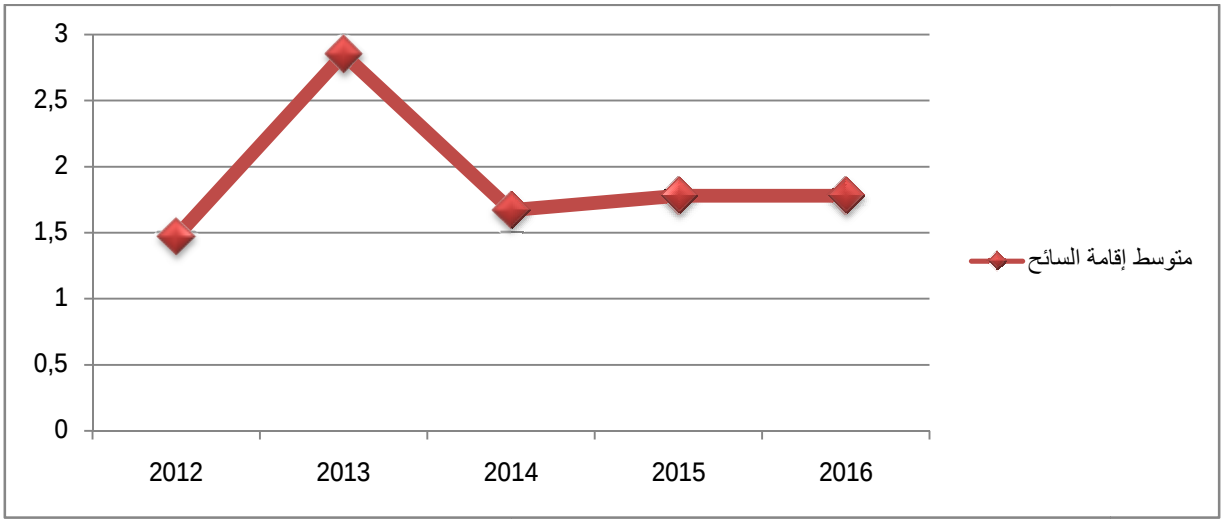

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

يعد مؤشر متوسط الإقامة للسياح مؤشر مهم، حيث أنه كلما كان متوسط الإقامة أطول فإن هذا يدل على أن المنطقة سياحية، وتملك مقومات ومعالم سياحية كبيرة مما يجعل السائح معجب ويسعى للاضطلاع عليها واكتشافها، فبهذا يقضي السائح أياما طويلة مما يجعله يترك أثر اقتصادي كبير من خلال المبالغ التي أنفقها السائح لتنزه خلال المدة التي يقضيها، و نلاحظ من الشكل أن متوسط الإقامة في ولاية قالمة ضعيف يتراوح من يوم إلى يومين على الأكثر وهذا يدل على أن ولاية قالمة تمتلك معالم محدودة مما يسمح للسائح بزيارتها في يوم أو يومين.

رابعا: التغيرات الموسمية السياحية(الوفدين الجزائريين و الوافدين الأجانب) بولاية قالمة.

الجدول رقم(08): التغيرات الموسمية السياحية (الوفدين الجزائريين والأجانب) بولاية قالمة خلال سنة 2016.

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
عدد الوافدين الجزائريين	7824	6979	9712	9218	7189	1701	5485	11820	6249	8126	9796	8715
عدد الوافدين الأجانب	111	113	111	110	156	107	131	185	116	111	169	144

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة و الصناعة التقليدية للولاية.

الشكل رقم (12): التغيرات الموسمية السياحية (الوفدين الجزائريين والأجانب) بولاية قالمة خلال سنة 2016.

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الشكل السابق تذبذب في عدد الوافدين حسب تغير المواسم، حيث نلاحظ أنه في شهر مارس يرتفع عدد الوافدين تزامنا مع فصل الربيع والعطل المدرسية، ثم ينخفض في شهر جوان إلى أقصى حد و ذلك لتزامنه مع فصل الصيف وحلول شهر رمضان الكريم، ثم ترتفع لتصل إلى ذروتها في شهر أوت، فبرغم من أن ولاية قالمة ليست منطقة ساحلية إلا أنها تعرف إقبال كبير للسياح، وذلك يرجع إلى سببين، السبب الأول كون المؤسسات الفندقية للولايات الساحلية القريبة من ولاية قالمة محجوزة كليا، لذلك يتم الحجز في الفنادق الموجودة في ولاية قالمة، والسبب الثاني هو أن ولاية قالمة تعتبر منطقة عبور إلى تونس فيرتاح فيها السياح قبل مواصلتهم السفر للحدود الجزائرية التونسية.

المطلب الثاني: برامج الاستثمار السياحي في ولاية قالمة.

أولت الجزائر اهتمام خاصا بقطاع السياحة، تجسد في إقرار عدة برامج استثمارية في جميع ولايات الوطن.

الفرع الأول: مشاريع الاستثمار السياحي في طور الإنجاز بولاية قالمة.

يمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول رقم(09): مشاريع الاستثمار السياحي طور الانجاز بولاية قالمة.

طبيعة المشروع	موقع المشروع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	الوضعية
نزل	بلدية مجاز الصفاء دائرة بوشقوف	28	12	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 85%
فندق + حمام	حمام الدباغ	146	50	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 70%
فندق 3*	قالمة	180	75	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 65%
فندق+مركز حموي 3*	بلدية عين العربي	200	75	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 37%
فندق +حمام	حمام الدباغ	86	42	المشروع في طور الإنجاز بنسبة16%
إقامة سياحية 4*	حمام الدباغ	376	260	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 15%
فندق 2*	حمام أولاد علي بلدية هيليوبوليس	45	28	المشروع في طور الإنجاز بنسبة5 %
فندق2*	بلدية عين بن بيضاء	72	40	المشروع في طور الإنجاز بنسبة5%
نزل2*	بلدية بوهمدان	94	22	المشروع في طور الإنجاز بنسبة2%
مركز تجاري+ فندق	بلدية واد زناتي	208	100	المشروع في طور الإنجاز بنسبة2%

فندق 3*	قالمة	224	45	المشروع في طور الإنجاز بنسبة2%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة و الصناعات التقليدية.

يبين الجدول السابق أن هناك 11 مشروع فندقي في طور الانجاز تتوزع على مختلف بلديات الولاية، حيث أن بلدية حمام دباغ تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع (4 مشاريع) كونها منطقة جذب سياحي بامتياز في الولاية تليها بلدية قالمة في المرتبة الثانية ب مشروعين.

هذه المشاريع ستسمح بتوفير 1659 سرير جديد، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في زيادة القدرة الاستيعابية للولاية.

بالإضافة إلى خلق 749 منصب عمل من شأنه أن يعمل على تخفيض نسبة البطالة، كما يتضح في الجدول تفاوت نسبة إنجاز المشاريع، و في هذا لابد من الاهتمام بإسراع إنجاز هذه المشاريع المتأخرة لأن إنجازها سيساهم في تطوير و ترقية القطاع السياحي بالمنطقة.

الفرع الثاني: مشاريع الاستثمار السياحي التي لم تنطلق بعد بولاية قالمة.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): المشاريع السياحية التي لم تنطلق بعد بولاية قالمة.

طبيعة المشروع	موقع المشروع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	الوضعية
نزل 2*	بلدية النشماية بلدية قلعة بوصبع	49	28	وجود نزاع حول الأرض
فندق+بناغل	حمام الدباغ	123	48	المخططات التعديلية على مستوى الإدارة
فندق3* (تعديلية)	قلعة بوصبع	82	120	تحصل مؤخرا بتاريخ 2017/03/06 على الموافقة الوزارية لتعديل لمخططات.
نزل 2*	حمام أولاد علي	90	40	هناك اختلاف في المساحة الموجودة في عقد الملكية و المساحة المحددة من طرف مديرية أملاك الدولة لتصحيح الخطأ

توسعة مركب بو شهرين بفندق 5*	حمام أولاد علي	172	220	في انتظار الحصول على تمويل بنكي.
فندق 1*	حمام الدباغ	66	35	في انتظار الحصول على تمويل بنكي.
فندق 1*	بوشقوف	34	24	في انتظار الحصول على رخصة البناء الأرضية التي سينجز عليها المشروع تابعة لمستثمرة فلاحية المشكل مطروح على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
نزل طريق و محطة متعددة الخدمات	حمام النبائل	48	15	بصدد تحضير ملف طلب رخصة البناء.
عصرنة و إعادة تهيئة فندق مرمورة	قالمة	142	75	وجود تحفظات تقنية في ملف رخصة البناء.
فندق 2*و حمام	حمام الدباغ	99	90	المعني لم يودع ملف طلب الرخصة البناء بعد.
توسعة فندق النخيل	بوشقوف	50	20	وجود تحفظات تقنية في ملف رخصة البناء.
فندق 2*	حمام النبائل	80	30	وجود تحفظات تقنية في ملف رخصة البناء.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة و الصناعات التقليدية.

يبين الجدول السابق زيادة الطلب على الاستثمار السياحي، حيث تعددت طلبات المستثمرين على المشاريع، إذ بلغ عدد الطلبات 12 طلب استثمار سياحي لم تنطلق بعد، تتوزع على مختلف البلديات وترتكز أكثر في بلدية حمام دباغ ب 4 مشاريع كونها منطقة جذب سياحي، ويرجع التأخر في انطلاقها لأسباب متعددة كما هو موضح في الجدول.

في حال تم إنجاز هذه المشاريع فإن السياحة في الولاية ستدعم ب 1035 سرير جديد بمختلف التصنيفات، مما يتلاءم مع حاجات مختلف الفئات الاجتماعية من السياح، كما من شأن هذه المشاريع أن توفر 745 منصب عمل لسكان هذه المنطقة.

المطلب الثالث: معوقات السياحة في ولاية قالمة.

رغم الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها ولاية قالمة و التي يمكن أن تكون مقصدا سياحيا للجزائر إلا أن القطاع السياحي والفندقي يواجه مجموعة من المعوقات تتمثل فيما يلي[1]:

- تعتبر ولاية قالمة ولاية فلاحيه بالدرجة الأولى لذلك فإن مشكل العقار السياحي يطرح بقوة كون أغلب المناطق السياحية (مثل منطقة حمام دباغ، حمام أولاد علي، عين الصفراء) تفتقر للعقارات السياحية الموجهة للاستثمار حيث نجدها إما أراضي فلاحيه أو أراضي غابية (غابات) يمنع القانون استغلالها لأغراض أخرى.
- هياكل الإيواء والاستقبال الحالية غير قادرة على استيعاب العدد الهائل من السياح والزوار المتوافدين إلى الولاية خاصة في موسم الذروة وهو فصل الربيع و الشتاء.
- نقص اليد العاملة المؤهلة و المحترفة في القطاع السياحي انعكس سلبا على مستوى الخدمات السياحية المقدمة للزبون.
- عدم وجود تنافسية حقيقية في القطاع السياحي.
- بعض المشاريع السياحية تجد صعوبة في الحصول على تمويل.
- ضعف النشاط الترويجي المتعلق بالقطاع السياحي على مستوى الولاية.
- نقص الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في المؤسسات الفندقية مما يؤثر على جودة ونوعية الخدمات ما يحد من وصولها للسياح، بالإضافة للغياب الواضح للتعامل عبر الانترنت على مستوى هياكل الاستقبال.
- نقص ثقافة سياحية واعية أدى إلى عدم إعطاء القطاع المكانة المناسبة.
- القانون المنظم للقطاع السياحي يعتبر قانون قديم حيث وضع في فترة التسعينات.
- قلة المرافق السياحية.
- أزمة الجزائر حول انخفاض أسعار البترول أدت إلى تعطل مختلف المشاريع بكل الولايات وخاصة الاستثمارات الضخمة.

[1] مقابلة أجريت مع توفيق معايشية رئيس قسم مصلحة السياحة لدى مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية قالمة، بتاريخ 2017/05/07.

المبحث الثالث: دور السياحة في دفع عجلة التنمية.

تساهم السياحة في دفع التنمية بولاية قالمة من خلال المشاريع القائمة، والتي توفر عدد كبير من مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة التي توفرها الفنادق والوكالات السياحية، كما تساهم الصناعة التقليدية بتوفير فرص عمل في المجالات(الفنية، إنتاج مواد، خدمات)، وهذا يولد بالضرورة إيرادات سياحية، وهذا ما تساهم به في دفع عجلة التنمية.

المطلب الأول: مساهمة السياحة في توفير فرص العمل لولاية قالمة.

يختلف تأثير السياحة على التشغيل باختلاف درجة الاهتمام به، وهذا مرتبط بالجهود والتحفيزات التي تقدمها الدولة من أجل الاستثمار في هذه الصناعة، والتي من أهم مميزاتها هو إسهامها في خلق فرص العمل الدائمة والمؤقتة، وتتمثل في العاملين في شركات السياحة والفنادق والوكالات السياحية، كما أنه هناك مناصب عمل غير مباشرة تظهر في قطاعات أخرى كالصناعات الحرفية.

الفرع الأول: مناصب الشغل التي توفرها الفنادق بولاية قالمة.

توفر الفنادق مناصب شغل دائمة و مؤقتة و يمكن إيضاح عدد مستخدميها فيما يلي:

أولا: مناصب الشغل الدائمة التي توفرها الفنادق بولاية قالمة.

الجدول رقم (11): تطور عدد المستخدمين الدائمين في الفنادق بولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).

البيان السنة	عدد الفنادق	عدد مستخدمين دائمين	نسبة نمو
2006	11	261	-
2007	11	291	%11,4
2008	11	271	%6,8
2009	11	267	%1,4
2010	11	275	%2,9
2011	11	281	%2,1
2012	11	281	%0
2013	11	348	%23,8
2014	12	348	%0
2015	13	352	%1,1
2016	14	361	%2,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق مديرية السياحة و الصناعات التقليدية.

ويمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور عدد المستخدمين الدائمين في الفنادق بولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).

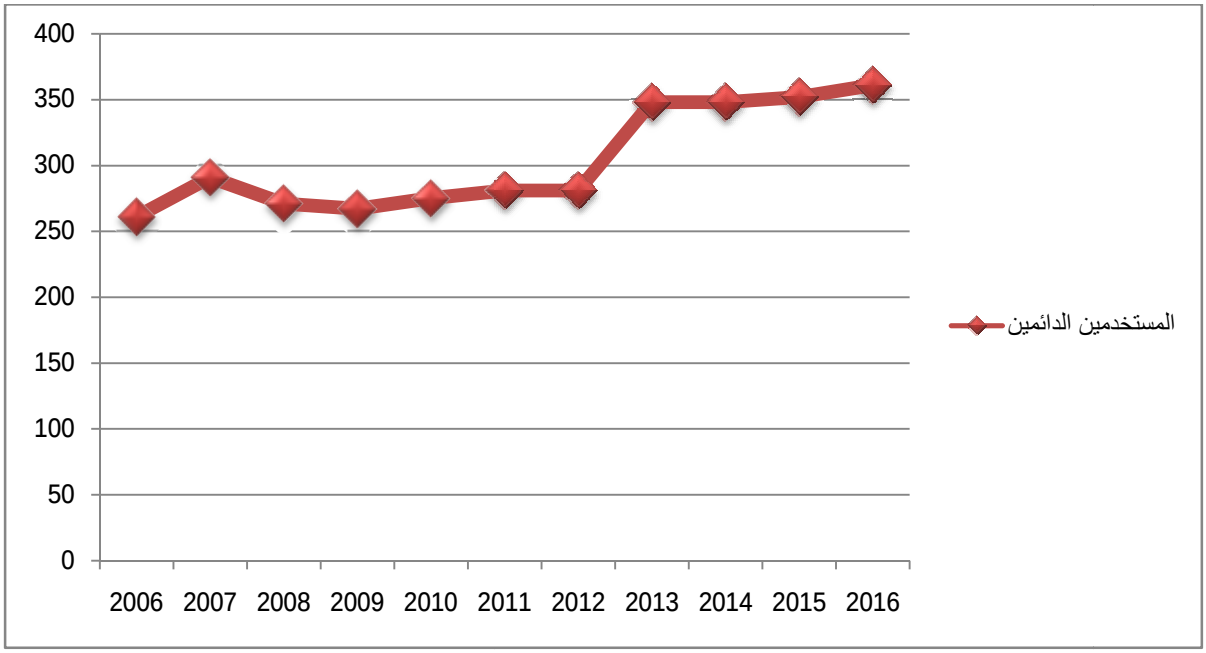

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل السابق أن عدد المستخدمين الدائمين في الفنادق في تطور مستمر خلال الفترة من (2007-2011)، حيث نلاحظ أن نسبة النمو سنة 2007 قدرت ب 11,4% أي كانت في عدد المستخدمين الدائمين ب 30 عامل، و لكن تعرف تطور بطئ في الفترة (2008-2011) بنسبة نمو قدرت ب 3,6% أي زيادة ب 10 عمال، لتعرف ثبات سنة 2012، ثم رجع إلى ارتفاع خلال الفترة (2013-2016) بنسبة نمو قدرت ب 3,7% أي زيادة كانت ب 130 عامل، ويرجع سبب هذا التطور إلى زيادة قدرت استيعاب هذه الفنادق.

ثانيا: مناصب الشغل المؤقتة التي توفرها الفنادق بولاية قالمة.

توفر الفنادق مناصب شغل مؤقتة، و هي في تطور و يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور عدد المستخدمين المؤقتين في الفنادق بولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).

البيان / السنة	عدد الفنادق	عدد المستخدمين المؤقتين	نسبة النمو
2006	11	107	-
2007	11	124	%15,8
2008	11	142	%14,5
2009	11	158	%11,2
2010	11	163	%3,2
2011	11	168	%3
2012	11	168	%0
2013	11	160	%- 4,7
2014	12	155	%3,1
2015	13	155	%0
2016	14	155	%0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة و الصناعات التقليدية.

ويمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (14): تطور عدد المستخدمين المؤقتين في الفنادق بولاية قالمة خلال الفترة(2006-2016).

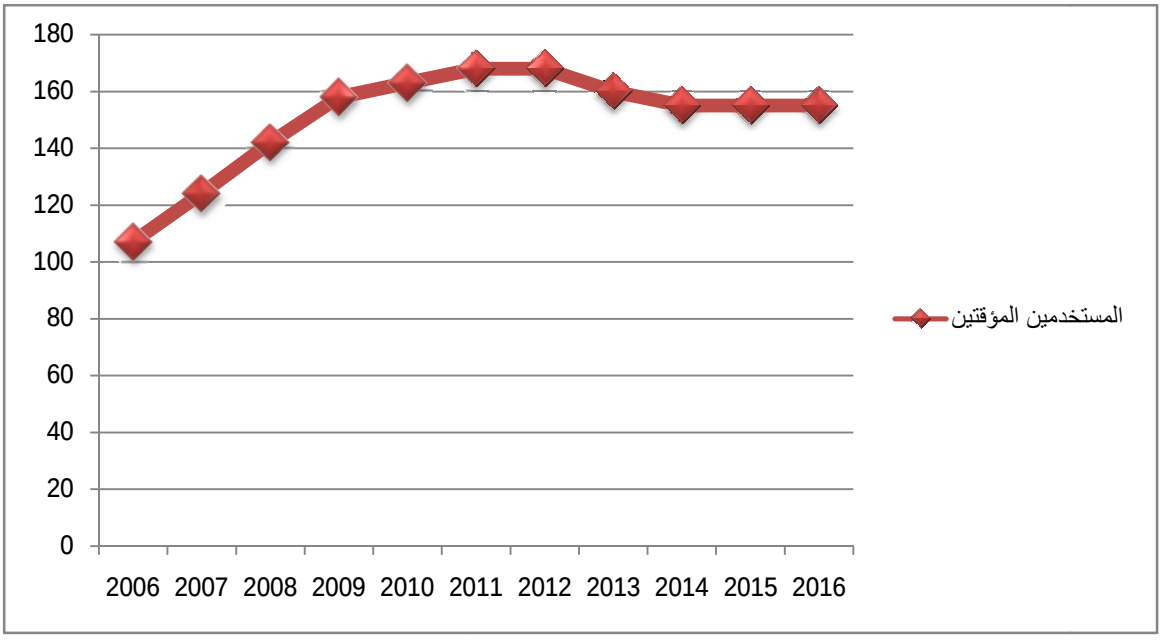

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

استقراءا للجدول والشكل السابق نلاحظ أن عدد المستخدمين المؤقتين في الفنادق في تطور كبير وهذا خلال الفترة الممتدة (2007-2009)، حيث قدرت نسبة النمو ب 27,4% بما يعادل 34 عامل وهذا راجع التوسع في طاقة الاستيعاب خلال الثلاث سنوات الأولى، ليعرف تطور بطئ خلال الفترة (2010-2011) بنسبة نمو قدرت ب 3,1% أي الزيادة كانت ب 5 مستخدمين مؤقتين لتعرف ثبات سنة 2012، ولكن نلاحظ انخفاض سنة(2013-2014) بنسبة 3,1 –% أي انخفاض عدد المستخدمين المؤقتين ب 5 ليشهد ثبات سنة (2015-2016)، ويرجع ذلك إلى توقيف منح العقود المؤقتة بسبب تراجع أسعار البترول وإتباع سياسة التقشف.

الفرع الثاني: مناصب الشغل التي توفرها الوكالات السياحية بولاية قالمة.

تساهم الوكالات السياحية في توفير مناصب شغل دائمة ومؤقتة، حيث تقدر عدد الوكالات السياحية في ولاية قالمة سنة 2016 ب 21 وكالة سياحة وأسفار، ولكن تبقى مناصب الشغل التي توفرها قليلة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل الدائمة 35 منصب شغل، أما عدد مناصب الشغل المؤقتة فبلغت 16 منصب شغل.

الفرع الثالث: مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعة التقليدية بولاية قالمة.

لا يخفى لأحد الترابط بين الصناعات التقليدية و السياحة، حيث تلعب الصناعات التقليدية دورا مهما في تدعيم وترقية السياحة، وتنقسم الصناعات التقليدية إلى 3 أنواع (فنية، خدمية، إنتاج مواد) و فيما يلي سنقدم تطور مناصب الشغل المستحدثة في هذا النشاط.

الجدول رقم (13): مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعة التقليدية بولاية قالمة خلال الفترة (2006-2016).

السنة / البيان	عدد مناصب الشغل	نسبة النمو
2006	275	-
2007	347,5	%26,36
2008	335	%-3,59
2009	430	%28,35
2010	702,5	%52,9
2011	1327,5	%88,96
2012	1625	%19,39
2013	2222,5	%45
2014	2935	%32,46
2015	3630	%23,67
2016	2372,5	%-34,64

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة و الصناعات التقليدية.

ويمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (15): تطور مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعة التقليدية لولاية قالمة خلال الفترة (2006-2016).

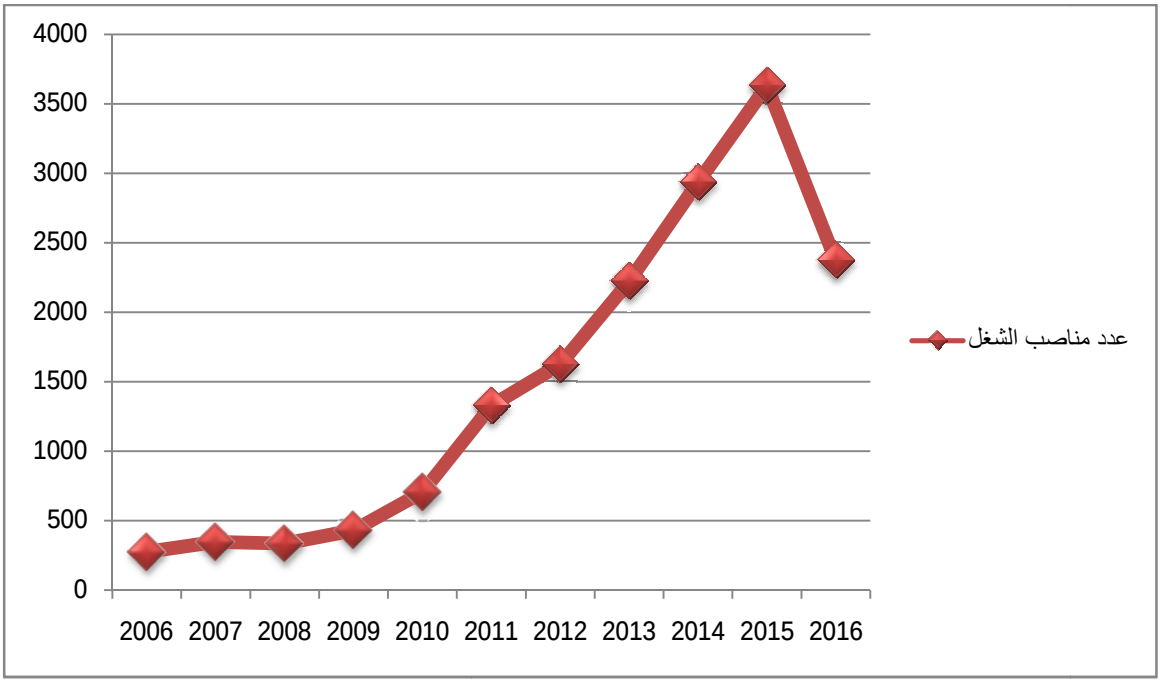

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل السابق، أن عدد مناصب الشغل في تطور ملحوظ، حيث ارتفعت في سنة 2007 بنسبة نمو 26,36 %حيث ارتفع عدد العمال ب 72,5 عامل مقارنة بنسبة 2006، لتعرف انخفاض سنة 2008 بنسبة -3,59 %أي ما يعادل 12,5 عامل عن سنة 2007 لتعرف تطور ملحوظ خلال الفترة الممتدة من 2009-2015، و يرجع السبب في ذلك إلى الدعم قدمته الدولة للصناعة التقليدية من خلال أجهزة الدعم (CANAC, ANSEJ, ANGAM)، لتشهد انخفاض كبير سنة 2016 قدر ب -34,65 %أي ما يعادل 1257,5 عامل و يرجع السبب في ذلك إلى سحب الدولة للدعم الذي كانت تقدمه لإتباع سياسة التقشف.

المطلب الثاني: الإيرادات و الضرائب السياحية لولاية قالمة.

يحقق قطاع السياحة في ولاية قالمة إيرادات معتبرة، هذه الإيرادات تفرض عليها مجموعة من الضرائب التي يوجه جزء منها إلى ميزانية الدولة مباشرة وجزء منها للولاية والبلدية ليساهم في تمويل التنمية المحلية.

الفرع الأول: الإيرادات السياحية.

تتمثل هذه الإيرادات في مداخيل المؤسسات الفندقية والجدول التالي يوضح تطورها:

الجدول رقم(14): تطور الإيرادات السياحية.

السنة	الإيرادات السياحية
2006	58277730430
2007	31784410620
2008	36953895530
2009	39252636850
2010	43635402765
2011	36478873393
2012	25715272431
2013	32202722592
2014	37195189244
2015	45709207805
2016	26679431961

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على ما تقدم من مديرية السياحة و الصناعات التقليدية للولاية.

الشكل رقم(16): تطور الإيرادات السياحية.

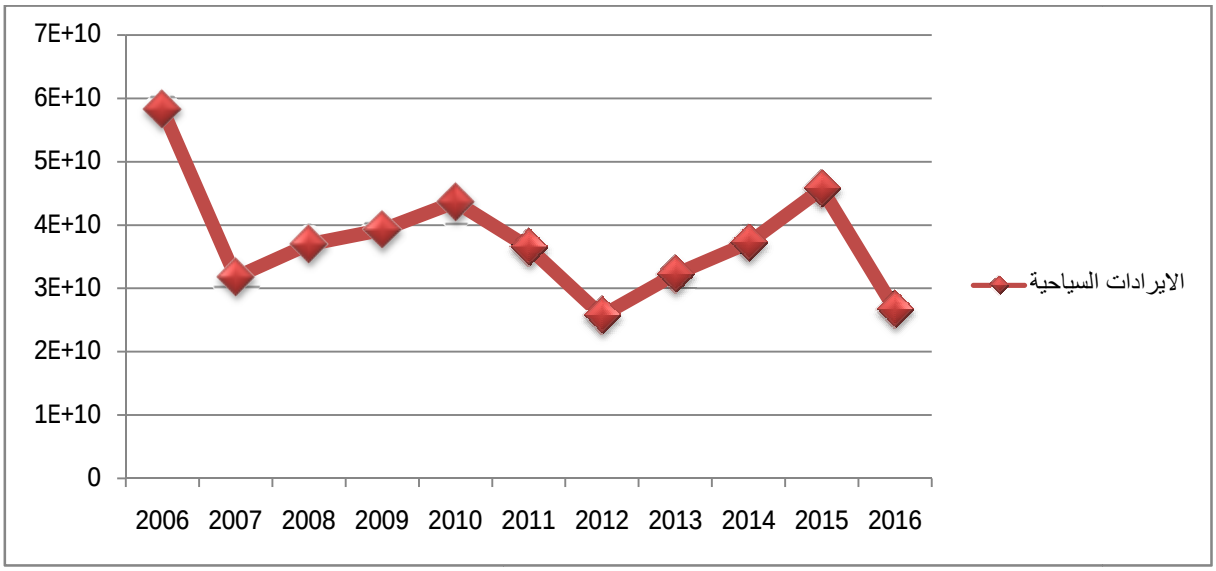

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

استقراءا للجدول والشكل السابق، نلاحظ أن الإيرادات السياحية المرتبطة بالمؤسسات الفندقية حققت عوائد معتبرة، فنلاحظ خلال السنوات (2006- 2010- 2015) أن الإيرادات السياحية حققت أكبر عائد قدر بأكثر من 48 مليار دج.

كما عرفت السنوات الأخرى تذبذب، حيث قدر متوسط هذه العوائد أكثر من 36 مليار دج، على خلاف سنة 2012 فهي حققت أدنى قيمة للإيرادات السياحية لم تقل عن 25 مليار دج، إن الإيرادات السياحة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمؤسسات الفندقية وذلك من خلال قدرة استيعابها للسياح، فكلما ارتفع توافد السياح بالضرورة سوف يؤدي إلى ارتفاع في الإيرادات.

الفرع الثاني : الضرائب المفروضة على القطاع السياحي بولاية قالمة.

يتكون القطاع السياحي في ولاية قالمة من المؤسسات الفندقية و الوكالات السياحة و الأسفار، حسب القانون الجبائي تخضع هذه المؤسسات لعدة ضرائب نذكر منها:

أولا: الضريبة السياحية بولاية قالمة.

هي ضريبة تفرض على المؤسسات الفندقية حيث يدفع الفندق ضريبة على كل سائح يستقبله، تدفع هذه الضريبة في البلدية التي ينشط فيها الفندق ثم تجمع من طرف مديرية الضرائب لتحول مباشرة لميزانية الدولة ، ومن خلال الجدول التالي سنوضح تطور ضريبة السياحية في ولاية قالمة:

الجدول رقم (15): تطور الضرائب السياحية.

السنوات	المبلغ الإجمالي
2012	460922700
2013	430251800
2014	496602400
2015	44047600
2016	993655900

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية الضرائب.

نلاحظ من الجدول أن الضرائب السياحية عرفت تطور خلال الفترة الممتدة(2012-2014) ب7,74% أي ما يعادل أكثر من 35 مليون دج لتحقق أكبر انخفاض خلال سنة 2015 ب 91,13-% والسبب يرجع إلى انخفاض عدد الوافدين في تلك السنة بعد إعدام الرعية الفرنسي في تيزي وزو ، لتسجل ارتفاع كبير في السنة الموالية ب أكثر من 900 مليون دج نتيجة ارتفاع عدد توافد السياح مقارنة بسنة 2015.

ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات.

تفرض الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة، تؤسس هذه الضريبة سنويا على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتكون مخصصة مباشرة لميزانية الدولة،ومن مزايا الجباية الممنوحة للسياحة في هذا النوع من الضريبة هو أنها تستفيد من إعفاء لمدة 10 سنوات المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين وأجانب، باستثناء الوكالات السياحة والأسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشط في القطاع السياحي، وتستفيد من الإعفاء لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط [1].

ثالثا: الرسم على القيمة المضافة.

هي ضريبة تفرض على العمليات المتعلقة بنشاط صناعي أو تجاري أو حرفي المنجز من طرف الخاضعين للرسم تقدر بمعدل 17%ومن الامتيازات الجبائية الممنوحة لقطاع السياحة أن هذه الضريبة تخضع بصفة انتقالية وإلى غاية 31 ديسمبر 2019 للمعدل المخفض الرسم على القيمة المضافة 7 %للخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي.

عند تحصيل هذه الضريبة فإن 80 % منها توجه مباشرة لميزانية الدولة و 10 % منها الى البلدية التي تنشط فيها هذه المؤسسة و 10% توجه إلى الصندوق المشترك المحلي[2].

المطلب الثالث: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة2030.

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة سيسمح بإعطاء رؤية شاملة للولاية والتعرف على أهم التصورات المستقبلية للقطاع من خلال معرفة الفضاءات السياحية التي سيتم تهيئتها، وترقيتها واستغلالها مع وضع خارطة سياحية شاملة تتضمن جميع المعطيات حول الأماكن والمواقع السياحية المتوفرة بغية تشجيع الاستثمار الخاص بالقطاع، فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بولاية قالمة، يشكل الدعامة الأساسية التي تحدد مختلف الاتجاهات التي يجب اتبعها من طرف القائمين على قطاع السياحة والمسؤولين المنتخبين في الولاية، حيث أنه وسيلة ودعامة للتواصل، أداة عمل،إطار مرجعي[3].

---

[1] مقابلة أجريت مع مهدي براهمية، رئيس مكتب مفتشية الضرائب لدى مديرية الضرائب لولاية قالمة، بتاريخ 2017/05/16.

[2] نفس المرجع.

[3] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة، منشورات خاصة بمديرية السياحة و الصناعات التقليدية ولاية قالمة، 2014، ص 49.

أولا:أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة.

تتوفر ولاية قالمة على إمكانيات كبيرة إلا أن الاستغلال لهذه الإمكانيات بعيد عن المستوى المطلوب ويرجع السبب في ذلك إلى تأخر ترقية هذا القطاع، ويعتبر المخطط التوجيهي برنامجا شاملا ، يساهم في تطوير هذا القطاع وترويج ولاية قالمة كقبلة سياحية، ومن أهم أهدافه[1]:

- تحديد التوجهات السياحية للولاية.
- خلق بيئة مواتية للتنمية ودعم الأنشطة السياحية.
- بث الوعي والذهنية السياحية لدى المواطنين.
- التكوين والتأطير الجيد للمستثمرين.
- رفع وتنويع هياكل الاستيعاب والاستقبال.
- تفعيل مخطط لتحسين نوعية الخدمات السياحية(استقبال، مرافق، هياكل، تكوين،...إلخ).
- استغلال الوعاء العقاري للولاية ضمن مشاريع ذات طابع سياحي.
- الاعتماد على السياحة الإلكترونية ودراسات التسويق السياحي لتطوير قطاع السياحة.
- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي والمرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية.
- ترقية السياحة القادرة على تلبية توقعات السائحين والوافدين إلى ربوع هذه الولاية.

ثانيا: مراحل إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة.

تتمحور منهجية دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمسة مراحل كل واحدة منها تمثل تتويجا للمنهجية المتبعة في تطوير السياحة على الصعيد المحلي وتتمثل هذه المراحل في:

المرحلة الأولى: التقرير التأسيسي-انطلاق الدراسة-:

تعتبر المرحلة الأولى المرحلة التحضيرية لإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة، وتتمحور حول منهجية الدراسة، الترتيبات التنظيمية لجمع المعلومات، إجراء المشاورات وإعداد التقارير حيث تسمح للجنة المتابعة من إنشاء وضبط مرجعية للدراسة، طرق جمع المعلومات وتحديد موعد لعقد اجتماع مع مكتب الدراسة وتتمحور حول عدة مهام[2]:

المهمة الأولى: مرافقة البدء في تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة.

المهمة الثانية: تنظيم الأعمال الخاصة بتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة.

---

[1] نفس المرجع، ص ص 52،53 .

[2] نفس المرجع، ص ص 55، 56.

المرحلة الثانية: التشخيص الاستراتيجي والاستشرافي.

التشخيص هو من جهة جرد وتحليل لقائمة البيانات والمعطيات التي تم جمعها والغرض منه بناء صورة واقعية لإقليم الدراسة لجعلها مفهومة وقابلة للقراءة، ومن جهة أخرى إعطاء قراءة جديدة للإقليم أكثر صحة وواقعية ووضع خطة تهدف إلى إيضاح مختلف الجوانب المتعلقة بالدراسة، كما يجب تسليط الضوء على مختلف النقاط الإيجابية لتعزيز أثرها كمؤهلات، والنقاط السلبية التي تحتاج إلى المراقبة في حالة الرفض، وإنجاز هذه المرحلة يكون عبر الخطوات التالية[1]:

الخطوة الأولى: جمع البيانات الإحصائية، الوثائق والدراسات المكملة.

الخطوة الثانية: تشخيص التهيئة والتنمية السياحية لولاية قالمة.

الخطوة الثالثة: إشكالية التهيئة والتنمية السياحية.

المرحلة الثالثة: مخططات التنمية، استراتيجيات التهيئة والآفاق المستقبلية لقطاع السياحة في الولاية.

إن هذه المرحلة من الدراسة تظهر تدريجيا الانعكاسات الناشئة عن دراسة المخطط في مراحله الأولية والتي تكون هناك حاجة إليها باعتبارها أهم المراجع التي من شأنها أن تهيكل محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة، فهي تمثل الأهداف التي يجب أن يرتكز عليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة وذلك من خلال[2]:

- ترسيخ العرض السياحي في الولاية.
- تطوير السياحة المستدامة التي تحترم البيئة والسكان المحليين.
- تثمين وجهة الولاية.
- توفير الأدوات اللازمة لتأطير التنمية السياحية في الولاية.

إن منهجية العمل في البداية اعتمدت على نتائج التشخيص الاستراتيجي والاستشرافي ومن ثم على مختلف الرهانات، وعلى هذا الأساس اقترح المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة في مرحلته الثالثة عدة سيناريوهات أملا في إعطاء صورة مختلفة لإقليم الولاية، وفيما يلي نقدم موجز عن كل سيناريو مقترح[3]:

---

[1] نفس المرجع، ص ص 56،57.

[2] نفس المرجع، ص ص 61،62.

[3]Schema directeur d'amengement touristique de la wilaya de Guelma,ministere de l'amenagement du territoire , du tourisme et de l'atisanat, 2015,p – p , 121-123.

السيناريو الأول: اعتمد في مجمله على الوضعية الحالية لقطاع السياحة واستمرارها على نفس الطريقة، حيث تمحورت فرضية هذا السيناريو على: ماذا سيحدث لو ارتكزنا في التخطيط المستقبلي لقطاع السياحة على نفس الاتجاهات المعتمدة حاليا، وما هي التغيرات التي تلمس ولاية قالمة.

السيناريو الثاني: تعتبر السياحة الحموية الوجهة الأولى لولاية قالمة، اعتمدت فرضية هذا السيناريو على تحويل ولاية قالمة إلى قطب سياحي حموي من الدرجة الأولى أملا في أن تكون الولاية المقصد الأول في تقديم منتج سياحي حموي خاص مختلف ومتميز عن باقي المنتجات السياحية، هذا السيناريو سيمكن الولاية من التميز في القطب السياحي بتقديم نوعية خدمات رفيعة ومتميزة تجمع في نفس الوقت بين الحمام التقليدي والمحطة الحموية المعاصرة، مع تقديم تنوع خدماتي لكل أنواع السياح.

السيناريو الثالث:لا يجب إهمال الجانب التاريخي، الثقافي، الطبيعي الذي تزخر به الولاية والذي يمكنها من أن تكون وجهة للسياحة الثقافية، الطبيعية، الجبلية، الرياضية، سياحة المسالك وغيرها من المنتجات السياحية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤهلات الطبيعية والتراث الثقافي المادي واللامادي الثمين لولاية قالمة، إن دمج كل من المؤهلات الطبيعية مع المؤهلات الثقافية لولاية قالمة يمكننا من خلق منتوج سياحي جديد وخاص بالولاية دون غيرها، يمكن أن تجسد المسارات السياحية التي ستجمع بين كل الفضاءات الأداة الفعالة في تطوير هذا النوع من السياحة.

السيناريو الرابع: إذا كانت الولاية تتوفر على عدة مؤهلات، فلما لا نستغلها كاملة لكن بنوع من العقلانية في إطار تحقيق التنمية المستدامة، وإعطاء نفس الفرص لمختلف أقاليم الولاية، كما يعتمد هذا السيناريو على الخروج من الفضاء الضيق ولاية قالمة = السياحة الحموية، فهو عبارة عن دمج كل من السيناريو الثاني والثالث، ولقد ارتكز هذا السيناريو على تثمين مجمل القدرات: الحموية، التاريخية، الثقافية، الموارد البشرية، الرياضية...إلخ، ومحاولة إيجاد معابر بينها لتحقيق التجانس والتكامل بين كل الأقاليم.

المرحلة الرابعة: الإستراتيجية المعتمدة.

انطلاقا من الديناميكيات الواضحة للإقليم، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة سوف يستند على المؤهلات المحددة في مرحلة التشخيص، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة، وينبغي أن يتضمن مخطط الأعمال النقطتين الأساسيتين[1]:

- يشمل أولا على اقتراحات التخطيط لنشر مخطط الأعمال في الوقت المناسب من خلال المرحلة الأولى على المدى المتوسط في مدة 05سنوات، مرحلة ثانية على المدى الطويل إلى غاية2030.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة، مرجع سبق ذكره، ص ص62،63.

- التركيز على رسم أولي مقيم لتكلفة الأعمال المقترحة والمقدرة من قبل الجهاز الإداري للمحاسبة في الولاية.

كما يهدف برنامج الأعمال في هذه المرحلة إلى:

- أخذ الاتجاهات العامة بعين الاعتبار.
- الحد من العراقيل.
- تثمين المؤهلات والمحافظة على الموارد.
- تطوير، تأهيل العرض السياحي.
- رفع مستوى الوعي الاجتماعي والمهني لدى السكان المحليين.
- إغراء الزبائن،السياح المتخصصين والمستثمرين.
- التموضع ضمن المنافسة بين الأقاليم.

المرحلة الخامسة: إستراتيجية التهيئة السياحية في الولاية وبرنامج تنفيذ الأعمال.

في هذه المرحلة سيتم تحديد المؤشرات الكلية والخاصة بكل عمل من الأعمال المقترحة والتي ستسمح بمتابعة تنفيذ المشاريع لتحقيق الأهداف التالية[1]:

- معرفة ما هو وظيفي من الأعمال من غيره.
- قياس ما أنجز من الأهداف المعينة عن طريق وضع بطاقات تقنية للمشاريع المقترحة من أجل متابعة وتقييم الأهداف المحققة في هذه الدراسة.
- التفكير في الدروس المستنبطة والممارسات الناجمة، لتبادل الخبرات والأساليب المبتكرة بغية معالجة المشاكل في إطار نهج تعليمي.

وتتم المتابعة والتقييم التشاركي من قبل السلطات المحلية، من خلال رصد الأعمال المسجلة ذات الطابع التأسيسي في إطار التخطيط والميزانيات المحلية، والهدف من ذلك هو تقديم الدعم لتنفيذ المتابعة التقنية للأعمال التي سيتم اقتراحها في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية.

[1] نفس المرجع، ص 64.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل، تحليل العرض والطلب السياحي في مؤسسات فندقية، ووكالات سياحية و منتوج سياحي، و القدرات الاستيعابية للسياح الوافدين، وعدد الليالي التي يقضيها كل سائح، لذا تقوم الولاية بإنجاز مختلف المشاريع الاستثمار السياحي، وبالرغم من امتلاك قالمة لإمكانيات مختلفة إلا أنها تعني من مشاكل وصعوبات تعيق تطور هذا القطاع، لذلك يجب تضافر التنمية الجهود لتطوير هذا القطاع ودفع عجلة التنمية في الولاية، لأنه يعتبر المحرك النشيط لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك من خلال دورها البارز في توفير فرص العمل ورفع المداخيل التي تحصل عليها من مختلف الاستثمارات السياحية الناشطة وذلك عن طريق الضرائب التي يتم توزيعها لتغطية الأولويات والاهتمام بها.

الفصل الثالث: السياحة في ولاية قالمة – واقع و آفاق-

الخاتمة العامة

الخاتمة:

أصبحت السياحة في الجزائر ضرورة حتمية، لتحقيق التنمية الفاعلة خاصة في القطاع الاقتصادي، ولقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا لتحسين القطاع السياحي، مما يتطلب تضافر الجهود والتنفيذ الفعلي للإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر في إطار التنمية المحلية لزيادة حركة الأنشطة السياحية، من خلال وضع مخطط أعمال لآفاق مستقبلية وهو المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.

لكن في قالمة ورغم امتلاكها للمؤهلات إلا أن حصتها تبقى ضعيفة في الاقتصاد الوطني من خلال ضعف الإرادات السياحية، وضعف هياكل الإيواء في القطاع.

اختبار صحة الفرضيات:

1- تكمن أهمية التنمية في تحقيق التكامل بين مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، من خلال المشاركة الشعبية لتحقيق التوازن والعدالة، وتوزيع المكاسب بين مختلف مناطق الدولة، وهذا ما يثبت الفرضية الأولى.

2- تساهم السياحة في مختلف الجوانب الاقتصادية و ذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تزيد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعود على مختلف الجوانب الأخرى، كما تساهم السياحة في استقرار المجتمع و تنميته و المحافظة على تراثه، وتحسين البنى التحتية من خلال المحافظة على المعطيات الطبيعية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- تعتبر ولاية قالمة ولاية فلاحية بالدرجة الأولى لذلك فمشكل العقار السياحي يطرح بقوة، كون أغلب المناطق السياحية تفتقر إلى العقارات السياحية الموجهة للاستثمار، حيث نجدها أراضي فلاحية يمنع القانون استغلالها لأغراض أخرى.

نتائج البحث:

- نقص تمويل المشاريع الاستثمارية في مجال السياحة، نظرا لعدم تكامل أو صحة ملفات المستثمرين المقدمة للبنوك.
- قلة المرافق حيث لا يتواجد مطاعم مصنفة، مقاهي، بالإضافة إلى غلاء أسعار الفنادق رغم ضعف جودة الخدمات، إذن فإن أسعار الفنادق لا توضع على أسس و معايير اقتصادية، والهدف الوحيد هو الربح و ليس جذب السياح.
- نقص البنى التحتية، والخدمات المرتبطة بالسياحة من هياكل إيواء و وكالات السياحة والأسفار...الخ.

- تركيز وكالات السياحة والأسفار على السياحة الخارجية (رحلات الحج والعمرة) بحثا عن الربح السريع.
- عدم و جود تنسيق بين الفنادق ووكالات السياحة والأسفار.
- المؤسسات الفندقية الموجودة في الولاية معظمها غير مصنفة، وهو ما من شأنه أن يقلص توافد السياح بسبب ضعف الخدمات المقدمة لهم، وعدم استفادتهم من الخدمات الراقية.
- انعدام الوعي السياحي سواء على مستوى الهيئات أو أفراد المجتمع.

التوصيات:

وبناء على النتائج السابقة ارتأينا تقديم جملة من التوصيات للارتقاء بالقطاع السياحي في ولاية قالمة في ظل الأوضاع والمشاكل التي يعاني منه القطاع:

- تحسين جودة وكفاءة البنى الأساسية والخدمات المتعلقة بالساحة مثل: الفنادق، الطرق والمرافق العامة ووسائل النقل.
- العمل على تحقيق التنمية المحلية من خلال القطاع السياحي لن يتحقق إلا من خلال الوعي المشترك لجميع المواطنين المحليين والسلطات المسؤولة.
- العمل على توفير العقار السياحي من أجل استقبال مشاريع سياحية واعدة.
- التركيز على تكوين ورسكلة اليد العاملة المخصصة في الخدمات السياحية.
- تشجيع الاستثمار في المجال السياحي خلال منح بعض الامتيازات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في المجال السياحي.
- إجبار الوكالات السياحية على التركيز على الوجهة السياحية الجزائرية.
- تشجيع إنشاء منتجعات و قرى سياحية من أجل خلق منافسة حقيقية.
- تقليص مدة دراسة المشاريع الفندقية من خلال تخفيض الإجراءات الإدارية والوثائق والتراخيص الضرورية لإنشاء المؤسسة.
- ضرورة إدخال التكنولوجيا في مختلف الفنادق بمختلف تصنيفاتها لتحسين الخدمات وتسهيل عملية التواصل مع السياح.
- خلق عناصر جذب سياحي جديدة مثل إقامة مهرجانات موسيقية، معارض للكتاب، معارض لرسم تضم كل ولايات الوطن...الخ.
- القيام بتخفيضات على مستوى الفنادق في مواسم معينة من أجل الجذب السياحي.
- العمل على تنمية الصناعات التقليدية والحرفية فهي تمثل التراث وتعكس صورة حقيقية عن الولاية بحضارتها وثقافتها باعتبار أن السياحة و الصناعات التقليدية تشكلان نشاطا متكاملا، بالإضافة إلى قيام بتقديمها للزبائن على المستوى المحلي والعالمي من خلال الأنشطة التسويقية والترويجية.

الملاحق

الملحق رقم 01: المقومات الطبيعية.

حمام الشلالة

بئر بن عصمان

المحلق رقم 02: المقومات البشرية.

المسرح الروماني

اللباس التقليدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية قالمة

مديرية السياحة والصناعة التقليدية

مصلحة السياحة

تقرير حول متعاملي قطاع السياحة

من سنة 2000- إلى غاية 2016/06/30.

السنة	قدرات الإستقبال الإجمالية	عدد الفنادق المعتمدة	عدد الفنادق المصنفة	عدد المستخدمين		عدد الوافدين الجزائريين	عدد الوافدين الأجانب	الإيواء	الإطعام	مجموع رقم الأعمال
				دائمين	مؤقتين					
2000	592	2	2	/	/	15380	28	/	/	/
2001	592	2	2	/	/	9900	56	/	/	/
2002	592	2	2	/	/	14076	60	/	/	/
2003	823	10	2	/	/	69577	351	/	/	/
2004	1048	10	2	/	/	60272	623	/	/	/
2005	1025	11	2	/	/	49360	856	/	/	/
2006	1010	11	2	261	107	60723	752	140.111.183.30	442.667.121.00	582.778.304.30 دج
2007	1043	11	2	291	124	76097	495	165.518.622.70	152.325.483.50	317.844.106.20 دج
2008	1264	11	2	271	142	66951	675	196.107.251.50	173.431.703.80	369.538.955.30 دج
2009	1360	11	2	267	158	81030	932	216.500.284.21	176.026.084.29	392.526.368.50 دج
2010	1425	11	2	275	163	93006	1030	254.990.593.95	181.363.433.70	436.354.027.65 دج
2011	1425	11	2	281	168	94682	1389	245.328.736.00	119.459.997.93	364.788.733.93 دج
2012	1425	11	2	281	168	106651	1505	177.151.175.00	80.001.549.31	257.152.724.31 دج
2013	1425	11	2	348	160	95034	1472	224.570.034.34	97.457.191.58	322.027.225.92 دج
2014	1465	12	10	348	155	97209	2018	/	/	371.951.892.44 دج

457.092.078.05 دج	/	/	2459	88419	155	352	11	13	1486	2015
266.794.319.61 دج	/	/	1564	91014	155	361	12	14	1506	2016

تطور عدد وكالات السياحة و الأسفار من 2010 إلى غاية 2016.

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
22	21	18	17	16	12	09

إحصائيات الوافدين الجزائريين و الأجانب ثلاثي الأول 2017.

وافدين جزائريين	وافدين أجانب
19176	836

توزيع الوافدين الجزائريين خلال سنة 2016.

جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
7824	6979	9712	9218	7189	1701	5485	11820	6249	8126	9796	8715

توزيع الوافدين الأجانب خلال سنة 2016.

جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
111	113	111	110	156	107	131	185	116	111	169	144

توزيع الليالي الخاصة بالجزائريين خلال سنة 2012إلى غاية 2017/03/31

2012	2013	2014	2015	2016	2017/03/31
151120	177300	164344	156451	163027	35938

توزيع الليالي الخاصة بالأجانب خلال سنة 2012إلى غاية 2017/03/31

2012	2013	2014	2015	2016	2017/03/31
7927	2336	2245	5884	19079	1428

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية قالمة

مديرية السياحة والصناعة التقليدية

مصلحة السياحة

هياكل الإيواء و الاستقبال المعتمدة على مستوى ولاية قالمة

الرقم	اسم المؤسسة	نمط المؤسسة	التصنيف	سعة الاستقبال		العنوان
				عدد الغرف	عدد الأسرة	
01	فندق مرمورة	حضري	3 *	71	144	01 شارع علي شرفي – قالمة –
02	المركب المعدني الشلالة	حموي	2 *	170	625	بلدية حمام دباغ– قالمة–
03	نزل هوارة	نزل الطريق	2*	26	38	بلدية النشماية– قالمة–
04	فندق التاج	حضري	بدون نجوم	21	30	شارع أول نوفمبر 54 – قالمة–
05	المركب المعدني البركة	حموي	غير مصنف	90	200	حمام أولاد علي هليوبوليس – قالمة–
06	المركب المعدني بوشهرين	حموي	بدون نجوم	90	236	حمام أولاد علي هليوبوليس – قالمة–
07	فندق بن ناجي	حموي	هيكل معد للفندقة	21	54	بلدية حمام دباغ– قالمة–
08	مؤسسة معدة للفندقة (النجمة)	حضري	هيكل معد للفندقة	17	27	19 شارع سليماني عمار– قالمة–
09	مؤسسة معدة للفندقة (طارق)	حضري	هيكل معد للفندقة	14	30	05 ساحة عبدي مبروك – قالمة–
10	مؤسسة معدة للفندقة (الشرق)	حضري	هيكل معد للفندقة	15	25	23 شارع أول نوفمبر 54 – قالمة–
11	مؤسسة معدة للفندقة (الكرامة)	حضري	هيكل معد للفندقة	12	16	24 شارع سليماني عمار– قالمة–
12	فندق النخيل	حضري	بدون نجوم	11	20	شارع بن رابع بغدادي دائرة بوشقوف ولاية قالمة
13	فندق الفردوس	حضري	بدون نجوم	10	20	حي 61 مسكن بلدية بوشقوف ولاية قالمة
14	فندق دار المعلم	حضري	في طريق التصنيف	17	41	طريق عين العربي بلدية قالمة ولاية قالمة
المجموع				**585**	**1506**	

مشاريع الإستثمار السياحي طور الإنجاز:

الرقم	طبيعة المشروع	موقع المشروع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	الوضعية
01	فندق+ حمام	حمام دباغ	146	50	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 70%
02	نزل	بلدية مجاز الصفاء دائرة بوشقوف	28	12	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 85%
03	**فندق+مركز حموي 3***	بلدية عين العربي	200	75	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 37%
04	**فندق 3***	قالمة	180	75	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 65%
05	**مركز تجاري +فندق**	بلدية واد الزناتي	208	100	المشروع في طور الانجاز بنسبة 02%
06	**إقامة سياحية 4***	حمام دباغ	376	260	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 15%
07	**فندق 3***	قالمة	224	45	المشروع في مرحلة تجهيز الأرضية للإنجاز بنسبة 02%
08	**فندق 2***	حمام أولاد علي بلدية هيليوبوليس	45	28	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 05%
09	**نزل 2***	بلدية بوهمدان	94	22	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 02%
10	**فندق 2***	بلدية عين بن بيضاء	72	40	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 05%
11	**فندق+حمام**	حمام دباغ	86	42	المشروع في طور الإنجاز بنسبة 16%

مشاريع الإستثمار السياحي (لم تنطلق بعد):

الرقم	طبيعة المشروع	موقع المشروع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	الوضعية
01	نزل 2*	بلدية النشماية دائرة قلعة بوصبع	49	28	وجود نزاع حول الأرضية
02	فندق+بناغل	حمام دباغ	123	48	المخططات التعديلية على مستوى الوزارة
03	فندق 3*(تعديلية)	حمام دباغ	82	120	تحصل مؤخرا بتاريخ 2017/03/06 على الموافقة الوزارية لتعديل المخططات.
04	نزل 2*	قلعة بوصبع	90	40	هناك اختلاف في المساحة الموجودة في عقد الملكية و المساحة المحددة من طرف مديرية مسح الاراضي وقد وجهنا المعني للاتصال بمديرية املاك الدولة لتصحيح الخطا.
05	توسعة مركب بوشهرين بفندق 5*	حمام أولاد علي	172	220	في انتظار الحصول على التمويل البنكي
06	فندق 1*	حمام دباغ	66	35	في انتظار الحصول على التمويل البنكي
07	فندق 1*	بوشقوف	34	24	في انتظار الحصول على رخصة البناء
08	نزل طريق و محطة متعددة الخدمات	حمام النبائل	48	15	في انتظار الحصول على رخصة البناء الارضية التي سينجز عليها المشروع تابعة لمستثمرة فلاحية المشكل مطروح على مستوى الديوان الوطني للاراضي الفلاحية.
09	عصرنة و إعادة تهيئة فندق مرمورة	قالمة	142	75	بصدد تحضير ملف طلب رخصة البناء.
10	فندق 2* و حمام	حمام دباغ	99	90	وجود تحفظات تقنية في ملف رخصة البناء.
11	توسعة فندق النخيل	بوشقوف	50	20	-المعني لم يودع ملف طلب رخصة البناء بعد
12	فندق 2*	حمام النبائل	80	30	وجود تحفظات تقنية في ملف رخصة البناء.

جدول ملخص لوضعية قطاع السياحة في ولاية قالمة

	العدد	الأسرة
عدد وكالات السياحة و الأسفار المعتمدة على مستوى الوزارة.	21	-
الفنادق المستغلة حاليا.	14	1506
عدد مناصب الشغل في المؤسسات الفندقية "الدائمين".	414	-
عدد مناصب الشغل في المؤسسات الفندقية "المؤقتين".	75	-
عدد مناصب الشغل في وكالات السياحة و الأسفار"الدائمين".	35	-
عدد مناصب الشغل في وكالات السياحة و الأسفار"المؤقتين".	16	-
مجموع عدد مناصب الشغل الدائمة "وكالات سياحة و أسفار + مؤسسات فندقية.	449	-
مجموع عدد مناصب الشغل المؤقتة "وكالات سياحة و أسفار + مؤسسات فندقية.	110	-
المشاريع الفندقية طور الإنجاز.	12	1749
المشاريع السياحية الغير منطلقة.	12	1107
المشاريع المتوقفة.	3	218
المشاريع المنتهية.	01	02
طلبات الإستثمار المودعة على مستوى الوزارة.	05	656
عدد الإستثمارات العمومية الجاري إنجازها.	02	-
عدد المنابع الحموية المستغلة عن طريق الامتياز.	06	-
عدد المنابع الحموية المستغلة بطريقة تقليدية.	05	-
عدد المنابع الغير مستغلة والواقعة ببلدية بوحشانة.	01	-

عدد المؤسسات الفندقية المعتمدة	قدرة الإيواء "سرير"
14	1506
عدد وكالات السياحة و الأسفار المعتمدة	21
عدد مناصب الشغل في المؤسسات الفندقية	414 منصب عمل دائم، 75 منصب عمل مؤقت.
عدد مناصب الشغل في وكالات السياحة و الأسفار	35 منصب عمل دائم،و 16 منصب عمل مؤقت

من سنة 2000 إلى غاية 31/03/2017

Nombre de ر ت	Étiquettes de colonnes			
Étiquettes de lignes	فنية	إنتاج مواد	خدمات	Total général
1998	0	31	2	33
1999	10	156	70	236
2000	11	107	85	203
2001	10	66	56	132
2002	10	57	54	121
2003	11	35	65	111
2004	9	45	44	98
2005	16	38	68	122
2006	18	34	58	110
2007	37	44	58	139
2008	16	44	74	134
2009	29	69	74	172
2010	45	127	109	281
2011	122	223	186	531
2012	192	193	265	650
2013	343	213	333	889
2014	576	212	386	1174
2015	626	218	608	1452
2016	435	95	419	949
2017	27	25	97	149
Total général	**2543**	**2032**	**3111**	**7686**

وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية
فرقة الصناعة التقليدية والحرف
قالمة
02
CAM - GUELMA

TAXE TOURISTIQUE

Nature d'impôts	Exercice	Montant Brut
302.057	2012	**- 4.609.227.00**
	2013	**4.302.518.00**
	2014	**- 4.966.024.00**
	2015	**440.476.00**
201.007 LG	**2016**	**9.936.559.00**
	AVRIL 2017	**1.541.356.00**
TOTAL		**25.796.160.00**

وكالات السياحة و الأسفار المعتمدة على مستوى ولاية قالمة

الرقم	إسم الوكالة	الصنف	نوع النشاط	العنوان
01	مرمورة تور	أ	السياحة استقبالية والوطنية	06 شارع 01 نوفمبر 54 قالمة
02	صارة تور	أ	السياحة استقبالية والوطنية	نهج سريدي محمد الطاهر 117 قالمة
03	مسك تور	ب	سياحة موفدة للسواح	05،ساحة عابدي مبروك-قالمة-
04	ماونة للسياحة و الأسفار	ب	سياحة موفدة للسواح	تحصيص 02 رقم: 55 هليوبوليس
05	أميمة تور	ب	سياحة موفدة للسواح	تحصيص 19 جوان رقم 217- قالمة -
06	فرع وكالة ملاك تور	ب	سياحة موفدة للسواح	22 طريق 08 ماي 45 – قالمة -
07	رتاج للسياحة و السفر	ب	سياحة موفدة للسياح	حي أومدور عبد الحق طريق بلخير
08	وكالة السد	ب	سياحة موفدة للسياح	حي حسن الإستقبال شارع عيسات إيدير رقم:07 بلدية قالمة
09	فهيم ترافل	ب	سياحة موفدة للسياح	تحصيص 19 جوان 2 الصنوبر رقم 8 ولاية قالمة
10	الماسة للسياحة و الأسفار	ب	سياحة موفدة للسياح	حي 57 مسكن عمارة 01 ولاية قالمة
11	اللبيب للسياحة و السفر	ب	سياحة موفدة للسياح	حي الأمير عبد القادر عمارة رقم:01 رقم 04 ولاية قالمة
12	مروة تور	ب	سياحة موفدة للسياح	حي 19 جوان الشطر الثاني ولاية قالمة.
13	باية فور إيفار	ب	سياحة موفدة للسياح	نهج سويداني بوجمعة رقم:03 ولاية قالمة
14	فرع وكالة الزعاطشة	ب	سياحة موفدة للسياح	حي أول نوفمبر 1954 رقم:39 رمز A

قائمة المؤسسات الفندقية المعتمدة على مستوى ولاية قالمة

الرقم	اسم المؤسسة	نمط المؤسسة	التصنيف	العنوان	رقم الهاتف أو الفاكس	البريد الإلكتروني أو الموقع
01	فندق مرمورة	حضري	* 3	01 شارع علي شرفي – قالمة -	037.26.45.14 037.26.48.26	www.egtannaba-dz.com
02	المركب المعدني الشلالة	حموي	* 2	بلدية حمام دباغ- قالمة-	037.14.91.98 037.22.20.14	www.egtannaba-dz.com
03	نزل هوارة	نزل	*2	بلدية النشماية- قالمة-	0665.48.49.28 037.24.41.50	www.motel-houara.doomby.com
04	فندق بوشهرين	حموي	بدون نجوم	حمام أولاد علي هليوبوليس – قالمة-	037.23.91.01 037.23.91.04	www.thermes-bouchahrine.com
05	فندق التاج	حضري	بدون نجوم	شارع أول نوفمبر 54 – قالمة-	037.26.14.87 037.26.17.09	/
06	فندق البركة	حموي	غير مصنف	حمام أولاد علي هليوبوليس – قالمة-	037.23.92.05 03723.91.74	Facebook : Complexe thermal el baraka
07	مؤسسة معدة للفندقة (بن ناجي)	حموي	هيكل معد للفندقة	بلدية حمام دباغ- قالمة-	0774.14.56.08 037.22.94.68	/
08	مؤسسة معدة للفندقة (النجمة)	حضري	هيكل معد للفندقة	19 شارع سليماني عمار- قالمة-	037.15.11.55	/
09	مؤسسة معدة للفندقة (طارق)	حضري	هيكل معد للفندقة	05 ساحة عبدي مبروك – قالمة-	0661.36.03.33 037.15.11.11	/
10	مؤسسة معدة للفندقة (الشرق)	حضري	هيكل معد للفندقة	23 شارع أول نوفمبر 54 – قالمة-	037.26.68.18	/
11	مؤسسة معدة للفندقة (الكرامة)	حضري	هيكل معد للفندقة	24 شارع سليماني عمار- قالمة-	037.26.64.01 037.26.64.04	/
12	فندق دار المعلم	حضري	في طريق التصنيف	بلدية قالمة طريق عين العربي ولاية قالمة	037.26.16.28 0775.22.47.11	/
13	فندق الفردوس	حضري	بدون نجوم	حي 61 مسكن بلدية بوشقوف ولاية قالمة	07.79.40.29.86	/

14	فندق النخيل	حضري	بدون نجوم	شارع بن رابع بغدادي بلدية بوشقوف ولاية قالمة	0659.04.34.25	/

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـــــــامعة 8 ماي 1945 قالمـــــــــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسييـــــــر

قسم العلوم الاقتصادية

رقم/.....78...../ ق.ع.إ/ك.ع.إ.ت.ع.ت/ج.ق/2017.

قالمة في:..... 16 مارس 2017 .....

إلى السيِّد/ مدير السياحة – قالمة –.

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

يشرفني أنا رئيس قسم العلوم الاقتصادية أن أشهد بأنَّ الطالبتين:

- ✓ **بن فطوم هاجر.**
- ✓ **بلواعر راضية.**

و المسجلتين بالسنة الثانية مـــــاستر، تخصص: تمويل التنمية،

في حاجة ماسة لإجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، و ذلك لاستكمال مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تحت عنوان:

دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية

و لهذا نرجو من سيادتكم التفضل بقبول الطالبتين المذكورتين و مد يد المساعدة لهن بتوفير الوثائق الضرورية لتحقيق الغاية المرجوَّة.

و في الأخير تقبلوا السيد المدير خالص شُكرِنا و امتِنانا لكريم تجاوبكم.

رئيس القسم.

جامعة 08 ماي 45 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم

نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية
مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج
إمضاء الأستاذ: بن جلول خالد

وزارة السياحة والصناعة التقليدية
مكتب الوزير وبنقويس ستر
بالنيابة
ماجدة زتلاوي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصاديّة

رقم/ 147 /..... ق.ع.إ/ك.ع.إ.ت.ع.ت/ج.ق/2017.

قالمة في: 02 ماي 2017

إلى السيِّد: مدير الضرائب بقالمة.

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

يشرفني أنا رئيس قسم العلوم الاقتصادية أن أشهد بأنَّ الطالبتين:

- ✓ بن فطوم هاجر.
- ✓ بلدواعر راضية.

و المسجلتين بالسنة الثانية مـــــاستر، تخصص: تمويل التنمية،

في حاجة ماسَّة لإجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، و ذلك لاستكمال مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، بعنوان:

دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية – حالة ولاية قالمة –

و عليه، نرجو من سيادتكم التفضل بقبول الطالبتين المذكورتين و مد يد المساعدة لهن و توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوَّة.

تقبلوا السيد المدير خالص شُكرِنا و امتِنانا لكريم تجاوبكم.

رئيس القسم.

جامعة 08 ماي 45 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية
قسم العلوم الاقتصادية
الأستاذ المكلف بالتدريس والتكليف في التدرج
إمضاء الأستاذ: بن جلول خالد

المدير الولائي للضرائب
إمضاء: أ/ بابوري